مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثالث– سبتمبر ٢٠٢٠– المجلد الرابع

أثر توكيد مراقب الحسابات علي تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الإستثمار بالأسهم دراسة تجريبية

د/ عمرو محمد خميس محمد[1]
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر التوكيد المهني لمراقب الحسابات علي تقرير الأعمال المتكامل علي قرار الإستثمار في الأسهم، وكذلك اختبار أثر مستوى الخبرة والتأهيل العلمي للمستثمر كمتغيرات مُعدِّلة على العلاقة محل الدراسة، وذلك من خلال الإعتماد علي دراسة تجريبية علي عينة من ٤٧ مستثمر محترف في بيئة الأعمال المصرية.

وخلص البحث إلي أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل وقرار الإستثمار بالأسهم، كونه يضفي الثقة والمصداقية علي محتواه من المعلومات المالية وغير المالية، ويزيد من دورها التقييمي ويخفض من عدم تماثل المعلومات، مما يسهم في ترشيد قرارات المستثمرين وتحسين جودة أحكامهم الإستثمارية. ويرجع ذلك إلي أن المعلومات التي تم توكيدها في تقرير الأعمال المتكامل تزيد من قدرة المستثمرين علي تقييم الأداء الكلي وقياس قيمة الشركة والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وتخفيض عدم التأكد بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية، وقدرتها على خلق القيمة ومواجهة الفرص والمخاطر، وبالتالي تحسين تقديره لأسعار الأسهم والأرباح المتوقعة للشركة، والتنبؤ بعوائد الإستثمار، ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. كما أنه بسبب تعقيد التقارير المتكاملة، قد يركز المستثمرون على توكيدها أكثر من تركيزهم على محتواها.

كما خلص البحث إلي أنه لا يوجد تأثير معنوي لخبرة المستثمر على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الإستثمار بالأسهم، وعلي العكس من ذلك، يوجد تأثير معنوي لمستوى التأهيل العلمي للمستثمر على هذه العلاقة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تقرير الأعمال المتكامل، الإفصاح عن المعلومات غير المالية، التوكيد المهني لمراقب الحسابات، قرار الإستثمار بالأسهم.

E. mail: [1]amrkhamis03@gmail.com
amr.khamis@alexu.edu.eg

The Effect of the External Auditor's Assurance on the Integrated Business Reports on the Stock Investment Decision - Experimental Study

The research aimed to study and examine the effect of the external auditor's assurance on the integrated business report on the decision of the stock investment decision, as well as testing the effect of the level of experience and qualification of the investor as modified variables, on the relationship under study, by relying on an experimental study on a sample of 47 professional investors in the Egyptian business environment.

The research concluded that there is a positive signficant relationship between the external auditor's assurance on the integrated business report and the stock investment decision, as it gives confidence and credibility to its financial and non-financial information, increases its value relvence and reduces asymmetry of information, which contributes to rationalizing investor decisions and improving the quality of their judgments Investment. This is due to the fact that the information confirmed in the integrated business report increases the ability of investors to assess the overall performance and measure the value of the company and forecast its future performance, and reduce uncertainty about future cash flows, and its ability to create value and face opportunities and risks, thus improving its appreciation of stock prices and expected profits, predicting investment returns, and then making sound investment decisions. Also, due to the complexity of the integrated reports, investors may focus more on their emphasis than on their content

The research also concluded that there is no significant effect of the investor's experience on the relationship between the external auditor's assurance on the integrated business report and the stock investment decision, on the contrary there is a significant effect of the level of scientific qualification of the investor on this relationship under study.

Key words: Integrated business reports, Non-financial information disclosure, External auditor's assurance, Investment decision.

١ – مقدمة

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة تغيرات جذرية نتيجة نمو مفهوم العولمة وتحرير التجارة العالمية وشدة المنافسة والأزمات المالية وإنهيار الشركات الكبري من جهة، وزيادة الإهتمام بالعديد من القضايا الهامة مثل الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة وتغير المناخ والتلوث البيئى والتنوع البيولوجي وحقوق الإنسان من جهة أخري. (Adhariani and de Villiers, 2019) الأمر الذي جعل من الإفصاح المالي في القوائم المالية التقليدية وإيضاحاتها المتممة [١] غير قادر علي تلبية إحتياجات كافة أصحاب المصالح من المعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم المختلفة بطريقة سليمة. حيث أصبحت قدرة الشركات علي تحقيق مزايا تنافسية والبقاء في السوق لا يتوقف علي تحقيق أهدافها المالية فقط، ولكن يعتمد علي قدرتها على خلق القيمة value creatin في الأجل القصير والطويل.(Maroun, 2015) لذا فإن أصحاب المصالح أصبحوا في حاجة إلي معلومات تمكنهم من تكوين رؤية شاملة ومتكاملة عن أداء الشركة من كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والحوكمية والتنبؤ بأدائها المستقبلي وحساب قيمة الأصول غير الملموسة. (Vitolla, et al., 2019)

وفي الأونة الأخيرة، أصبحت الشركات تدرك أهمية الإفصاح غير المالي ودوره في تخفيض عدم تماثل المعلومات، لذلك فقد أصدرت عدة تقارير منفصلة مثل تقرير المسئولية الإجتماعية (CSR)، وتقرير الأداء البيئي، وتقرير الحوكمة، وتقرير إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري (GHG)، وتقرير الإستدامة (SR)[٢](Briem and Wald, 2018). وعلي الرغم من أن تلك التقارير كانت تنطوي علي معلومات غير مالية هامة تلبي إحتياجات أصحاب المصالح المختلفة، فإنه يعاب عليها عدم إرتباطها بإستراتيجية وأهداف الشركة، وكذلك عدم إرتباطها بالمعلومات المالية الواردة بالتقرير المالي للشركة، مما قد يؤدي إلي إرباك وتشويش مستخدميها ويقلل من منفعتها في إتخاذ القرارات، ويزيد من إحتمالية أن تكون مجرد معلومات تسويقية لتحسين صورة الشركة أمام المجتمع، أو هي مجرد محاولة لإضفاء المشروعية علي أنشطة الشركة . (Melegy and Alain, 2020)

---

[١] يختلف مفهوم التقارير المالية عن القوائم المالية، فقد عرف معيار المحاسبة المصرى رقم (١) لعام ٢٠١٥ القوائم المالية Financial Statements بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم، الذى لا يكون فى وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء باحتياجته. أما مفهوم التقارير المالية Financial Reporting فهو أوسع من مفهوم القوائم المالية إذ أنها تشمل، بجانب القوائم المالية؛ الإفصاحات الأخرى خارج القوائم المالية، وتقرير مجلس الإدارة ، تقرير المسئولية الاجتماعية، التقارير البيئية، تقرير الاستدامة، التقارير الحوكمية.

[٢] تُعرّف مبادرة التقرير العالميGlobal Reporting Initiative تقرير الاستدامة بأنه تقرير تنشره الشركة عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الناجمة عن أنشطتها، والذي يكشف عن العلاقة بين قيم الشركة واستراتيجيتها وحوكمتها والالتزام باقتصاد عالمي مستدام" (GRI، 2017). ويشار أحيانًا إلى تقارير الاستدامة على أنها تقارير ثلاثية الأبعاد.

ويمكن القول أن الإنتقادات التي طالت التقارير المنفصلة دارت في جوهرها حول ضرورة تجميع كافة تلك التقارير المنفصلة مع القوائم المالية التقليدية في تقرير واحد يفي بالحد الأدنى من احتياجات أصحاب المصالح، ومتطلبات أسواق الأوراق المالية في العديد من الدول. ومن هنا زادت المبادرات الدولية من جانب العديد من المنظمات المهنية والباحثين والتي تسعي إلي تطوير إرشادات للإفصاح غير المالي[٣](De Villiers et al., 2017) من جهة، أو محاولة تطوير نموذج شامل للتقرير يعمل على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية في تقرير واحد من جهة أخري، على أن يكون إفصاح مترابط ومتعدد الأبعاد، بما يضمن توفير معلومات لها دور تقييمي ومقدرة تفسيرية value relevance لضمان فعالية تخصيص الموارد وتحسين مستوي الإفصاح والشفافية، وتشجيع الممارسات الأخلاقية والمستدامة. (Adhariani and de Villiers, 2019; Zhou et al., 2017)

وتعد أبرز تلك المبادرات هي محاولة المجلس الدولي لإعداد التقرير المتكامل (IIRC)[٤]، والذي قدم أسلوباً جديداً للإفصاح أطلق عليه مفهوم تقرير الأعمال المتكامل Integrated Business

---

[٣] وتعد من أبرز المبادرات الدولية المتعلقة بإرشادات الإفصاح عن المعلومات غير المالية مبادرة التقرير العالمي (GRI), مشروع الإفصاح عن الكربون (Carbon Disclosure Project) CDP، مجلس معايير الإفصاح عن المناخ Climate Disclosure Standards Board، وإرشادات مجتمع الاتحاد الأوروبي للمحللين الماليين (EFFAS)، وإرشادات المجلس الأمريكي لمعايير محاسبة الاستدامة (SASB). كما اهتمت جهات مهنية أخري بضرورة أن يتم توسيع نطاق الإفصاح المالي التقليدي ليشمل معلومات غير مالية أخري مثل معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (International Organization for Standardization ISO) والتي أبرزت ضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية ، علاوة علي مبادي منظمة المساءلة الرائدة في مجال الاستدامة والتي أصدرت ٣ مجموعات من المعايير (١) معايير مبادي المساءلة The AccountAbility (Principles Standard) AA1000APS للافصاح عن المعلومات غير المالية , (٢) معايير التوكيد AccountAbility (Assurance Standards) AA1000AS لتوفير إرشادات لمقدمي خدمات التوكيد Assurance Providers للتحقق والتأكد من إستدامة أعمال المنشاة وتوفي إستنتاج في هذا الشأن ، (٣) معايير إشراك أصحاب المصالح Account Ability (Stakeholder Engagement Standard) AA1000SES في عمليات الشركة.

[٤] في عام ٢٠٠٩ ناشدت الأمم المتحدة كل من الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ومنظمة مبادرة التقرير العالمي (GRI) لتشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة، للإشراف على وتطوير إطار عالمي لإعداد التقارير المتكاملة يلقى قبولاً عالمياً، وقد تم الإعلان عن تشكيل اللجنة رسمياً في أغسطس ٢٠١٠، والذي جاء بدعم من جانب المبادرة العالمية للتقرير المالي (GRI) ومشروع أمير ويلز للمحاسبة عن الإستدامة The Prince of Wales' Accounting for Sustainability (ProjectA4s). وهو تحالف عالمي مكون من المنظمين والمستثمرين والشركات وواضعي المعايير المحاسبية والشركات غير الحكومية, ويضم أعضاءً من IFAC، IASB، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD، ومبادرة التقرير العالمي GRI. وفي نوفمبر ٢٠١١ تم تغيير الاسم ليصبح المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) لتوفير إطار مقبول عالمياً بشأن التقرير المتكامل كبداية للانتقال نحو إطار التقارير المتكاملة IR لتوفير كافة احتياجات أصحاب المصالح. (De Villiers et al., 2017)

Reporting، والذي يسعي إلي توصيل المعلومات المالية وغير المالية عن أداء الشركة والتي تركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة وربطها مع استراتيجيتها ونموذج أعمال الشركة، لتمكن كافة أصحاب المصالح من تقييم كيفية وقدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل. (Briem and Wald, 2018; Ahmed Haji and Anifowose, 2016). وفي ديسمبر ٢٠١٣، أصدر المجلس إطاراً مقبولاً عالمياً بشأن التقرير الأعمال المتكامل، تم تعديله في ٢٠١٧، بهدف توفير إرشادات ومبادئ إعداد تقرير الأعمال المتكامل والعناصر التي ينبغي أن يتضمنها التقرير. علي الجانب الأخر, أشار البعض (Goicoechea et al., 2019; Zhou et al.,2017) إلي أن هناك العديد من الشركات في أوروبا والولايات المتحدة والتي كان لديها محاولات رائدة في تبني مدخل تقرير الأعمال المتكامل(٥) قبل إرشادات (IIRC). هذا إلي جانب بعض الجهات التنظيمية المحلية في بعض الدول والتي من أبرزها جنوب أفريقيا والتي كان لها السبق في إصدار إرشادات بشأن تقرير الأعمال المتكامل، حيث برز هذا المفهوم جلياً عندما قامت لجنة King لحوكمة الشركات بإصدار تقريرها الثالث (King III)، والذي ينص علي ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن حوكمة واستراتيجية الشركة وأدائها المالي والمستدام بشكل متكامل وليس بشكل منفصل، والذي تم إعتماده من جانب لجنة تداول الأوراق المالية بجوهانسبرج (JSE) كشرط للقيد بالبورصة. (٦)

---

(٥) تعد شركة نوفوزيمس Novozymes الدنماركية أول شركة أعدت تقرير متكامل عام ٢٠٠٢، وتعمل هذه الشركة في مجال المكونات البيولوجية والصيدلة، ثم انضمت إليها شركة نوفو نورديسك Novo Nordisk عام ٢٠٠٤، وهي شركة دنماركية لرعاية مرضى السكر، وشركة ناتورا عام ٢٠٠٨، وهي شركة برازيلية لمستحضرات التجميل والعطور، وشركة فيليبس عام ٢٠٠٨، وهي شركة هولندية تعمل في مجال الإضاءة. بينما تعتبر أول شركة أمريكية قامت بإعداد تقرير متكامل هي شركة يونايتد تكنولوجي United Technologies في عام ٢٠٠٨، ثم شركة بيبسي . (De Villiers et al., 2017)

(٦) تأسست لجنة King لحوكمة الشركات في عام ١٩٩٣ بدعوة من معهد المديرين بجنوب أفريقيا Institute of Directors (IoDSA)، وتعتبر تقارير هذه اللجنة أحد الممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات في جنوب أفريقيا. وأصدرت هذه اللجنة أربعة تقارير تعد من أهم التقارير المؤسسة لمفهوم ومبادئ تقارير الأعمال المتكاملة في جنوب أفريقيا والعالم بأكمله، والتي تتمثل في(King I 1994؛ King II 2002؛ King III 2009؛ King IV 2016). حيث أن تقرير king I الذي تم نشره في عام ١٩٩٤ ، ودعى هذا التقرير إلى ضرورة اتباع مدخل الحوكمة الذي يضمن مشاركة أصحاب المصالح بالشركة وليس المساهمين فقط. وفي عام ٢٠٠٢ صدر التقرير الثاني King II، والذي ركز على تشجيع الشركات على الإفصاح غير المالي، لذلك تم تعديل التقرير الأول لكي يشمل أجزاء جديدة خاصة بالاستدامة، ودور مجلس إدارة الشركة وإدارة المخاطر. وفي عام ٢٠٠٩ صدر التقرير الثالث King III، ومن أهم التعديلات التي تضمنها هذا التقرير ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن حوكمة، واستراتيجية الشركة، وأدائها المالي والمستدام بشكل متكامل .. يحل The King IV محل King III بالكامل وفعال فيما يتعلق بالسنوات المالية التي تبدأ في

من ناحية أخري، اتفقت العديد من الدراسات السابقة (Goicoechea et al., 2019; Maroun, 2019a; Briem and Wald, 2018; Ergüden et al., 2017) علي وجود حاجة ملحة لممارسات التوكيد المهني غير التقليدية في ظل التوسع في الإفصاح غير المالي، والتي تسعي إلي إضفاء الثقة والمصداقية علي الإفصاح غير المالي، ومن ثم زيادة الدور التقييمي value relevance للمعلومات غير المالية. ولقد تم إصدار بعض المعايير لتوفير إرشادات لمراقب الحسابات بشأن تكليفات التوكيد المهني Professional Assurance Engagements من أبرزها ؛ المعيار الدولي لتكليفات التوكيد (ISAE No. 3000)، ومعيار المساءلة (AA 1000AS) الصادر عن منظمة المساءلة (AccountAbility) واللذان تم إستخدامهما في ممارسات التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن أدائها البيئي (Fazzini and Dal Maso, 2016;Branco,etal., 2014) ، وعن أدائها الحوكمي (Stawinoga, 2017; Segui-Mas etal., 2018), وإفصاحها عن مسئوليتها الإجتماعية (Velte and Stawinoga, 2017a; Wong and Millington, 2014; Cho, et al., 2014) ، وإفصاحها في تقرير الاستدامة (Hassan, et al., 2020; Boiral, et al., 2019).

وفي نفس السياق، اتفق الكثيرون (Maroun, 2019b; Channuntapipat etal., 2019; Maroun, 2017; Briem and Wald, 2018; Reimsbach etal. 2018) علي أن مصداقية المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل وخاصة المعلومات غير المالية تظل محل شك إلى أن يتم إضفاء الثقة عليها من قبل طرف خارجي مستقل، وذلك مايبرر نمو ممارسات التوكيد المهني غير التقليدي علي تقرير الأعمال المتكامل الذي يتضمن معلومات تتسم بالتنوع الشديد (مالية وغير مالية، تاريخية ومستقبلية) تؤدي إلي تعقيد مجال التكليف. ويهدف التوكيد إلي إبداء استنتاج فني محايد بشأن تأكيدات الإدارة المكتوبة حول نتائج الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمية، استناداً إلى معايير القياس المعمول بها، وتوصيل توكيده الإيجابي المكتوب سنوياً إلى أصحاب المصالح وكذلك الإدارة.

وسعت العديد من الدراسات السابقة (Raimo et al., 2020; Landau et al.,2020; Akisik and Gal, 2019; Gal and Akisik, 2019; Reimsbach et al., 2018) إلي اختبار ما إذا كان التوكيد علي المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة له مردود إيجابي إضافي على قرارات أصحاب المصالح خاصة المستثمرين، وذلك من خلال إضفائه الثقة والمصداقة وإمكانية الإعتماد على

أو بعد ١ أبريل ٢٠١٧. على عكس الإصدار السابق ، فإن الإصدار الجديد يعتمد على المبادئ، حيث تم تخفيض ٧٥ مبدأ في King III إلى ١٧ مبدأ أساسي في King IV. (Dumay, et al., 2017)

محتوى التقرير المتكامل من ناحية، وزيادة جودة الإفصاح غير المالي وتخفيض عدم تماثل المعلومات من ناحية أخري، وهذا من شأنه أن يؤثر إيجابا على سلوك متخذى قرار الاستثمار بالأسهم، ويسهم في ترشيد قراراتهم وتحسين جودة أحكامهم الإستثمارية بشأن تخصيص المواراد.

وفيما يتعلق بواقع تقارير الأعمال المتكاملة في مصر، توجد بعض الممارسات الجزئية غير المنظمة لتقارير الأعمال المتكاملة في مصر، حيث أن هناك اهتمام كبير بالإفصاح عن المعلومات غير المالية في مصر سواء علي مستوي القوانين والتشريعات ومتطلبات الإدراج في البورصة من خلال تدشين المؤشر المصري لمسئولية الشركات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، وكذلك إصدار دليل استرشادي لإفصاح للشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الاستدامة. هذا من شأنه أن يساعد على تحفيز الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على تبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة. ومن هنا تظهر أهمية ما يقوم به مراقب الحسابات من دور توكيدي على إفصاح الشركات عن المعلومات غير المالية إلي جانب المعلومات المالية ، وما ينتج عنه من إصدار تقرير توكيد مستقل والذي يتوقع أن يساهم هذا الدور إيجابًا في زيادة قدرة المستثمريين علي إتخاذ قرارات سليمة ورشيدة بشأن تخصيص المواراد في سوق المال المصري. (شرف، ٢٠١٥؛ موسي, ٢٠١٨)

٢- مشكلة البحث

اتفق الكثير من الباحثين (Raimo et al., 2020; Landau et al.,2020; Pavlopoulos et al., 2019; Briem and Wald, 2018 Kılıç, 2018; Reimsbach et al., 2018) على ضرورة وجود آلية لإضفاء الثقة والمصداقية وإمكانية الإعتماد علي المعلومات المالية وغير المالية الواردة في التقرير المتكامل بهدف زيادة دورها تقييمي أو مردودها الإيجابي على قرارات أصحاب المصالح كأحد أهم مجالات التوكيد المهني غير التقليدي. وأكدت العديد من الدراسات السابقة; (Maroun, 2019b; Briem and Wald, 2018; Maroun, 2017; Ergüden et al., 2017) علي أهمية توكيد مراقب الحسابات علي تقرير الأعمال المتكامل بما يتوافر لديه من خبرات ومهارات ومعرفة ودراية كافية بعملية التقرير في الشركة وهيكل الرقابة الداخلية داخل الشركة، وكذلك خبرته في تنفيذ ارتباطات أو تكليفات التوكيد المهني المختلفة. ولكن اختلفت تلك الدراسات حول التحديات التي يمكن أن تواجه مراقب الحسابات عند أداء خدمة التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل نتيجة عدم وجود معايير مهنية محددة، بالإضافة إلى عدم وجود معايير قياس محددة يمكن لمراقب الحسابات أن يستعين بها عند أداء تكليف التوكيد، وكذلك عدم وجود إجراءات محددة لهذه الخدمة، وصعوبة تحديد مستويات الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية، ومستوى التوكيد المقدم وكيفية جمع أدلة الإثبات المناسبة، وكيفية التوكيد علي المعلومات الوصفية والمستقبلية، وكذلك مدي

إمكانية إعتماده علي بعض آليات التوكيد الداخلي مثل لجنة المراجعة أو المراجع الداخلي بهدف تطوير مدخل توكيد شامل يساعده في التغلب علي التحديات السابقة.

وفي هذا الشأن، سعي العديد من الباحثين (Raimo et al., 2020; Landau et al., 2020; Pavlopoulos et al., 2019; Gal and Akisik, 2019; Reimsbach et al., 2018) إلي اختبار المردود الإيجابي للتوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل من جانب طرف خارجي مستقل علي قرارات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين والمحللين الماليين ومانحي الإئتمان. وخلصت تلك الدراسات إلي نتائج متعارضة بشأن المردود الإضافي أو التأثير الإيجابي للتوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة علي أصحاب المصالح خاصة المستثمرين، كما أن هذا المردود يختلف بإختلاف نوع موفر خدمة التوكيد، ومستوى التوكيد المقدم، وبدائل الإستتناج.

وتتمثل مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وتجريبياً على الأسئلة التالية: ماهي تقارير الأعمال المتكاملة من منظور محاسبي؟ ماهي خدمة التوكيد المهنى غير التقليدي على تقارير الأعمال المتكاملة وخطوات أدائها ؟ هل يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار بالأسهم؟ وهل يختلف هذا التأثير باختلاف مستوى خبرة المستثمر من جهة ؟ ومستوى تأهيله العلمي من جهة أخري ؟.

٣-هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر التوكيد المهني علي تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الاستثمار بالأسهم في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية، وكذلك اختبار أثر كل من مستوى الخبرة والتأهيل العلمي للمستثمر كمتغيرين معدلين للعلاقة محل الدراسة.

٤- أهمية ودوافع البحث

ترجع أهمية البحث العلمية إلي مسايرته لتوجهات المنظمات المهنية وجهات الإشراف علي أسواق المال العالمية والبحوث الأكاديمية الأجنبية في مجال الإهتمام بالافصاح غير المالي وبصفة خاصة تبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة من جهة، وضرورة التوكيد علي تقارير الأعمال المتكاملة من جهة أخري. علاوة علي ضرورة دراسة واختبار تأثير تقديم خدمة التوكيد المهني علي تقارير الأعمال المتكاملة علي قرارات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين.

ويستمد البحث أهميته العملية من كونه يتناول قضية مهنية لم تلق البحث الكافي في مصر، حيث يركز علي تطوير تشكيلة الخدمات المهنية التي يقدمها مراقب الحسابات من جهة، وبلورة إطار مهني متكامل لخدمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة، كخدمة مهنية جديدة من جهة أخرى، مما يساهم

في تطوير الخدمات المهنية لمراقبي الحسابات في مصر. كما أن البحث يسعى لاختبار فروضه تجريبياً، للوصول إلى دليل تجريبي حول أثر المحتوى المعلوماتي لتقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل علي قرار الإستثمار بالأسهم.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها ندرة البحوث المحاسبية الأكاديمية في هذا المجال في مصر، والحاجة لجهد الأكاديميين والممارسين في هذا المجال، بهدف توجيه الممارسة المهنية نحو الاهتمام بأهمية التوكيد على الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة.

٥- حدود البحث

وفقًا لأهداف البحث ومشكلته؛ يقتصر البحث علي التوكيد المهني الخارجي علي تقارير الاعمال المتكاملة بواسطة مراقب الحسابات فقط، ويخرج عن نطاقه ؛ التوكيد الداخلي بمعرفة المراجع الداخلي على تقارير الأعمال المتكاملة، وكذلك العوامل المؤثرة علي قرار الإدارة بالتوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكاملة من جهة، والعومل الأخرى المؤثرة على قرار الاستثمار في الشركات المصرية المسجلة في البورصة بخلاف التوكيد المهني لمراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل من جهة أخري. وكذلك لن يتطرق البحث لإختبار العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح الآخرين (مثل؛ المحللين الماليين، مانحي الإئتمان، جهات الإشراف والرقابة). وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦- فروض البحث

سوف يتم لاحقاً اشتقاق فرض البحث الرئيسي وفرعياته نظرياً، على النحو التالى:

الفرض الرئيسي (H1): يؤثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجاباً على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات.

الفرض الفرعي الأول (H1a): يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي خبرة المستثمر.

الفرض الفرعي الثاني (H1b): يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى تأهيل المستثمر.

الفرض الفرعي الثالث (H1c): يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى خبرة وتأهيل المستثمر معاً.

٧- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، ووفقاً لحدوده، سوف يستكمل البحث كالتالى:

٧-١: تقارير الأعمال المتكاملة من منظور محاسبي .

٧-٢: ممارسات وآليات التوكيد علي تقارير الأعمال المتكاملة.

٧-٣: خدمة التوكيد المهني لمراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة من منظور مهني.

٧-٤: خطوات أداء مراقب الحسابات لخدمة التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل.

٧-٥: تحليل العلاقة بين التوكيد علي تقارير الاعمال المتكاملة وقرار الإستثمار بالأسهم واشتقاق فرض البحث الرئيسي وفرعياته.

٧-٦: نموذج ومنهجية الدراسة التجريبية.

٧-٧: تحليلات أخري.

٧-٨: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٧-١ تقارير الأعمال المتكاملة من منظور محاسبي

تعد تقارير الأعمال المتكاملة أحدث آليات الإفصاح المحاسبي والتي تستهدف توصيل معلومات شاملة تمكن مستخدميها من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل. ولقد تم تناولها في الفكر المحاسبي والإصدارت المهنية من عدة نقاط كما يلي:

٧-١-١ نشأة تقارير الاعمال المتكاملة ومفهومها ومداخلها

اتفقت العديد من الدراسات السابقة (Simnett and Huggins, 2015; Kılıç and Kuzey 2018; Adhariani and de Villiers, 2019) علي أن الأزمات المالية التي حدثت على مستوى العالم خلال العقد الماضي أدت إلى نشأة تساؤل هام حول مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية التقليدية. علاوة علي ذلك، زاد الإهتمام بالعديد من القضايا العالمية؛ مثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة وتغير المناخ والتلوث البيئى والتنوع البيولوجي وخلق مجتمع مستداماً والتي أثرت سلباً علي منفعة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، حيث أن الشركات أصبحت مطالبة بالإفصاح عن معلومات توضح كيفية تعاملها مع تلك القضايا لكافة أصحاب المصالح. هذا الأمر دفع العديد من المنظمات المهنية إلى محاولة إدخال تعديلات جوهرية على شكل

التقرير الحالي كرد على هذه الانتقادات، وذلك من خلال إصدار العديد من المبادرات الدولية التي تتضمن نماذج إفصاح جديدة شاملة ومترابطة ومتعددة الأبعاد.

ولقد برز في هذا الشأن مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة، كأحدث ماتم التوصل إليه من إبتكارات ومقترحات في طرق أشكال الإفصاح المحاسبي والذي يعمل علي تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمية في تقرير واحد لتقديم رؤية أكثر شمولاً لأداء الشركة وإضفاء الشرعية وتعزيز سمعتها في السوق، وتحسين استخدام مواردها وتفعيل استراتيجتها ونماذج أعمالها من خلال عمليات خلق القيمة والتفكير المتكامل ودعم عملية اتخاذ القرار. (Utami and Wahyuni, 2018). والتقرير المتكامل ليس مجرد تجميع للتقارير السنوية وتقارير الاستدامة معا بل يدمج بلغة واضحة المعلومات الهامة من كليهما لتمكين أصحاب المصالح من تقييم أداء الشركة وقدرتها على خلق قيمة والحفاظ عليها. (Kılıç and Kuzey, 2018)

وسعي العديد من الباحثين والمنظمات المهنية إلي وضع مفهوم شامل لتقرير الأعمال المتكامل كونه أحد المفاهيم الحديثة نسبياً، ويمكن تقسيم تلك التعاريف إلي عدة إتجاهات، الإتجاه الأول ركز علي شكل التقرير (De Villiers et al., 2017; Needles et al., 2016; Sierra Garca, et al., 2015) فهو تقرير شامل متعدد الأبعاد يتم فيه تجميع كل التقارير الفردية التي تقوم الشركة بإعدادها بشكل مستقل (التقارير المالية، تقارير المسؤولية الاجتماعية، تقارير الحوكمة، تقارير الأداء البيئي, تقارير الإستدامة) لتوفير تمثيل شامل ومتكامل لأداء الشركة المالى والاستدامى وتوصيله إلى مدى واسع من أصحاب المصالح. أما الإتجاه الثاني فيركز علي الهدف من التقرير (Goicoechea; et al., 2019;Briem and Wald, 2018; Kılıç and Kuzey, 2018) فهو عبارة عن وسيلة لتوصيل معلومات مالية وغير مالية عن الأداء المالى والاستدامى والحوكمى والاستراتيجى للشركة لخدمة أصحاب المصلحة من خلال تخفيض مخاطر المعلومات ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات التى تحقق مصالحهم. وركز الإتجاه الثالث (في الإصدارات المهنية) علي وضع تعريف للتقرير المتكامل إعتمادا علي فلسفة التقرير ككل، فهو رسالة واضحة ومختصره عن كيفية قيام إدارة الشركة بخلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك من خلال جمع المعلومات المالية وغير المالية عن استراتيجية وحوكمة الشركة وأفاقها وأدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وقامت بعض الدراسات المصرية (شرف،٢٠١٥؛ موسي، ٢٠١٨) بوضع تعريف شامل يتم من خلاله دمج الأبعاد السابقة في تعريف واحد، حيث عرفته بأنه عملية دمج للتفكير الحوكمى والاجتماعي والبيئى في الأعمال الأساسية لتوصيل نتائج الأعمال إلى مدى واسع من أصحاب المصالح. ولذلك فهو يفصح عن الصورة الكلية للشركة بشكل يسمح لكل أصحاب المصلحة بتقييم قدرة الشركة على خلق والحفاظ

على القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، بما يمكنهم من إتخاذ قرارات سليمة ذات نظرة مستقبلية تتعلق بالمخاطر والفرص والأهداف الاستراتيجية.

ومما سبق يخلص الباحث إلي أنه لايوجد تعريف محدد شامل متفق لتقارير الاعمال المتكاملة بين الباحثين أو المبادرات الصادرة من المنظمات المهنية وذلك بسبب حداثة هذا المفهوم، ولكن أي تعريف شامل يجب أن يتضمن عدة عناصر (١) أنه تقرير شامل متعدد الأبعاد، (٢) دمج المعلومات المالية وغير المالية معاً، (٣) يعكس رؤية ورسالة واستراتيجية الشركة وكيفية تخصيص الموراد، وتحليل نقاط القوة والضعف للشركة وكذلك الفرص والمخاطر التي تواجها الشركة وكيفية إدارة تلك المخاطر، (٤) يوفر معلومات عن كافة جوانب أداء الشركة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحوكمية) وكيفية إستغلال الإدارة لرؤوس أموالها المتعددة لخلق القيمة والحفاظ عليها في الاجل القصير والطويل، (٥) مساعدة كافة أصحاب المصالح علي إتخاذ قرارات سليمة.

وبشأن مداخل إعداد تقرير الأعمال المتكامل ، كما تعكسها الإصدارات المحاسبية والدراسات الأكاديمية (Sierra García, et al., 2015 Needles et al., 2016 De Villiers et al., 2017 Lopes and Coelho, 2018) توجد ثلاثة مداخل، وهي؛ المدخل الأول (مدخل التقرير المجمع Combined report)، يكون التقرير المتكامل قائمة واحدة تجمع بين التقرير المالي وتقرير الاستدامة. ويعد التقرير المجمع بهذا المعني خطوة أولية جيدة نحو التقرير المتكامل. أما في ظل المدخل الثاني (مدخل التقرير المترابط Links between financial & Sustainability performance)، يتم إصدار تقرير يوضح الروابط بين الأداء المالي والاستدامة. بحيث تكون فيه النتائج المالية لتصرفات الشركة المتعلقة بقضايا الاستدامة واضحة، كما يوضح الروابط بين استراتيجية الشركة والأداء المستدام. ويعتبر الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية وتأثيرها على الأداء المالي للشركة شكلاً لهذا المدخل. وأخيرًا، في ظل المدخل الثالث (مدخل التقرير الكلي أو الشامل holistic report) ، يتم إصدار تقرير واحد عن الأداء الكلي للشركة، فهو تقرير يشمل المعلومات المالية، ومعلومات الاستدامة، واستراتيجية الشركة، والمخاطر والفرص التي تواجه الشركة، ويوضح الارتباط بين المعلومات المالية والاستدامة من جهة، وبينها وبين استراتيجية الشركة والمخاطر والفرص التي تواجهها من جهة أخرى. ويتفق الباحث مع (شرف،٢٠١٥؛ موسي، ٢٠١٨) على أن التوجه العام للمداخل الثلاث واحد وهو مفهوم التجميع، ولكن الخلاف في طريقة التجميع ، وأن مدخل التقرير الكلي هو الذي يعبر تعبيرًا سليماً عن كيفية خلق القيمة داخل الشركة.

٧-١-٢ تقارير الأعمال المتكاملة: المبادئ والأهداف والمنافع والتحديات

أصدر (IFRC) في عام ٢٠١٣ إطاراً يضم آلية عمل وإعداد التقارير المتكاملة مبني على المبادئ، بهدف منح الشركات مرونة في إعداد التقرير مع المحافظة على درجة كافية من الإتساق في المحتويات وذلك بهدف القابلية للمقارنة بينها، حيث حدد المجلس من ضمن هذا الإطار المبادئ التوجيهية السبعة لإعداد التقرير المتكاملة[٧]. ويتفق الكثيرون (Adhariani and de Villiers, 2019; Briem and Wald, 2018; Zhou et al., 2017; Ahmed Haji and Anifowose, 2016) علي أن هناك شبه اتفاق بين الدراسات الأكاديمية والإصدارات المهنية بشأن العناصر الواجب إدراجها في تقرير الأعمال المتكامل وهي ثمانية عناصر رئيسية ؛(١) نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية، (٢) الحوكمة، (٣) نموذج الأعمال وكيفية إستخدام روؤس الاموال الستة [٨] في خلق القيمة، (٤)

(٧) تتمثل تلك المباديء في (١) التركيز على الاستراتيجية والتوجه المستقبلي، والذي يعني أن يقدم التقرير المتكامل نظرة شاملة عن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، (٢) الاتصال، حيث يجب أن تعكس تقارير الأعمال المتكاملة صورة شاملة للشركة عن كيفية تجميع وتحقيق الترابط بين القضايا التي تؤثر على قدرتها في خلق القيمة بمرور الوقت, (٣) علاقات أصحاب المصالح ، يجب توضيح رؤية عن طبيعة علاقات الشركة مع أصحاب المصالح، (٤) الأهمية النسبية ، يجب أن يتم الإفصاح عن معلومات حول الأمور الجوهرية التي تؤثر بشكل جوهري في قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، (٥) الإيجاز ، يجب أن تكون تقارير الأعمال المتكاملة موجزة وذلك عن طريق توفير معلومات موثوقة وتركز على المسائل الجوهرية فقط، (٦) الموثوقية والاكتمال, يجب أن تحتوي تقارير الأعمال المتكاملة على جميع المعلومات الجوهرية والتي تتضمن توازن جميع وجهات النظر الإيجابية والسلبية، دون الوقوع في أي خطأ جوهري ، (٧) الثبات والقابلية للمقارنة ، يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها تقارير الأعمال المتكاملة معدة على أساس الثبات مع مرور الوقت، وقابلية مقارنتها مع الشركات الأخرى. (Sierra- García, et al., 2015 IIRC, 2013)

(٨) تتمثل روؤس الأموال الستة في (١) رأس المال المالي Financial Capital وهو عبارة عن الأموال المتاحة للشركة للاستخدام في إنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات، (٢) رأس المال التصنيعي Manufactured Capital ويشمل الأصول التي تستخدمها الشركة في إنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات (٣) ورأس المال الفكري Intellectual Capital ويشمل؛ الأصول غير الملموسة بما في ذلك الملكية الفكرية، براءات الاختراع، حقوق التأليف والنشر، والبرمجيات وغيرها، (٤) ورأس المال الطبيعي Natural Capital ويشمل جميع الموارد المتجددة وغير المتجددة مثل؛ الماء، الهواء، التربة والمعادن ، (٥) ورأس المال البشريHuman Capital ويشمل؛ الكفاءات، المهارات، والخبرات التي يتمتع بها العاملين داخل الشركة، (٦) ورأس المال الاجتماعي والعلاقات Social and Relationship Capital ويشمل العلاقات مع أصحاب المصالحة، القواعد، القيم المشتركة، السلوكيات، والعلاقات مع الموردين والعملاء والمجتمع المحلي.

الفرص والمخاطر التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق القيمة (٥) الاستراتيجية وتخصيص الموارد، (٦)الأداء الفعلي، (٧) المعلومات المستقبلية، (٨) أسس العرض.

من ناحية أخري, اتفق بعض الباحثين (Adhariani and de Villiers, 2019; Kılıç and Kuzey, 2018; Simnett and Huggins, 2015)، علي أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب توافرها في الشركات التي تقوم بإنتاج تقارير متكاملة وهي (١) وجود فهم واتفاق واضح داخل إدارة الشركة بشأن مبادئ وأهداف إعداد تقارير الأعمال المتكاملة والآثار المترتبة على إعدادها، (٢) التخطيط الجيد لعملية إعداد تقرير الأعمال المتكامل وتحديد نطاق التقرير وحدوده وكيفية جمع وقياس المعلومات غير المالية، (٣) تحديد المخاطر والفرص الجوهرية التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق القيمة, (٤) الاستجابة لمتطلبات كافة أصحاب المصالح حول احتياجاتهم من المعلومات المالية والمادية وإستراتيجية وخطط الشركة لكي تكون عملية الإفصاح عن طريق تقارير الأعمال المتكاملة فعالة وبشكل مثالي، (٥) إنشاء هياكل رقابة داخلية مناسبة للحصول على المعلومات المالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة بدقة عالية وذات صلة، (٦) توفير التوكيد المهني المستقل لتحقيق المصداقية وإمكانية الإعتماد في المعلومات الواردة في تقارير الأعمال المتكاملة، (٧) تجميع وتصميم التقرير المتكامل بشكل متفق عليه وكتبته بطريقة جذابة سهلة القراءة بحيث يركز على القضايا الجوهرية للشركة، ويزيد من الثبات من سنة لأخري والقابلية للمقارنة مع الشركات الأخرى. (٨) نشر التقرير المتكامل بشكل علني في شكل إعلان إعلامي بما في ذلك إعلانات الصحف، أو استخدام مواقع الالكترونية للشركات.

ويعد الهدف الرئيسي لتقارير الأعمال المتكاملة هو سد الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وكافة أصحاب المصالح وإبراز كيفية قيام الشركة في إستغلال روؤس أموالها في خلق القيمة . وأبرزت العديد من الدراسات السابقة (Adhariani and de Villiers, 2019; Briem and Wald, 2018; Kılıç and Kuzey, 2018; Zhou etal., 2017) عدة أهداف أخري تسعي التقارير المتكاملة إلي تحقيقها ومنها (١) تحفيز الشركات على إعداد تقارير بمنهج أكثر شمولاً بحيث تستوعب جميع معلومات التقارير الأخرى.(Briem and Wald, 2018) (٢) توفير تقييم شامل متعدد الأبعاد لأداء الشركة.(Maroun, 2015) (٣) تعزيز التفكير المتكامل واتخاذ القرارات والإجراءات التي تركز على خلق القيمة على المدى الطويل والمتوسط والقصير داخل الشركة . (٤) زيادة الشفافية وتحسين مستوي الإفصاح وتخفيض عدم تماثل المعلومات (Velte and Stawinoga, 2017b) (٥) تعزيز المساءلة والاشراف فيما يتعلق برؤوس الأموال الستة، وتقييم كفاءة الشركة في إستغلال وتشغيل الموارد الاقتصادية والبشرية والمادية المتاحة. (Dumay, et al., 2017).

من جهة أخري، سعت العديد من الدراسات السابقة (Vitolla et al., 2019 Kılıç and Kuzey, 2018; Zhou et al., 2017; Simnett and Huggins, 2015) إلي إبراز منافع تبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة سواء علي الشركة أو علي أصحاب المصالح ، والتي تنقسم إلي نوعين : (١) منافع لأصحاب المصالح الخارجيين مثل المستثمريين والمقرضيين والمحللين الماليين ، (٢) منافع لأصحاب المصالح الداخليين مثل الإدارة والعاملين. ولقد أضاف الكثيرون في هذا الشأن (Vitolla et al., 2019 Kılıç and Kuzey, 2018; Zhou et al., 2017; Simnett and Huggins, 2015) أن تلك المنافع سوف يكون لها العديد من الأثار الإيجابية علي الشركة مثل تحسين الإتصال بينها وأسواق المال، وتحسين سمعتها، وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة، وإدارة المخاطر بشكل جيد، وتخصيص موارد الشركة بشكل أفضل، وتقديم رؤية واضحة عن الأداء الكلي للشركة وتحسن في الأداء المالي للشركة من خلال زيادة الإيرادات نتيجة تزايد ولاء العملاء وزيادة الثقة في إدارة الشركة. الأمر الذي سوف يزيد من قدرة الشركة في الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، وتحسين دقة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين نتيجة الإنخفاض في أخطاء التنبؤ والتشتت.

وسعت عدة دراسات سابقة لإستكشاف ممارسات تبني مدخل تقارير الاعمال المتكاملة , وتصورات أصحاب المصالح بشأن ذلك، وكذلك دوافع ومنافع تبني مدخل التقارير المتكاملة في البلدان المختلفة. وتعد من أول تلك الدراسات، دراسة (Stent and Dowler, 2015) التي حاولت توفير فهم شامل لكيفية تبني ممارسات التقارير المتكامة داخل الشركات النيوزيلندية، والفجوة بين متطلبات IFRC وأفضل الممارسات الحالية للشركات في نيوزلاندا. وخلصت إلي أن نسبة الإلتزام ما بين ٧٠ إلي ٨٧ في المائة بمتطلبات IFRC من جانب الشركات النبوزلاندينة، وأن هناك قصور في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. في حين حاولت دراسة (Sierra- García, et al., 2015) إستكشاف محددات ودوافع تبني مدخل التقارير المتكاملة في الشركات المختلفة علي مستوي العالم، من خلال تحليل تقارير لعينة من ٧١٤٤ ملاحظة حول العالم. وتشير النتائج إلي إلي أن حوالي ١٦.٢٪ من الشركات تقدم تقريرًا متكاملاً مستقلًا يدمج المعلومات المالية وغير المالية، وأن قطاعات المواد الأساسية والبناء والسلع الاستهلاكية هي الأكثر إعداداً للتقارير المتكاملة، وأن معظم تلك الشركات التي تبنت مدخل التقارير المتكاملة تتركز في أوروبا، حيث أنه باستثناء جنوب إفريقيا والدانمارك فإن التقارير المتكاملة ليست إلزامية في دول العالم. في نفس السياق، ركزت دراسة (Haji and Anifowose, 2017) علي استكشاف الآثار المترتبة على تبني مدخل التقرير المتكامل IR على ممارسات الافصاح ولكن في دولة واحدة وهي جنوب إفريقيا من خلال الإعتماد علي إطار (Suchman's 1995) للشرعية الاستراتيجية والمؤسسية ، لعينة من ٢٤٦ تقريرًا متكاملًا لشركات في

جنوب أفريقيا عبر ست صناعات رئيسية على مدار فترة ثلاث سنوات (٢٠١١-٢٠١٣)، وهي فترة تالية للإلزام بتطبيق ممارسات التقارير المتكاملة. تظهر النتائج زيادة كبيرة في مستوي إفصاح الشركات عقب تبني مدخل التقرير المتكامل IR خاصة في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري والبشري لإكتساب الشرعية، وهي تختلف بإختلاف طبيعة الصناعة ولعل الصناعة الأبرز هي التعدين.

أما الدراسات التي ركزت علي محددات تبني مدخل تقارير الاعمال المتكاملة ، فلقد سعت دراسة (Lopes and Coelho, 2018) إلي اختبار تأثير الخصائص الجغرافية والخصائص التشغيلية للشركة علي تبنيها لمدخل التقارير المتكاملة. ولقد اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لعينة من ٢٢٤ شركة عبر ٢٦ دولة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وتشير النتائج إلي أن الشركات التي تبني مدخل التقارير المتكاملة هي الأكبر حجما، والأعلي قيمة سوقية، والأكثر ربحية. في حين أضافت دراسة (Miller,et al., 2017) التي طبقت في الولايات المتحدة أنه يعتمد تبني التقارير المتكاملة بشكل أساسي على الضغوط التنظيمية أو الصناعية أو الضغوط التنافسية. بينما أوضحت دراسة (Velte and Stawinoga, 2017) أن هناك عدة نظريات يمكن إستخدامها في تفسير الطلب علي تقارير الأعمال المتكاملة وجودة التقرير المتكامل وردود أفعال السوق تجاه التقرير المتكامل وهي نظرية الشرعية Legitimacy theory والنظرية المؤسسية Institutional theory نظرية الاعتماد على الموارد Resource dependency theory نظرية القرار السلوكي Behavioural decision theory. في حين انه بإستخدام نظرية أصحاب المصالح, خلصت دراسة (Vitolla et al., 2019) إلي أن الضغوط من جانب خمس مجموعات من أصحاب المصلحة (العملاء، منظمات حماية البيئة، العاملين، المساهمون، والحكومات) هي المحدد الرئيسي لجودة التقارير المتكاملة إلي جانب الخصائص الداخلية للشركة.

ويعتقد الباحث أن هناك إتفاقاً بين الدراسات السابقة علي أن هناك نمواً في تبني ممارسات تقرير الاعمال المتكاملة في العديد من دول العالم، وزيادة كبيرة في عدد الشركات التي تبنت هذا المدخل، وأن قرار تبني تقرير الاعمال المتكاملة هو دالة في العديد من العوامل مثل الخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة، طبيعة الصناعة، الاداء المالي) ، والضغوط من جانب جماعات المصالح المختلفة. من ناحية أخري، على الرغم من المنافع من تبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة، إلا أنه هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه إدارات الشركات والمحاسبين القائمين بإعداد هذه التقارير، ولقد سعت العديد من الدراسات السابقة إلي إبراز تلك التحديات والتي كانت في الغالب دراسات نظرية تحليلية مثل (Maroun, 2019a; Lopes and Coelho, 2018; Miller, et al., 2017; Stent and Dowler, 2015) أو دراسات ميدانية مثل (Adhariani and de Villiers,

(Haji and Anifowose, 2017 2019 ولخصت تلك التحديات في عدة نقاط (١) عدم وجود إطار مقبول لإعداد التقرير المتكامل يوضح المعلومات مالية وغير المالية التي يجب أن يتضمنها كل بعد من أبعاد تقارير الأعمال المتكاملة مما يضعف القابلية للمقارنة بين الشركات داخل نفس القطاع الصناعي، (٢) صعوبة قياس بعض المعلومات غير المالية ودمجها مع المعلومات غير المالية، (٣) نقص المهارات والخبرات اللازمة لإعداد التقرير المتكامل، (٤) مشكلة تحديد الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية التي يتم الإفصاح عنها والحاجة إلي مزيد من الحكم المهني الشخصي، (٥) صعوبة تلبية إحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المستقبلية والخوف من الإفصاح عن معلومات قد تضر بالمركز التنافسي للشركة، (٦) كيفية تصميم وتنفيذ هيكل رقابة داخلية يعمل على تحقيق التكامل بين كافة أبعاد تقرير الأعمال المتكامل.(٧) تحمل تكاليف إضافية متعلقة بإعداد التقرير المتكامل، حيث يتطلب التقرير المتكامل مزيد من الخبراء والمتخصصين فضلا عن استثمارات ضخمة في تكنولوجيا المعلومات. (٨) ضعف مصداقية وإمكانية الإعتماد علي المعلومات غير المالية لعدم وجود توكيد مستقل من قبل طرف خارجي مستقل.

ويعتقد الباحث أن أهم المشاكل والتحديات المرتبطة بإعداد تقرير الأعمال المتكامل هي عدم وجود معايير وإرشادات مقبولة قبولاً عاماً بشأن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في تقرير الأعمال المتكامل وكيفية دمج المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية، والتي تعد سبباً رئيسياً في العديد من المشاكل الأخري مثل مشكلة تحديد الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية، فضلا عن عدم اتساق المعلومات من سنة لأخرى لنفس الشركة بالإضافة إلى ضعف القابلية للمقارنة بين الشركات داخل نفس القطاع الصناعي. كما أن المشكلة الأبرز الأخري هي نقص في المهارات اللازمة لإعداد التقرير المتكامل، واستخدام المقاييس المناسبة لقياس المعلومات غير المالية.

٧-١-٣ واقع تقارير الأعمال المتكاملة في مصر

أخيراً فيما يتعلق بواقع تقارير الأعمال المتكاملة في مصر، اتفق الكثيرون (شرف،٢٠١٥؛ موسي، ٢٠١٨) أن هناك بعض الممارسات الجزئية غير المنظمة لتقارير الأعمال المتكاملة في مصر، فهي ممارسات غير نمطية، ولا تتبع نموذجاً محدداً، وتفصح عن معلومات بعضها مالي وغالبيتها معلومات غير مالية. ومن الملاحظ أن هناك تنامي في الاهتمام بالمعلومات غير المالية، سواء على مستوى القوانين والتشريعات ومتطلبات الإدارج في البورصة، أو على مستوى الاهتمام الأكاديمي. فعلى مستوى التشريعات، تم إصدار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، والذي ألزم الشركات بعدم وجود انبعاثات أو ملوثات للهواء تجاوز الحدود القصوى المسموح بها، وعدم تصريف أي مواد ملوثة في المياه. كما ألزم إدارة الشركة بالاحتفاظ بسجل يوضح تأثير نشاط الشركة على البيئة (سجل بيئى).

بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥، والذي ينص على ضرورة قيام الشركات بتوفير كافة المعلومات الضرورية حول المنتج للعملاء والتي تتضمن؛ مكونات المنتج وطريقة استخدامه، مدة الصلاحية، المخاطر الناتجة عن استخدام المنتج، والصدق في الحملات الإعلانية. ومن ثم فهو يحث الشركات على الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالمنتج. وعلى مستوى متطلبات الإدراج بالبورصة، عدلت الهيئة العامة للرقابة المالية قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية في يونيو ٢٠١٨. وقد تضمنت بعض القواعد الجديدة التي تحفز الشركات المقيدة بالبورصة على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، من خلال إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإخطار الهيئة والبورصة دورياً بتقرير يوضح هيكل المساهمين، وعددهم، وهيكل مجلس الإدارة، ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة فور انتهائها، وتشكيل لجان للمراجعة. وفي نفس السياق قامت البورصة المصرية بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري (Egyptian Institute of Directors (EIoD التابع للهيئة العامة للرقابة المالية، والمركز المصري لمسئولية الشركات، بالتعاون مع مؤسسة ستاندر أند بورز، ومؤسسة كريسيل الهندية Crisil في عام ٢٠١٠ ببناء المؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P/EGX ESG والذي يتضمن الشركات التي تفي بمتطلبات الحوكمة والأداء البيئي والمسئولية الاجتماعية (ESG) Governance Index Environment, Social and. ويعكس المؤشر المصري لمسئولية الشركات، حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل اختياري عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة، والبيئة، والعاملين، والمسئولية الاجتماعية. ويتم ترتيب الشركات المقيدة وفقاً لمؤشر (EGX100) بشكل سنوي على أساس ما تفصح عنه من معلومات لاختيار أفضل ثلاثين شركة من بينهم، لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر.

من ناحية أخري، قام مركز المديرين المصري بإصدار دليل حوكمة الشركات محدث في ٢٠١٦ تحت عنوان "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، حيث قام بتطوير وتحديث الإصدارات السابقة منه (دليل حوكمة الشركات ٢٠٠٥، دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام ٢٠٠٦، دليل حوكمة الشركات ٢٠١١) ودمجها جميعاً في هذا الدليل. ومن أهم ما تم تحديثه وتطويره بهذا الإصدار تدعيم أهمية الإفصاح غير المالي، من خلال أن تقوم الشركات بالإفصاح بجانب معلوماتها المالية عن معلوماتها غير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، ومنها المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخططها واستراتيجيتها المستقبلية، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. والإفصاح عن أهم المخاطر التي قد تواجه الشركة وسبل مواجهتها. كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في أكتوبر ٢٠١٦ الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن أداء الاستدامة، بهدف تعزيز الشفافية في سوق رأس

المال المصري، والتأكد من أن الشركات المقيدة بالبورصة قادرة على وضع مفهوم واضح للاستدامة، حتى يتسنى لها الإفصاح عن؛ سياستها، أدائها، وأعمالها ذات الصلة. كما يسهم هذا الدليل في إرشاد الشركات المقيدة في إعداد تقارير استدامة دورية تفصح فيها عن؛ أدائها الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي. ويساعد هذه الشركات على إعداد تقارير تتماشى مع معايير ومتطلبات التنمية المستدامة العالمية، وفقاً لمبادرة التقرير العالمي GRI.

وفي ضوء كافة ماسبق، فإنه من المتوقع أن يتنامى الطلب من جانب أصحاب المصالح على تقرير الأعمال المتكامل في بيئة الممارسة المهنية المصرية، الأمر الذي ينعكس علي ضرورة السعي إلي التوكيد عليها لإضفاء مزيد من الثقة والمصداقية علي محتواها.

٢-٧ ممارسات وآليات التوكيد علي تقارير الاعمال المتكاملة

حظي موضوع التوكيد المهني علي المعلومات غير المالية بإهتمام كبير من جانب العديد من الباحثين (Richard and Odendaal, 2020; Maroun, 2018a; Reimsbach et al., 2018; Briem and Wald, 2018; Ahmed Haji and Anifowose, 2016; Maroun, 2015) فلم يعد النموذج التقليدي للتوكيد المهني (مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية) الذي يستهدف توفير توكيد إيجابي بشأن مدى صدق المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية وإيضاحتها المتممة ملائماً وكافياً، في ظل تزايد اتجاه الشركات نحو الإفصاح عن المعلومات غير المالية من جهة، وحاجة أصحاب المصالح إلي التحقق من مصداقية وموثوقية هذه المعلومات من جهة أخرى. وهذا ما يفسر ظهور ما يعرف بخدمة التوكيد المهني غير التقليدي وهو أي توكيد بخلاف مراجعة القوائم المالية وفحصها المحدود كما هو الحال بشأن التقارير المنفصلة مثل تقرير المسئولية الإجتماعية والحوكمة والإستدامة، وكذلك تقرير الأعمال المتكامل.

وأشار الكثيرون (Akisik and Gal, 2019 Briem and Wald, 2018) إلي أن زيادة الطلب علي ممارسات التوكيد المهني غير التقليدي بدأت مع مطالبة مبادرة التقرير العالمي GRI بوجود نوع من التوكيد (من خلال طرف ثالث مستقل) علي إفصاحات المسئولية الاجتماعية للشركات، سواء كان مراقب الحسابات أو أخصائي الصناعة أو شركة هندسية كونه أمرًا ضروريًا لأصحاب المصلحة لتفسير محتواهم المعقد والتقني. وهذا ما يبرر سعي العديد من الشركات إلي محاولة الحصول علي توكيد مهني مستقل علي تقاريرها المنفصلة، فبالنسبة لتقارير المسئولية الإجتماعية (CSRA) ، أبرزت عدة دراسات سابقة (Clarkson et al.,2019; Liao, et al., 2018; Velte and Stawinoga, 2017; Cho, et al.,2014) أن الشركات الأكثر حساسية بيئياً، أو ذات الالتزام العالي بمسئوليتها الاجتماعية هي أكثر رغبة في الحصول علي توكيد علي تقارير المسئولية الاجتماعية لها من خلال أحد BIG4

بنطاق توكيد أعلى. الأمر نفسه ينطبق علي تقرير الحوكمة (Velte and Stawinoga, 2017a Seguí-Mas et al., 2018). أما بالنسبة لتقارير الإستدامة (SR) ، فلقد خلصت عدة دراسات سابقة (Hassan, et al., 2020; Channuntapipat et al., 2019; Boiral, et al., 2019 ; Jones et al., 2016 ;Kend, 2015 ;Branco,et al., 2014 ;Marx and van Dyk, 2011) إلي إنخفاض ممارسات التوكيد المهني علي تقارير الإستدامة نتيجة عدم وجود متطلبات قانونية أو تنظيمية للتوكيد على التقرير عن الاستدامة، كما لا يوجد معيار محدد للتوكيد مما يؤدي إلي اختلاف نطاق التوكيد وبالتالي مستوى التوكيد بين الشركات المختلفة، وكذلك عدم إتباع أي منهج مقبول بشكل عام لتوكيد معلومات الاستدامة . في حين ركزت دراسات أخري علي مجالات أخري للتوكيد علي المعلومات غير المالية مثل دراسة (Smith and Van Der Heijden, 2017) والتي أبرزت أهمية التوكيد علي مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.

ومما سبق يعتقد الباحث أن هناك اختلاف في ممارسات ومستوي والقائم بالتوكيد علي الافصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المنفصلة بين الدول المختلفة، كما أنه لايوجد معيار شامل يوفر إرشادات كافية للقيام بعملية التوكيد. علاوة علي أن قرار التوكيد علي المعلومات غير المالية هو دالة في خصائص الشركة وكذلك خصائص الدولة التي تعمل فيها. ولكن هناك شبه اتفاق بين الباحثين علي مردوده الإيجابي علي تحسين الثقة والمصداقية وإمكانية الإعتماد علي المعلومات غير المالية، وخلق قيمة للشركات، وتحسين بيئة إنتاج المعلومات، وزيادة ثقة أصحاب المصالح.

وعلي غرار التوكيد علي المعلومات غير المالية في التقارير المنفصلة، سعت العديد من الدراسات السابقة (Richard and Odendaal, 2020; Goicoechea et al., 2019; Maroun, 2019a; Briem and Wald, 2018; Maroun, 2018b) إلي إستكشاف ممارسات التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل، حيث حاولت دراسة (Briem and Wald, 2018) اختبار أسباب ودوافع الشركات لتوكيد تقرير الأعمال المتكامل (IR) بالاعتماد علي عدة نظريات وهي النظرية المؤسسية، نظرية الوكالة، ونظرية نشر الابتكارات، وذلك من خلال إجراء ٢٥ مقابلة متعمقة شبه منظمة في المانيا. وخلصت إلي أن الضغوط الخارجية علي الشركات من قبل أصحاب المصلحة تدفعهم للحصول على توكيد خارجي لتقرير الأعمال المتكامل كونه آلية أساسية لضمان الموثوقية وتعزيز المصداقية. وفي نفس السياق، سعت دراسة (Maroun, 2018b) إلي الإعتماد علي منهج بحث استكشافي من خلال إجراء مقابلات تفصيلية مع ٢٠ من خبراء المراجعة و ١٧ من مُعدي للتقارير المتكاملة فى جنوب افريقيا إكتساب نظرة ثاقبة حول ممارسات التوكيد الحالية. وخلصت الدراسة إلي أن هناك عدة

صعوبات عند توكيد معلومات تقرير الأعمال المتكامل خاصة المعلومات المستقبلية والسردية، لذلك هناك حاجة إلي مدخل جديد مبتكر لتوكيد تقرير الأعمال المتكامل.

في حين حاولت دراسة (Goicoechea et al., 2019) إستكشاف تصورات كلا من مراقبي الحسابات ومستخدمي تقرير الأعمال المتكامل بشأن توكيد التقارير المتكاملة في أسبانيا، وخلصت الدراسة إلي مراقبي الحسابات يعتقدون أنه يجب التوكيد علي المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل بمستوي توكيد معقول، ولكن قد يتم توكيد بعض المعلومات مثل الأداء المالي والحوكمة فقط، حيث أن هناك بعض المعلومات التي يصعب توكيدها وهي التنبؤات المستقبلية والأداء غير المالي والإستراتيجية وتخصيص الموارد، خاصة في ظل عدم وجود معايير واضحة للتوكيد. وهذا يتفق مع سعي دراسة (Maroun, 2019b) إلي معرفة أسباب قيام الشركات بتوكيد بعض المعلومات الموجودة في تقاريرها المتكاملة، والتغييرات المحتملة المطلوبة لممارسات التوكيد الحالية بإستخدام نظرية framing theory التي يتم إستخدامها علي نطاق واسع في العلوم الاجتماعية. ولقد اعتمدت الدراسة علي البحث الاستكشافي / التفسيري، من خلال المقابلات المفصلة مع ١٣ خبيرًا في التوكيد (جميعهم من الأربعة الكبار) و ١٢ مُعد للتقارير المتكاملة (من ٩ شركات). وخلصت الدراسة إلي هناك ٣ وجهات نظر بشأن دوافع الشركة لتوكيد تقارير الاعمال المتكاملة وهي (١) منظور إدارة التوقعات An expectation management perspective والذي يركز على دور التوكيد كأداة لإضفاء الشرعية ولا يتطلب أي تغييرات في معايير التوكيد الحالية، (٢) منظور القيمة المضافة A value-adding perspective والذي يركز على دور التوكيد في تحسين منفعة المعلومات التي يتم التقرير عنها إلى أصحاب المصلحة، (٣) منظور التغيير المحتمل A change-potential framing: والذي يركز علي استخدام التوكيد لتعزيز التغيير التنظيمي الإيجابي، وهو الأمر الذي قد يتطلب وضع معايير توفر مبادئ وإرشادات توجيهية جديدة لتوكيد التقارير المتكاملة.

وبخلاف الدراسات السابقة حول توكيد التقارير المتكاملة والتي كانت في الغالب نوعية أو وصفية، بناءً على المقابلات، سعت دراسة (Kılıç, 2018) إلي تقديم أدلة تجريبية من خلال فحص واختبار مدى قيام الشركات بتوكيد تقاريرها المتكاملة من خلال تحليل المحتوي لجميع الشركات المسجلة في قاعدة بيانات الأمثلة الخاصة بالمجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) طوال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. تظهر النتائج أنه على الرغم من أن عدد التقارير المتكاملة التي تم توكيدها قد زاد على مدى ست سنوات (٢٠١١ -٢٠١٦)، ظلت نسبة التقارير التي تم توكيدها إلى إجمالي التقارير كما هي، وأن الشركات الأوروبية وجنوب أفريقيا تهيمن على توكيد التقارير المتكاملة. علاوة على ذلك، فإن الصناعات الملوثة (المواد الأساسية والصناعية والنفط والغاز) أكثر نشاطًا في ممارسات التوكيد من

الصناعات غير الملوثة. كما أن تقارير التوكيد كانت موجهة في الغالب إلى إدارة الشركة، وتمت وفقًا للمعيار الدولي (ISAE3000)، مع مستوى محدود من التوكيد ونطاق ضيق, كما أن هناك بعض الشركات التي قامت بتوكيد بعض الأقسام والعناصر المحددة بدلاً من التقرير بأكمله , حيث لايتم توكيد المعلومات المستقبلية. في حين حاولت دراسة (Richard and Odendaal, 2020) الجمع بين المنهجين السابقيين, بهدف تحديد آليات تعزيز المصداقية بخلاف التوكيد الخارجي التي يتم تطبيقها علي التقارير المتكاملة. اعتمدت هذه الدراسة على منهج بحثي استكشافي نوعي يتكون من مرحلتين, (١) المرحلة الأولى تحليل محتوى التقارير المتكاملة لأفضل ٤٠ شركة مقيدة في بورصة جوهانسبرج JSE وشاركت في البرنامج التجريبي للجنة IIRC، (٢) المرحلة الثانية جمع البيانات من دراستي حالة من خلال المقابلات شبه المنظمة والملاحظات الميدانية ووثائق الشركة الداخلية. وقدت النتائج دليلاً تجريبيًا على أن هناك عدة آليات للتوكيد بخلاف التوكيد الخارجي لتعزيز مصداقية التقرير المتكامل مثل المراجع الداخلي، ولجنة المراجعة، وهيكل الرقابة الداخلية.

ويعتقد الباحث أنه وفقا للدراسات السابقة توجد زيادة في ممارسات التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل خاصة في الدول التي كان لها المبادرة أو السبق بشأن تبني التقارير المتكاملة مثل جنوب أفريقيا والدول الأوروبية. ولكن هناك صعوبات عديدة يكتنفها هذا التوكيد مثل عدم الإتساق في المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة كونها لا تتبع نموذجاً أو شكلاً محدداً للإفصاح، صعوبة التوكيد علي المعلومات السردية أو المستقبلية حيث لا يمكن تقديم تأكيد حول الأحداث المستقبلية وخطط الإدارة المستقبلية، وكذلك هناك الإفتقار إلي إلي المعايير وإرشادات يمكن الإستناد عليها عند أداء خدمة التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل.

علاوة علي ماسبق، أشار الكثيرون (Richard and Odendaal, 2020; Goicoechea et al., 2019; Maroun, 2019a) إلي أن هناك نوعان من التوكيد علي تقرير الاعمال المتكامل وهما التوكيد الداخلي والتوكيد الخارجي، حيث أن تعدد وتنوع المعلومات المفصح عنها في تقرير الأعمال المتكامل مع أنواع مختلفة من المقاييس يتطلب أشكال مبتكرة من آليات التوكيد يمكنها أن تستوعب الربط بين المكونات المختلفة للتقارير المتكاملة. ويتفق الباحث مع وجهة نظر العديد من الدراسات السابقة (Goicoechea et al., 2019; Briem and Wald, 2018; Maroun, 2018b) بأن وجود نوعًا من التوكيد الداخلي على المعلومات غير المالية يمكن أن يؤثر على الجودة المدركة للمعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل، وأنه تتمثل أهم آليات التوكيد الداخلي علي تقارير الأعمال المتكاملة في (أ) وجود هيكل الرقابة الداخلية (ICS) قوي داخل الشركة، (ب) تفعيل آليات حوكمة الشركات وخاصة وجود لجنة مراجعة قوية ، (ج) المراجع الداخلي، بما لديه من مهارات ودراية

بمصادر المعلومات والنظم المستخدمة لإنتاج المعلومات، بالإضافة إلى فهم مخاطر الشركة وأنشطتها، وكيفية إدارة الشركة لروؤس أموالهم لخلق القيمة. ويوجد شبه إتفاق بين تلك الدراسات السابقة (Richard and Odendaal, 2020 ;Maroun, 2019a; Briem and Wald, 2018; Ahmed Haji and Anifowose, 2016) أنه علي الرغم من أن آليات التوكيد الداخلي يمكن إجراؤها بشكل متكرر وعلى أساس مستمر وهي أقل تكلفة وأكثر فعالية ، ولكن يظل التوكيد الخارجي بواسطة مراقب الحسابات هو الآلية الرئيسية لتعزيز المصداقية والموثوقية في تقارير الأعمال المتكاملة بما يتوافر لديه الخبرات والمهارات، فضلا عن أنه لديه معرفة ودراية كافية بعملية التقرير في الشركات، وكذلك لديهم خبرة بهيكل الرقابة الداخلية، وفي تنفيذ ارتباطات وتكليفات التوكيد.

علاوة علي ماسبق ، أشارت العديد من الدراسات السابقة (Richard and Odendaal, 2020; Goicoechea et al., 2019; Maroun, 2019b; Briem and Wald, 2018; Maroun, 2018a) إلي أن تطوير دور مراقب الحسابات في التوكيد علي تقارير الأعمال المتكاملة يتطلب ضرورة تطوير معايير التأكيد المهنية القائمة، وكذلك تطوير نماذج التأكيد المحتملة لتوكيد التقارير المتكاملة والتي تم تقسيمها إلي عدة أنواع وهي ، (أ) التوكيد المقيد Resricted Assurance وفقاً لهذا النوع من التوكيد، يقوم مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المالية فقط، ويستند إلى المعيار الدولي (ISA No.720) للتحقق من اتساق المعلومات الأخرى الواردة في التقرير المتكامل بخلاف القوائم المالية، مع المعلومات المالية. فقط على مراجعة القوائم المالية والتقرير عن أوجه عدم الاتساق inconsistencies بين القوائم المالية وغيرها من المعلومات الواردة في التقرير المتكامل للمكلفين بالحوكمة بالشركة. (ب) التوكيد المتكامل Integrated Assurance وفقاً لهذا النوع من التوكيد، يتم التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل من قبل المعنيين بالحوكمة في الشركة (لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر) ، ويعتبر استنتاج مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية جزء من التوكيد المتكامل الذي يقوم به المعنيون بحوكمة الشركات، ومن ثم لا يستهدف هذا النوع من التوكيد توفير استنتاج بشأن تقرير الأعمال المتكامل، ولكن يستهدف توفير مايؤكد صدق وإمكانية الاعتماد على المعلومات الواردة في التقرير المتكامل.

كما اضافت دراستي (Maroun, 2019b; Maroun, 2018a) نوعين أخرين وهما (ج) التوكيد المشترك combined assurance وفقا لهذا النوع من التوكيد , يتم التوكيد علي التقرير المتكامل من خلال التعاون بين مراقب الحسابات والمراجع الداخلي والمسئولين عن الحوكمة بالشركة ويشتمل هذا المدخل على أربعة عناصر أساسية وهي: (١) اختبار النظم والعمليات والرقابات المطبقة بالشركة، (٢) تفسير المعلومات من خلال التحقق من المعلومات المالية وغير المالية الواردة في التقرير، (٣) فحص

تقرير الأعمال المتكامل بواسطة المسئولين عن الحوكمة (٤) إصدار تقرير مشترك بشأن تقرير الأعمال المتكامل. (د) التوكيد وفقاً لنموذج دلفي Delphi–Inspired Assurance وفقاً لهذا النوع من التوكيد، يتم التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل من قبل طرف خارجي مستقل عن الشركة، وهو مراقب الحسابات، كرئيس لفريق التوكيد، الذي يتكون من مجموعة من الخبراء المستقلين عن الشركة، بالإضافة إلى المسئولين عن الحوكمة بالشركة. ويستهدف هذا النوع من التوكيد إلى إبداء استنتاج بشأن منهجية الإدارة في إعداد التقرير المتكامل. وبالتالي لا يقتصر هدف التوكيد على إبداء استنتاج بشأن مدى تمشي التقرير المتكامل مع معايير القياس المحددة، ولكن اختبار وتقديم استنتاج بشأن الطريقة المتبعة في إعداد التقرير المتكامل.

ومؤخراً اقترح (Maroun,2018b) مدخلاً جديداً للتوكيد على التقرير المتكامل، وأطلق عليه نموذج التوكيد التفسيري Interpretive Assurance Model، حيث أن نماذج التوكيد التقليدية هي نماذج قائمة على المخاطر risk–based للتأكد من صحة البيانات المنشورة وليس على دقة تفسير أو تحليل المعلومات المقدمة للمستخدمين، لذا فهي ليست مناسبة تمامًا للتعبير عن رأي بشأن المعلومات النوعية أو الحكمية أو المستقبلية في التقارير المتكاملة. ويركز ذلك النموذج علي صحة ودقة واكتمال ثلاثة أبعاد: (١) المعلومات المالية الجوهرية؛ (٢) المعلومات غير المالية الجوهرية؛ و(٣) تفسير المؤشرات المالية وغير المالية. ويستهدف هذا النموذج التحقق من مدى اكتمال شرح عملية تكوين القيمة في تقرير الأعمال المتكامل، والأساليب المستخدمة لدعم مناقشة الإدارة وتحليلها، ومعقولية عملية المراجعة المستخدمة لضمان موثوقية المعلومات الوصفية أو المستقبلية في التقرير المتكامل.

٧–٣ خدمة التوكيد المهني لمراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة من منظور مهني

سعت العديد من الدراسات السابقة (Akisik and Gal, 2019;Goicoechea et al., 2019; Liao, etal., 2018; Velte and Stawinoga, 2017b) إلي محاولة وضع توصيف مهني لخدمة التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل كما يلى:

٧–٣–١ مفهوم وأهمية التوكيد المهني علي تقارير الأعمال المتكاملة

تعرف خدمات التوكيد المهني بأنها خدمات مهنية مستقلة لتحسين جودة وسياق المعلومات لخدمة أغراض متخذي القرارات، ويعد ذلك المفهوم شاملاً حيث أن تلك المعلومات قد تكون مالية أو غير مالية، تاريخية أو مستقبلية، مباشرة أو غير مباشرة، داخلية أو خارجية. ولقد حدد (IFAC) خدمات التوكيد المهني خارج إطار مراجعة القوائم المالية في ثلاثة مجالات: (أ) المعلومات والبيانات على

سبيل المثال، التنبؤات المستقبلية والمعلومات غير المالية ؛ (ب) الأنظمة وأداء العمليات، على سبيل المثال إدارة المخاطر وشهادة الإيزو؛ (جـ) الإلتزام بالقواعد والقوانين والحوكمة. (Boiral, et al., 2019; Velte and Stawinoga, 2017a; Cho,et al., 2014) ولقد شهدت خدمات التوكيد المهني تطوراً كبيراً في الأونة الأخيرة فلم تعد تتم بصورة سنوية، أو تركز على إبداء رأي في المعلومات المالية, ولكنها أصبحت تم بصورة مستمرة بهدف إعطاء توكيد على أي نوع من المعلومات، وليس فقط المالية. (موسي, ٢٠١٨) وقامت المنظمات المهنية بالاستجابة لزيادة الطلب على خدمات التوكيد المهني على المعلومات غير المالية عامةً، من خلال إصدار بعض المعايير لتوفير إرشادات لمراقب الحسابات بشأن تكليفات التوكيد المهني، بخلاف مراجعة وفحص القوائم المالية التاريخية والتي من أبرزها معيار تكليفات التوكيد الدولي رقم ٣٠٠٠ (ISAE No.3000)[٩]، ونظرائه في الدول المختلفة، ومعيار التوكيد الدولى (الفني) رقم AA1000AS الصادر عن منظمة المسائلة AccountAbility. (Goicoechea et al., 2019)

ولقد عرف المعيار الدولي ISAE 3000 خدمات التوكيد المهني بأنها خدمة مهنية يقوم فيها مراقب الحسابات بجمع الأدلة الكافية والملائمة لتقييم وقياس مجال التكليف Subject Matter ، بغرض الوصول لاستنتاج Conclusion عن مجال التكليف، كمحصلة لقياس وتقييم مجال التكليف وفقاً لمعايير قياس ملائمة، بغرض دعم ثقة المستخدمين المستهدفين، بخلاف الطرف المسئول، عن محتوى مجال التكليف. وهو نفس التعريف الذي اتفقت عليه معايير التوكيد في العديد من الدول مثل نظيره الاسترالي (ASAE No.3000) ، ونظيره الكندي (CSAE No.3000) ، ونظيره النيوزيلاندي (ISAE (NE) No.3000). في حين أن المعايير الأمريكية الخاصة بخدمات التصديق SSAEs لم تختلف كثيراً عن التعريف السابق , حيث عرفت خدمة التصديق المهني بأنه ذلك التكليف الذي يتطلب من مراقب الحسابات إبداء استنتاج بشأن إمكانية الاعتماد على تأكيدات (إفصاحات) الإدارة الخاصة بمجال التكليف، وذلك طبقاً لمعايير القياس المناسبة، وأن يكون هذا الاستنتاج في شكل تقرير مكتوب يوجه إلى المستخدمين المستهدفين (Channuntapipat etal., 2019; Boiral, etal., 2019 ;Velte and Stawinoga2017a ;Cho,etal., 2014);

[٩] أصدره مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في ديسمبر ٢٠٠٣، وتم إدخال بعض التعديلات عليه، على أن يكون المعيار سارياً المفعول لأغراض تكليفات التوكيد، بخلاف المراجعة وفحص المعلومات المالية التاريخية الأخرى، اعتباراً من ١٢/١٥/ ٢٠١٥الإطار الدولي لخدمات التوكيد المهني، ثم تم تعديله في ٢٠١٣، ويطبق هذا الإطار على كل خدمات التوكيد المهني بما فيها خدمات المراجعة وخدمات فحص المعلومات المالية التاريخية. وقد تناول هذا الإطار تعريف وأهداف وعناصر خدمات التوكيد المهني بصفة عامة، فهو لايضع معايير، ولايقدم متطلبات إجرائية لأداء خدمات التوكيد محددة.

واتفقت هذه الإصدارات المتعددة علي أن الهدف من خدمات التوكيد المهني هو الحصول على توكيد معقولReasonable Assurance حول ما إذا كانت المعلومات، الخاصة بمجال التكليف Subject Matter خالية من التحريفات الجوهرية Material Misstatement، وإبداء استنتاج بشأن نتائج قياس وتقييم مجال التكليف، الذي يعتبر مسئولية طرف آخر، من خلال تقرير مكتوب، وفقاً لمعايير قياس ملائمة ومحددة ، حيث يتم توصيل الاستنتاج إلى المستخدم المستهدف، بغرض تحسين جودة المعلومات وسياق إعدادها. ولقد أشار المعيار الدولي رقم ٣٠٠٠ (ISAE 3000) إلى وجود نوعين من التوكيد وهما (١) التوكيد المعقول Reasonable Assurance حيث يجب على مراقب الحسابات خفض المخاطر المرتبطة بالتوكيد إلى أدنى مستوى مقبول كأساس للنموذج الإيجابي Positive Assurance ، (٢) التوكيد المحدود Limited Assurance حيث يجب على مراقب الحسابات خفض درجة المخاطر المرتبطة بالتوكيد إلى مستوى مناسب كأساس للنموذج السلبي Negative Assurance. ويرجع الاختلاف فيما بينهما إلى طبيعة وتوقيت جمع الأدلة بين النوعين، وهناك مجموعه من العناصر التي تؤثر على مستوى التوكيد وهي؛ مجال التكليف، المقاييس المستخدمة، الإجراءات Procedures ، وكمية ونوعية الأدلة التي يتم تجميعها (Akisik Evidence and Gal, 2019; Velte and Stawinoga 2017).

ووفقا للمعيار الدولي (ISAE3000) فإن خدمة التوكيد المهني غير التقليدي هي خدمة تصديقية توكيدية ثلاثية الأطراف[١٠]، حيث يتوافر بها الشروط الثالية لاعتبارها كذلك والتي تتمثل في وجود علاقة ثلاثية بين ممارس التوكيد، والمسئول عن إعداد المعلومات محل التكليف، والمستخدمين المستهدفين، ووجود موضوع تكليف ملائم، ووجود معايير قياس مناسبة، ووجود أدلة كافية وملائمة، وأخيراً توفير تقرير توكيد مكتوب. ويجب علي مراقب الحسابات أن يحافظ على بعض المبادئ الأساسية التالية؛ النزاهة Integrity، الموضوعية Objectivity، الكفاءة وبذل العناية المهنية Professional Competence and Due Care، السرية Confidentiality، السلوك المهني Professional Behavior، تطبيق المعايير الفنية Application of Technical Standards.

[١٠] تتمثل الاطراف الثلاثة في (١) الطرف المسئول: هو الطرف الذي يتحمل المسئولية عن مجال التكليف (مقدم التأكيدات) ، (٢) مراقب الحسابات وهو الشخص الذي يقبل تنفيذ التكليف علي أن يكون مؤهل علميا وعمليا تبعا لمعايير وقواعد محددة، (٣) المستخدم المستهدف، تستهدف خدمات التوكيد على مختلف أنواع المعلومات، توفير توكيد مكتوب من قبل المراجع الخارجي (الطرف الثاني) ، عن مدى إمكانية اعتماد المستخدم المستهدف (الطرف الثالث)، على تأكيدات مكتوبة تُعد مسئولية طرف آخر (الطرف الأول).

ويستند مراقب الحسابات في أداء خدمة التوكيد المهني علي ١٣ معيار الواردة في المعيار الدولي (ISAE 3000) (Clarkson et al., 2019; Liao, et al., 2018). [١١]

وتدخل خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة ضمن الخدمات التوكيدية التصديقية التي تنتج توكيدا إيجابياً معقولاً . ولايوجد اتفاق بين الدراسات السابقة علي تعريف محدد لمفهوم خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة، ولكن أشارت الدراسات السابقة أنه يمكن الإستناد علي التعاريف الواردة في الإطار الدولي لخدمات التوكيد (IFAS)، والمعيار الدولي لخدمات التوكيد المهني (ISAE No. 3000)، والإصدارات المهنية لتعريف خدمة التوكيد المهني علي تقارير الأعمال المتكاملة، وذلك علي غرار ماقامت به العديد من الدراسات السابقة في تعريف خدمات توكيد مهني علي المعلومات غير المالية في التقارير المنفصلة مثل دراستي (Fazzini and Dal Maso, 2016 ;Branco,et al., 2014) التي عرفت خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن أدائها البيئي، ودراستي (Seguí-Mas et al., 2018; Velte and Stawinoga, 2017) التي عرفتها على إفصاح الشركات عن أدائها الحوكمي، ودراسة (شحاته، ٢٠١٤; Wong and Millington, 2014 ;Velte and Stawinoga2017b) التي عرفتها على إفصاح الشركات عن المسئولية الاجتماعية, ودراسة (Hassan, et al., 2020 Channuntapipat et al., 2019; Boiral, et al., 2019) التي عرفتها على الافصاح عن الاستدامة .

ففي نفس هذا السياق، يمكن تعريف خدمة التوكيد المهني على التقرير المتكامل بأنها تستهدف إلى إبداء استنتاج فني محايد بشأن تأكيدات الإدارة المكتوبة حول نتائج الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمية، إستناداً إلى معايير القياس المعمول بها، وتوصيل توكيده الإيجابي المكتوب سنوياً إلى أصحاب المصلحة في الشركة، بما فيهم الإدارة. وفي ضوء التعريف السابق، يتمثل الهدف

[١١] تتحدد معايير اداء خدمة التوكيد في ١٣ معايير وفقا للمعيار الدولي رقم ٣٠٠٠ (ISAE 3000) وهي : (١) المتطلبات الأخلاقية Ethical Requirements، (٢) الرقابة علي الجودة Quality Control ، (٣) قبول واستمرار التكليف: Engagement Acceptance and Continuance, (٤) الموافقة على شروط التكليف Agreeing on the terms of the Engagement>، (٥) تخطيط وتنفيذ التكليف Planning and Performing the Engagement ، (٦) تقييم ملاءمة مجال التكليف Assessing the Appropriateness of the Subject Matter، (٧) تقييم ملاءمة معايير القياس, (٨) الأهمية النسبية ومخاطر التوكيد المهني Materiality and Assurance Engagement Risk، (٩) استخدام عمل الخبراء Using the Work of the Experts، (١٠) الحصول على الأدلة Obtaining Evidence، (١١) الأحداث اللاحقة Subsequent Events، (١٢) التوثيقDocumentation، (١٣) إعداد تقرير التوكيد المهني Preparing the Assurance Report

الرئيسى من مهمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فى توفير توكيد معقول أو محدود، بشأن مدى سلامة اعداد التقرير المتكامل وفقاً لمعايير القياس المستخدمة، وإبداء استنتاج بشأن مدى خلو التقرير من التحريفات الجوهرية للوصول إلى استنتاج مُعلن حول مدى مصداقية المعلومات الواردة في التقرير. (Briem and Wald, 2018; Miller, etal., 2017; Maroun, 2018)

علاوة علي ماسبق ، اختلفت الدراسات السابقة (Briem and Wald, 2018 ; Maroun, 2018; Maroun, 2017) فيما بينها حول مقدم خدمة التوكيد Assurance provider،حيث أنه فى معظم الحالات تقوم الإدارة بتعيين القائم بأداء الخدمة ويقدم لها تقريره ، الأمر الذى قد يؤثر على استقلال القائم بالتوكيد وعلى جودة تقارير التوكيد المهنى. حيث أن الإدارة تحدد مجال التوكيد ودرجة الوصول إلى المعلومات الداخلية المقدمة للقائم بأداء خدمة التوكيد مما قد يؤدى إلى تضييق هذا المجال ومن ثم التأثير على مستوى التوكيد الذى يقدمه القائم بأداء الخدمة. لذلك يوجد إختلافاً كبيراً فى وجهات النظر فيما يخص اختيار الجهة المقدمة لخدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فخلافاً لسوق المراجعة المالية التقليدية التى تسيطر عليه مكاتب المحاسبة ، توجد هنا ثلاث جهات مختلفة يمكنها تقديم خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل وهى منشأت المحاسبة والمراجعة أو بعض الجهات الاستشارت المتخصصة Specialist Consultancies أو بعض الجهات المعتمدة Certification Bodies. أشار الكثيرون (Miller,et al., 2017; Channuntapipat et al., 2019) إلي أن مراقبي الحسابات قد يواجهون تحديات بشأن توكيد التقارير المتكاملة يتمثل في المنافسة التي تواجههم من بعض أصحاب المهن الأخرى مثل الاستشاريين في مجال الخدمات الإدارية والبيئية والجتماعية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات، علي الرغم من ذلك تظل مكاتب المحاسبة والمراجعة تمثل أعلى نسبة بين مقدمى خدمة التوكيد المهنى على تقارير الأعمال المتكاملة وذلك لثقة أصحاب المصالح فى استقلالية وقدرة ومهارة وإمكانيات ونزاهة وكفاءة وخبرة وموضوعية ومؤهلات مراقبى الحسابات والتى تمكنهم من القيام بأداء تلك الخدمة بكفاءة عالية.

فى نفس السياق, يتفق الباحث مع الكثيرين (Briem and Wald, 2018; Erguden et al., 2017; Maroun, 2018a) أن فريق مهمة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل يجب أن يكون فريق متعدد التخصصات، وذلك لأنه نظراً لطبيعة المعلومات التى يحتويها التقرير المتكامل أصبح مجال التكليف أكثر تعقيداً، ومن ثم يحتاج إلى مهارات وخبرات في مجالات متعددة، حيث أننا لن نحتاج فقط إلى المعرفة المحاسبية والمهنية بل إننا فى أمس الحاجة إلى المعرفة الثقافية والتقنية والهندسية والبيئية والصناعية والقانونية. وبطبيعة الحال لن يستطيع مراقب الحسابات أن يمتلك كل هذه المعارف والخبرات فضلا عن أنه يمكن الإستفادة من المزايا التى يمكن تحقيقها جراء الاستعانة ببعض

المتخصصين من هذه الجهات. وما يؤيد وجهة نظر الباحث هو نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال التي أكدت علي أن أهم ما يميز التقارير الصادرة عن الجهات الاستشارت المتخصصة هو إحتوائها على بعض التعليقات الإضافية وصياغة مجموعة من التوصيات ومحاولة توفير توكيد إيجابى, فى حين أن التقارير الصادرة عن منشأت المحاسبة تتميز بارتفاع جودتها فى بعض الجوانب المتعلقة بشكل التقرير والإجراءات المتبعة أثناء عملية التوكيد. ولكنها لا تحتوى على أية توصيات بخصوص أنظمة وعمليات المنشأة، كما أنها تتبنى منهجاً حذراً عند أداء تلك الخدمات الأمر الذى لا يجعلها تصدر تقرير توكيد إيجابى فى كل الحالات.

وأشارت العديد من الدراسات (Goicoechea et al., 2019; Briem and Wald, 2018; Maroun, 2018a; Velte and Stawinoga, 2017b) إلي أن هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب توافرها حتي يستطيع مراقب الحسابات أداء دور التوكيدى تجاه تقرير الأعمال المتكامل وهي (١) توافر إطار من المعايير المهنية الملائمة لأداء مهمة التوكيد والذي يعد أحد المتطلبات الأساسية للحصول على توكيد إيجابى للموضوع محل التوكيد. (٢) نظام معلومات محاسبى كفء يفى بمتطلبات القياس والإفصاح والتقرير عن محتويات التقرير المتكامل في ظل التنوع الشديد فى المعلومات التى يحتويها تقرير الأعمال المتكامل ما بين معلومات مالية وغير مالية وصفية وكمية تاريخية ومستقبلية ، (٣) دعم الإدارة العليا لمهمة التوكيد المهني على التقرير المتكامل وخاصة أنها مهمة غير تقليدية ويتم أدائها لأول مرة ومن ثم تحتاج إلى مشاركة كافة أعضاء الشركة ، (٤) ضرورة إصدار المزيد من الإرشادات والمعايير المهنية التى تسهل من أداء مراقب الحسابات لهذه الخدمة المستحدثة فى بيئة الممارسة المهنية.(٥) توافر نظم تقرير داخلية قوية داخل الشركة كونه أحد أهم المتطلبات الأساسية للحصول على توكيد إيجابى على تقريرها المتكامل.

٧-٣-٢ مجال ونطاق التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة

اتفق العديد من الباحثين (Maroun,2018a; Miller,et al.,2017; Erguden et al.,2017) علي أنه نظراً لطبيعة المعلومات التى يحتويها التقرير المتكامل والتي تتسم بالتنوع الشديد (تاريخية ومستقبلية، مالية وغير مالية)،أصبح مجال التكليف أكثر تعقيداً، وكون أن المعلومات الواردة في التقرير المتكامل الذي أعدته الإدارة هي التي تحدد مجال التوكيد المهني. فإنه ينظر إلى تأكيدات الإدارة الواردة في التقرير مهنياً بأنها مجال خدمة التوكيد على التقرير المتكامل ، سواء تأكيدات الإدارة بشأن المعلومات المالية أو غير المالية.

في هذا الصدد قامت العديد من الدراسات (شحاتة ، ٢٠١٤، عبد العظيم، ٢٠١٧، موسي، ٢٠١٨) بتقسيم مجال خدمة التوكيد المهني علي المعلومات الواردة في التقرير المتكامل إلي مجالين

رئيسين وهما (أ) اختبار تأكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية (المراجعة المالية التقليدية)[١٢]، (ب) اختبار تأكيدات الإدارة بشأن التقارير غير المالية (التوكيد المهنى غير التقليدى)، وهي التي تركز علي المعلومات غير المالية، كما جاءت في تقرير الأعمال المتكامل. وهي تشمل عدة عناصر منها (١) تأكيدات الإدارة بشأن المعلومات الإجتماعية والإستدامة (شرف، ٢٠١٥؛ موسي، ٢٠١٨) ، (٢) تأكيدات الإدارة بشأن المعلومات البيئية شاملة معلومات غازات الاحتباس الحراري (GHG) [١٣] (عبد العظيم ، ٢٠١٧؛ موسي، ٢٠١٨ ;Maroun,2018a) ، (٣) تأكيدات الإدارة بشأن معلومات حوكمة الشركات (مهران،٢٠١٥؛ شرف، ٢٠١٥؛ موسي،٢٠١٨)، (٤) تأكيدات الإدارة بشأن المعلومات المتعلقة بالبعد الاستراتيجي وإدارة الشركة (شرف، ٢٠١٥؛ موسي ،٢٠١٨)، (٥) تأكيدات الإدارة بشأن معلومات إدارة المخاطر (شرف، ٢٠١٥؛ موسي ،٢٠١٨)، (٦) تأكيدات الإدارة بشأن معلومات الأصول غير الملموسة، (٧) تأكيدات الإدارة بشأن معلومات مؤشرات الأداء الرئيسية. (Smith and Van Der Heijden, 2017)

وهناك اتفاق بين الإصدارات المهنية الدولية (IFAS; ISAE No. 3000)، والاصدرات المناظرة في العديد من دول العالم (ASAE No.3000)، (CSAE No.3000)،(ISAE(NE)No.3000)، على أن نطاق خدمة التوكيد بصفة عامة، يتحدد من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات لجمع الأدلة اللازمة للوصول إلى إستنتاج التوكيد مثل؛ تحديد مستوى الأهمية النسبية الكمى والنوعى، تقييم

---

[١٢] تتمثل تأكيدات الإدارة علي القوائم المالية إلى خمسة تأكيدات وهي: أ- الوجود أو الحدوث Existence: تختص تأكيدات الإدارة المتعلقة بالوجود بما إذا كانت الأصول والالتزامات وحقوق الملكية المدرجة في الميزانية موجودة في تاريخ إعداد الميزانية ، أما التأكيدات الخاصة بالحدوث فتتعلق بما إذا كانت العمليات المسجلة في القوائم المالية قد حدثت فعلاً خلال الفترة المحاسبية. ب- الاكتمالCompleteness: تشير هذه التأكيدات إلى أن كافة العمليات والحسابات التي يجب أن يتم إدراجها في القوائم المالية قد تم إدراجها فعلاً. حيث تتعلق تأكيدات الاكتمال باحتمال إغفال عنصر من القوائم المالية كان يجب أن يدرج فيها، بينما تتعلق تأكيدات الوجود والحدوث بالقيم التي تم إدراجها وماكان يجب عدم إدراجها في القوائم المالية. ج- التقييم Valuation: تتعلق هذه التأكيدات بتحديد ما إذا كانت الأصول، الالتزامات، حقوق الملاك، الإيرادات والمصروفات قد تم إدراجها ضمن القوائم المالية، وفقاً للقيم المناسبة. د- العرض والإفصاح Presentation and Disclosure: تتعلق هذه التأكيدات بتحديد ما إذا كانت مكونات القوائم المالية قد تم تجميعها، أو فصلها، ووصفها، والإفصاح عنها على نحو ملائم. هـ- والحقوق والتعهدات (الالتزامات)Rights and Obligations : تختص هذه التأكيدات بتحديد ما إذا كانت الحقوق والتعهدات المدرجة في القوائم المالية، هي فعلاً الحقوق والتعهدات التي على الشركة في تاريخ محدد.

[١٣] قائمة غازات الاحتباس الحراري GHG: تُعبر عن بيان أو تقرير يعكس العناصر المكونة للانبعاثات، وكيفية قياس تلك الانبعاثات خلال الفترة، والمعلومات المقارنة، إن أمكن، والإيضاحات المتممة، بما في ذلك ملخص بالسياسات الهامة بشأن التقرير عن الانبعاثات وقياسها كميًا (IAASB, 2012b).

المخاطر على مستوى مجال التوكيد، تقييم الرقابة الداخلية على مجال التوكيد وتقييم إمكانية الاعتماد عليها من قبل مراقب الحسابات، التحقق من مجال التوكيد، تحديد الإجراءات الإضافية لجمع أدلة إضافية، لتخفيض مخاطر التوكيد إلى مستوى مقبول. (Briem and Wald, 2018; Maroun, 2018a; Miller, et al., 2017;Erguden et al.,2017)

ويتفق الباحث مع العديد من الدراسات السابقة (Miller, et al., 2017 Maroun, 2017) علي أن التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل مجالاًمتطوراً من مجالات التوكيد المهني الإيجابي، حيث أن مجال التكليف فيه يجب أن يتمتع بعدة خصائص وهي؛ أن يكون قابلاً للتحديد والتقييم والقياس المتسق وفقا لمعايير القياس المناسبة، وفى شكل يمكن إخضاعه لإجراءات جمع الأدلة المؤيده ل هـ، وقد يكون فى نقطة زمنية معينة، أو يغطي فترة زمنية محددة. وتؤثر هذه الخصائص على كل من دقة التقييم ودرجة إقناع الأدلة التي تم الحصول عليها، وذلك لتدعيم التوكيد المقدم فى التقرير. ويحدد مراقب الحسابات مدى إجراءات مهمة التوكيد اللازمة فى ضوء معايير التوكيد ومتطلباته المهنية ومعايير القياس ذات الصلة وشروط التكليف وأحكامه المهنية خاصة فيما يتعلق بالأهمية النسبية ومخاطر التكليف ومن ثم حجم العينة التى سيؤدى الإجراءات اللازمة للتحقق من مفرداتها.

٧-٣-٤ المعايير المستخدمة في التوكيد علي تقارير الأعمال المتكاملة

اتفقت العديد من الدراسات السابقة (Briem and Wald, 2018 ; Maroun, 2018b; Miller, et al., 2017;Erguden et al.,2017) علي إن تنفيذ مهمة التوكيد المهنى على تقرير الأعمال المتكامل بجودة عالية يتطلب توافر معايير وإرشادات خاصة بهذا الغرض وذلك على غرار المعايير الخاصة بمراجعة القوائم المالية . خاصة وأن التقرير المتكامل يغطى مجالات اقتصادية وبيئية واجتماعية وحوكمية متعددة فضلا عن اشتماله على معلومات تتسم بالتنوع الشديد (كمية ووصفية تاريخية ومستقبلية) وهو ما يجعل من وجود تلك المعايير والإرشادات ضرورة حتمية لتعزز درجة مصداقية هذا النوع من التقارير. وأشار الكثيرون (Maroun, 2017; Erguden et al., 2017) أنه وفقاً للإصدارات المهنية فإن معايير القياس Criteria Measurement هي أنماط أو معايير أو مستويات تستخدم فى تقييم أو قياس مجال التكليف، وقد تكون معايير رسمية صادرة عن جهات محاسبية مثل معايير إعداد التقارير المالية، أو معايير صادرة عن جهات غير محاسبية مثل معايير الإفصاح غير المالي، أو قد تكون التشريعات واللوائح المعمول بها.

ويجب أن تتصف معايير القياس بعدة خصائص، (١) الملاءمة Relevance فى تحقيق هدف التكليف، (٢) إمكانية الاعتماد Reliability بمعني أن تكون معايير القياس متسقة، (٣) الحيادية Neutrality بمعني أن تكون خالية من التحيز، (٤) القابلية للفهم Understandability: بمعني أن

تكون معايير القياس واضحة ولا تخضع للتفسيرات المختلفة، (٥) الاكتمال Completeness بمعني شمول واكتمال معايير القياس.

واتفقت الدراسات السابقة (Maroun, 2018b; Briem and Wald, 2018; Miller, et al., 2017; Maroun, 2017) علي أنه تختلف معايير القياس المستخدمة في الحكم على مدى مصداقية تأكيدات الإدارة باختلاف طبيعة تأكيدات الإدارة. فعند التوكيد علي القوائم المالية (المعلومات المالية) الواردة في التقرير المتكامل يتم الاعتماد علي المعايير التي تصدرها المنظمات المهنية مثل معايير التقرير المالي الدولي IFRS، معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً (GAAS) ، والمعايير الدولية للمراجعة (ISAs). ولكن عند التوكيد على المعلومات غير المالية (معلومات اجتماعية، معلومات بيئية، معلومات حوكمية) التي يتضمنها التقرير المتكامل، يمكن لمراقب الحسابات أن يستند على عدة معايير وهي؛ المعيار الدولي لخدمات التوكيد المهنى بخلاف خدمات المراجعة والفحص ISAE (No.3000 وتعديلاته، ومعيار التصديق الأمريكي (SSAE No.18). بالإضافة إلى المعيار الدولي لخدمات التوكيد المهني المتعلق بالتوكيد على المعلومات المالية المستقبلية (ISAE No.3400)، والمعيار الدولي لخدمات التوكيد المهني الخاص بمهام التوكيد على الإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري (ISAE No.3410). بالإضافة إلى المعايير الفنية الصادرة عن منظمات غير محاسبية بشأن تكليفات التوكيد والتي من أهمها؛ إرشادات التقرير عن الاستدامة G4 الصادرة عن مبادرة التقرير العالمي (GRI)، وإرشادات لجنة التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا (IRC)، البرتوكول الصادر عن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والمجمع العالمي للموارد (WCED) عام ٢٠٠٤ بشأن معيار التقرير والمحاسبة عن GHG على مستوى الشركة ككل، معايير ومبادئ المساءلة AA1000APS الصادر عن منظمة المساءلة Accountability في عام ٢٠٠٨،[١٤] المبادئ

[١٤] يعد أهم ما يميز معيار التوكيد الدولى (الفني) رقم AA1000AS عن المعيار الدولى لمهام التوكيد 3000 ISAE : (١) ينصب تركيزه على تنفيذ خدمة التوكيد المهنى من منظور أصحاب المصالح بعكس المعيار الدولى 3000 ISAE الذى ينصب أهتمامه على أدا، إجراءات عملية التوكيد من الناحية المحاسبية دون النظر إلى أهتمامات أصحاب المصالح. (٢) يتم استخدامه بواسطة جميع مقدمى خدمات التوكيد المهنى سوا، كانوا من داخل مهنة المحاسبة أو من خارجها بعكس المعيار 3000 ISAE الذى يقتصر استخدامه فقط على أفراد من داخل المهنة. (٣) يهدف هذا المعيار إلى تقديم الإرشادات المناسبة لجميع مقدمى خدمات التوكيد بشأن مراجعة تقارير الاستدامة بشكل خاص, بعكس المعيار 3000 ISAE لذى يهدف إلى تقديم المساعدة للمحاسبين المزاولين عند أدائهم لخدمة التوكيد المهنى على أى معلومات بخلاف المعلومات المالية وذلك دون تحديد مجال معين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يوجد تعارض بينهما ولس أحدهما بديلا للأخر ، بل مكملان لبعضهما البعض فيما يتعلق بتوفير خدمة توكيدية شاملة ودقيقة تفى باحتياجات كل من الإدارة وأصحاب المصالح حيث أن مهمة التوكيد المهنى المستندة على استخدام مشترك لكلا المعيارين معا، من المؤكد إن تنتج تقرير توكيد قويا وشاملا، وذلك لإن معيار التوكيد الدولي يوفر الإرشاد الأساسى لتنفيذ إجراءات توكيدية صارية تعمل على تكوين مهمة توكيدية ثابتة ومنظمة من الناحية المحاسبية، فى الوقت الذى يوفر فيه معيار التوكيد الفنى AA1000AS المعنى الأساس لمفهوم لاستجابة لأصحاب المصالح تلك الإرشادات التى تساعد على صياغة الأداء المستقبلى للمنشأة.(Goicoechea et al., 2019)

التوجيهية للأمم المتحدة بشأن إطار التقرير عن الأعمال وحقوق الإنسان UN Guiding Principles on Business and Human Rights Reporting Framework؛ معايير التقرير لمجلس معايير المحاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) reporting standards ؛ إطار مجلس معايير الافصاح عن المناخ (CDSB) للتقرير عن المعلومات البيئية Climate Disclosure Standards Board (CDSB) Framework for reporting environmental information, المؤشر المرجعي المستقبل المناسب Future Fit Benchmark; توصيات فرقة العمل التابعة لهيئة FSB بشأن الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ Recommendations of the FSB Task Force on Climate-related Financial Disclosures ، معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسيISO.[١٥]

بالنسبة لمصر يتم الاعتماد في مراجعة المعلومات المالية علي معايير المحاسبة المصرية، معايير المحاسبة الدولية فيما لم يصدر بشأنه معايير محاسبة مصرية، والقوانين واللوائح ذات الصلة، ومعايير المراجعة المصرية، اما بالنسبة للمعلومات غير المالية يمكن الاعتماد علي المعيار المصري لخدمات التوكيد المهنى بخلاف المراجعة والفحص للقوائم المالية السنوية رقم ٣٠٠٠ والذي أصدرته وزارة الاستثمار المصرية، ضمن مجموعة معايير المراجعة المصرية والذي يعتبر ترجمة للمعيار الدولي (ISAE No. 3000) ، وقواعد القيد والشطب من البورصة المصرية، متطلبات مؤشر مسئولية الشركات المصرية EGX 30، الدليل الإسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الاستدامة، بالإضافة إلى القوانين واللوائح السارية ذات الصلة وأشارت تلك الدراسات السابقة (Goicoechea et al., 2019; Maroun, 2018b; Briem and Wald, 2018; Miller, et al., 2017; Maroun, 2017 إلي أن معيار التوكيد الأكثر شيوعًا بين موفري خدمة التوكيد للتقارير المتكاملة هو المعيار الدولي لإشراك التوكيد (ISAE 3000)، حيث يميل المحاسبين إلي إستخدام هذا المعيار، في حين يميل غير المحاسبين إلي إستخدام معيار (AA1000AS)Account Ability والذي يركز بشكل خاص على توكيد تقارير الاستدامة، ولكن الجمع بين هذين المعيارين يؤدي إلى نتائج توكيد أفضل من استخدامهم بشكل منفصل، حيث أنه لا يصل أياً منهما إلى حد تقديم توجيهات وإرشادات واضحة بشأن توكيد تقرير متكامل. كما انه يتم تطبيق معايير أخرى أيضًا، مثل

[١٥] بعض الإصدارت الفنية الصادرة عن منظمة التوحيد القياسي ISO، وخاصة معيار ISO 14065 والخاص بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومعيار ISO 31000 الصادر فى والخاص بإدارة المخاطر والمعيار ISO 26000 والخاص بتوفير إرشادات حول المسئولية الاجتماعية للشركات. وأخيراً معيار (ISO 19011) والخاص بتوفير بعض الإرشادات لمراجعة نظم الإدارة المتكاملة البيئية Audit Management Systems

ISO19011 و ISO 14064-3 (الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير) و AT201 و AT701 (الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين) ، وعموما يقدم المحاسبون بيانات توكيد ذات جودة أعلى من غير المحاسبين علي تقارير الأعمال المتكاملة على الرغم من أن مزودي خدمة التوكيد غير المحاسبين قد يتمتعون بخبرة أفضل في القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة.

٧-٣-٥ التحديات التي تواجه التوكيد المهني لتقارير الأعمال المتكاملة

علي الرغم من أهمية توكيد تقارير الأعمال المتكاملة, إلا أن هناك العديد من التحديات التى من المحتمل أن يواجهها مراقب الحسابات عند إجراء توكيد مهنى على التقرير المتكامل. فلقد اتفق كل من (Adhariani and de Villiers, 2019; De Villiers et al., 2017) علي أن عدم وجود إطار دولى متفق عليه من المعايير والإرشادات للقياس والتقرير عن المعلومات غير المالية بالتقرير المتكامل يترتب عليه وجود اختلاف كبير فى نطاق ومستوى مهمة التوكيد. ولقد أتفق معهم كلا من (Miller, et al., 2017; Erguden et al., 2017) بان المشكلة الأساسية في توكيد تقارير الاعمال المتكاملة تكمن في عدم وجود معايير مهنية محددة، بالإضافة إلى عدم وجود معايير قياس محددة يمكن لمراقب الحسابات أن يستعين بها عند أداء تكليف التوكيد، وكذلك عدم وجود إجراءات محددة لهذه الخدمة. لذلك يواجه مراقب الحسابات بعض التحديات الفنية عند أداء هذه الخدمة مثل؛ تحديد مستوى التوكيد الملائم بالنسبة للجوانب المختلفة للتقرير المتكامل، تحديد مستويات الأهمية النسبية، تحديد خطر التوكيد، تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات جمع الأدلة الكافية والملائمة بشأن تأكيدات الإدارة ، خاصة تأكيدات الإدارة المتعلقة بالمعلومات غير المالية الوصفية، والمعلومات المستقبلية.

في نفس السياق، أشار كل من (Jones et al., 2016; Simnett and Huggins, 2015) إلي هناك صعوبة كبيرة في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية علي المعلومات غير المالية في تقارير الاعمال المتكاملة نتيجة زيادة درجة الحكم الشخصى في تحديد الاهمية النسبية وغياب الموضوعية. كما أضاف كل من (Miller,et al., 2017; Dumay, et al., 2017) أن المعلومات الموجهة نحو المستقبل وكذلك المعلومات السردية هى بطبيعتها أكثر غموضا وعلي درجة عالية من عدم التأكد، ولهذا فإن درجة التحقق منها تكون أقل دقة من المعلومات التاريخية، مما يجعل مراقبي الحسابات لايميلون للتوكيد علي المعلومات الوصفية أو المستقبلية خوفا من مخاطر التقاضي. من ناحية أخري، أبرزت دراسة (Maroun, 2018) تحدي أخر قد يواجه مراقب الحسابات عند توكيد تقارير الأعمال المتكاملة، وهو عدم ملاءمة هياكل الرقابة الحالية لعملية إعداد التقارير المتكاملة، فضلا عن ذلك عدم وجود معايير مناسبة لتوكيد التقارير المتكاملة، حيث أن المعيار الدولي للتوكيد (٣٠٠٠) ISAE3000

لم تتم كتابته خصيصا للتقارير المتكاملة, وكذلك وجود أنواع مختلفة من معايير التوكيد والمبادئ التوجيهية (ISA 720، ISAE 3410، ISAE 3000، bISAE 3400، AA 1000، GRI). وأشار (Briem and Wald, 2018) أنه لذلك برزت الحاجة إلى معايير توكيد مبتكرة تجمع بين التوكيد المالي وغير المالي ، وإجراء تغييرات جذرية في نماذج التوكيد الحالية . كما أضافت دراستي (Goicoechea et al., 2019; Miller, et al., 2017) أن هناك مشكلة أخري وهي نقص خبرات ومهارات فريق العمل القائم بمهمة التوكيد المهنى , فلكى يؤدى مراقب الحسابات خدمة التوكيد المهنى على مجال جديد مستحدث كتقرير الأعمال المتكامل فإنه في حاجة ضرورية لامتلاك مهارات ومعارف جديدة متخصصة إلي جانب مهارات التوكيد الأساسية، فضلا عن صعوبة إدارة الفرق متعددة التخصصات.

علاوة علي ماسبق، أضافت (Adhariani and de Villiers, 2019; Maroun, 2017) أن هذا قد يؤدي إلي ارتفاع تكلفة توكيد التقارير المتكاملة مقارنة بمنافعه ولكن مع تراكم المزيد من الخبرة على المدى الطويل، من المرجح أن تتمكن فرق التكليف من تطوير المهارات الضرورية التي تؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف. وما قدم يفاقم من تلك المشكلة من وجهة نظر دراسة (Simnett and Huggins, 2015) النظر إلى مهمه التوكيد على أنها خدمة إستشارية ، حيث أن الإدارة يمكن أن تملى على مراقب الحسابات ناتج عملية التوكيد المهنى على التقرير المتكامل وذلك من خلال تقديم معلومات محدودة وموجزة وغير كافية للقائمين بعملية التوكيد مما يؤثر بشكل سلبى على تطوير هذه الخدمة فى المستقبل. علاوة علي ماسبق، أضافت دراسة (Zhou et al. 2017) أن هناك مخاوف من جانب مراقب الحسابات وأصحاب المصالح بشأن القيمة المضافة لعملية توكيد التقارير المتكاملة أو الآثار الإيجابية لها على سلوك المستخدمين وأصحاب المصالح.

ويعتقد الباحث أنه يمكن التغلب علي بعض التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل من خلال وضع مجموعة عالمية من المعايير الشاملة لقياس المعلومات غير المالية والتقرير عنها تحظى بدعم دولي على غرار المعايير المحاسبية من جهة، وتطوير منهجيات معينة تستخدم لتوفير مستوى إيجابي من التوكيد للمعلومات غير المالية، وإختبار المردود الإضافي لتقرير التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل علي كافة أصحاب المصالح.

٧-٤ خطوات أداء مراقب الحسابات لخدمة التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل

تعد خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة هي عملية منظمة تتم من خلال عدة خطوات متتابعة وذلك قياساً على المراجعة المالية التقليدية، وتوفر معايير التوكيد المهني الدولية بجانب معايير التصديق المهني الأمريكية إطارا مهنيا شبه متكامل لخطوات أداء خدمة مراقب الحسابات لخدمة التوكيد أو التصديق على تقرير الأعمال المتكامل. ويشتمل الإطار العام على أربع مراحل وهي؛ مرحلة قبول التكليف، مرحلة تخطيط أعمال التكليف، مرحلة تنفيذ أعمال التكليف، وأخيراً مرحلة التقرير عن نتائج أعمال التوكيد. وسيعتمد الباحث عند عرضه لهذه المراحل وما تشمله من خطوات ومتطلبات على إرشادات عدة إصدارات مهنية وفنية من أبرزها المعيار الدولى لمهام التوكيد ISAE 3000، وإرشادات مبادرة التقرير العالمى GRI، والمعيار الدولى للتوكيد رقم AA1000AS، وبعض إصدارات منظمة ISO وذلك على النحو التالى: (Adhariani and de Villiers, 2019; Maroun, 2019a; Zhou et al., 2017; Maroun, 2017)

٧-٤-١ مرحلة قبول التكليف بالخدمة

تبدأ هذه المرحلة بقبول مراقب الحسابات لتكليفه بمهمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، ينبغي على مراقب الحسابات أن يجمع المعلومات المبدئية عن نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها ومجلس إدارتها، وكذلك تقييم مدى ملاءمة مجال التكليف. (ISAE No. 3000). ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بمجال التكليف من خلال دراسة وقراءة وفهم استراتيجية المنشأة وخططها المستقبلية ونموذج الأعمال الخاص بها وهيكلها التنظيمى وعلاقاتها الداخلية والخارجية وسياسة إدارة المخاطر لديها ومدى تبنيها لبرامج الاستدامة ودمجها فى استراتيجية المنشأة وأهم سبلها لخلق القيمة داخل المنشأة وكيفية تطوير تلك الأساليب فى المستقبل. ويمكن لمراقب الحسابات الحصول على ذلك الفهم أيضاً من خلال الإستفسار من الإدارة العليا والتنفيذية وكذلك العاملين .(Ergüden et al., 2017) وأشارت دراسة (Zhou et al., 2017) إلي أنه وفقا لمعيار تكليف التوكيد الدولي (ISAE No. 3000) هناك عدة شروط يجب من توافرها لكى يقوم مراقب الحسابات بقبول التكليف وهي؛ أن يكون الموضوع الخاضع للتوكيد ملائم، أن تكون معايير القياس المتوقع استخدمها عند إجراء التوكيد مناسبة لظروف التوكيد، وتكون هذه المعايير متاحة للمستخدمين المستهدفين. كما أضاف (موسي، ٢٠١٨) أنه يجب أن يكون مراقب الحسابات قادراً على الحصول على الدليل الكافي والملائم لدعم استنتاجه بشأن تأكيدات الإدارة الخاصة بمجال التكليف, وأن يستطيع

أن يضم لفريق التوكيد أشخاصاً لديهم الخبرة الكافية والملائمة لكافة الأمور الفنية التي يتضمنها مجال التكليف، كما يستطيع أن يقدم استنتاج التوكيد في تقرير مكتوب.

وأضافت دراستي (Adhariani and de Villiers, 2019; Maroun, 2019; Maroun, 2017; Ergüden et al., 2017) ضرورة أن يكون هناك توصيف واضح لمجال التكليف، والمعايير المطبقة لإعداد مجال التكليف، والطرف المسئول عن إعداد مجال التكليف. وينبغي أن تكون هذه المسئولية مكتوبة بهدف أن يكون هناك تحديد واضح لمستوى التكليف الذي سيقدمه مراقب الحسابات، وشكل ومحتوى تقرير التوكيد، والمستخدمين المستهدفين لتقرير التوكيد، والوقت والموارد اللازمة للقيام بتكليف التوكيد، والأساس الذي يعتمد عليه مراقب الحسابات في احتساب أتعابه. كما يجب أن تكون بنود التكليف في صورة مكتوبة في شكل تعاقدي، لتخفيض إمكانية حدوث خلافات مع العميل. ولقد أضافت دراستي (Zhou et al., 2017; Ergüden et al., 2017) أنه نظرا للطبيعة الخاصة للمعلومات التى يحتويها تقرير الأعمال المتكامل التي في الغالب هي معلومات غير مالية غير كمية ومن الصعب قياسها، يجب على مراقب الحسابات أن يستخدم طرقا وإجراءات جديدة تمكنه من الحصول على فهم واضح للموضوع محل التوكيد ويمكنه فى ذلك الإستعانة ببعض الخبراء المتخصصين من أجل المساعدة فى وضع أساليب قياس للمعلومات الوصفية.

في نفس السياق، أشار كلا من (Adhariani and de Villiers, 2019; Maroun, 2017) إلي أن التحدى الرئيسى فى خدمة التوكيد المهنى المتعلقة بتقرير الأعمال المتكامل هو تكوين فريق عمل لديه العديد من المهارات ويتوقف تكوين هذا الفريق على حجم وطبيعة ومدى تعقد عمليات المنشأة. ويتفق الباحث مع الدراسات السابقة (شرف، ٢٠١٥، زغلول،٢٠١٨) أن التشكيل الأنسب لفريق التوكيد المهنى على تقرير الأعمال المتكامل يجب إن يضم إضافة إلى مراقب الحسابات باعتباره رئيس الفريق ذوى المهارات والتخصصات التالية (متخصص فى الأمور البيئية، متخصص فى الجوانب الاجتماعية للشركة، متخصص فى حوكمة الشركات، متخصص فى نشاط الشركة ، متخصص فى الحاسب الإلي وتكنولوجيا المعلومات، متخصص فى الشئون القانونية، متخصص فى التخطيط الاستراتيجى ، أكثر من عضو ممن يسمون بالخبراء حسب ما نصت عليه معايير المراجعة الدولية). ويشترط في من يشارك فى هذا الفريق أن يكون مؤهلا تأهيلاً علمياً سليماً وملائماً كما يجب أن يكون مدرباً تدريباً فنياً راقياً. وفى جميع الأحوال يجب أن يحصل رئيس وأعضاء فريق التوكيد على دورات مناسبة تحت مسمى التعليم والتدريب المستمر. أخيراً، يجب علي مراقب الحسابات تقييم مخاطر قبول التكليف[١٦]

[١٦] يشير خطر قبول تكليف التوكيد إلى خطر تعرض مراقب الحسابات، أو منشأته للخسارة أو الضرر، كنتيجة للتقاضي، أو الصورة السلبية لمكتب المحاسبة والمراجعة ويشمل هذا الخطر ثلاثة مكونات وهي: خطر أعمال العميل Client's

ومن ثم اتخاذ قرار بقبول أو الاستمرار في التكليف ، والموافقة على أتعاب تكليف التوكيد، وتحديد أعضاء فريق تكليف التوكيد، وتحديد مسئوليات أعضاء فريق التوكيد، والإطمئنان لضمان إمكانية وصول أعضاء الفريق للأطراف المعنية والحصول على البيانات والمستندات اللازمة، وأخيراً إرسال خطاب قبول التكليف لعميل التوكيد [١٧].

٧-٤-٢ مرحلة تخطيط أعمال التكليف

تعد مرحلة التخطيط أحد أهم المراحل لنجاح عملية التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل, وذلك لأنها تساعد فى تركيز الانتباه على المناطق الهامة فى الارتباط وتحديد المشاكل المحتملة فى الوقت المناسب وتخصيص فريق العمل بشكل ملائم وتنسيق المهام بين مراقبى الحسابات والخبراء ومن ثم أداء المهمة بكفاءة وفعالية. (عبد العظيم، ٢٠١٧).

ويرتبط التخطيط بوضع استراتيجية شاملة لنطاق المهمة والتركيز عليها وتوقيتها وسيرها بالإضافة إلى خطة للمهمة تتكون من خطوات تفصيلية لطبيعة وتوقيت إجراءات جمع الأدلة الواجب القيام بها وأسباب اختيارها. ويتضمن تخطيط أعمال تكليف التوكيد وضع خطة عامة للتكليف، وكذلك خطة تفصيلية لطبيعة وتوقيت ومدى اختبارات وإجراءات التوكيد، حيث أن التخطيط السليم لتكليف التوكيد يضمن توافر الاتساق بين خطة وبرنامج التوكيد من ناحية، وطبيعة نشاط العميل والمتاح من المهارات والكفاءات المهنية بمكتب المراجعة، من ناحية أخر. (موسي، ٢٠١٨) ويتفق الباحث مع الكثيرين (شرف ، ٢٠١٥، عبد العظيم ، ٢٠١٧ ، موسي، ٢٠١٨) أنه يجب على مراقب الحسابات أن يخطط

Business Risk، والذي ينجم عن حدوث تغييرات في البيئة الخارجية، أو الصناعة، ولايخضع هذا الخطر لرقابة مراقب الحسابات، وبالتالي لايمكن التخفيض من حدته، خطر التوكيد Assurance Risk، والذي يتأثر بعدة عوامل مثل أوجه الضعف الجوهرية بهيكل الرقابة الداخلية، وعدم إعداد التقارير المطلوب التوكيد بشأنها في الوقت المناسب. ولايخضع هذا الخطر لرقابة مراقب الحسابات، نظراً لاقتصاره في هذه المرحلة على التحريفات الجوهرية فقط، وبالتالي لايمكن التخفيض من حدته، وخطر أعمال مراقب الحسابات Auditor's Business Risk مثل فقدان السمعة وتكاليف التقاضي، وبالطبع يجب أن يخضع كليةً لرقابة مراقب الحسابات (موسي،٢٠١٨).

[١٧] يقوم مراقب الحسابات بإعداد خطاب قبول التكليف أو خطاب الارتباط Engagement Letter، إذا قرر قبول التكليف، وتأكد أن لديه القدرة الكافية على إنجاز مهام التكليف، مراعياً في هذا الخطاب عدة اعتبارات من أهمها؛ أن يوجه إلى مجلس إدارة الشركة، مستوفياً النواحي الشكلية له، وينبغي أن يتضمن الخطاب الهدف من التوكيد، مجال التوكيد، مسئولية إدارة الشركة عن مجال التوكيد، شكل تقرير التوكيد، ضرورة الحصول، والإطلاع على، كافة السجلات والمستندات المتعلقة بمجال التوكيد، إمكانية الحصول على آية مصادقات مكتوبة مرتبطة بمجال التوكيد، إمكانية إشراك مراقب الحسابات لمراجعين آخرين، وكذا بعض الخبراء والمتخصصين في إنجاز أعمال التوكيد، إمكانية اعتماده على المراجعين الداخليين في إنجاز أعمال التوكيد، أتعاب تكليف التوكيد (موسي،٢٠١٨).

لمهمة التكليف لكي يستطيع أداءه بفاعلية ، ولا يعتبر التخطيط مرحلة منفصلة Discrete ولكنه عملية مستمرة Continual ومتكررة Iterative خلال التقدم في أداء مهمة التكليف كنتيجة للأحداث غير المتوقعة أو للتغيرات في الظروف أو لنتائج جمع الأدلة. ويحتاج مراقب الحسابات إلى تعديل الاستراتيجية العامة وخطة التكليف كلما لزم ذلك. كما انه يجب علي مراقب الحسابات أن يخطط ويؤدي مهمة التكليف بقدر من الشك المهني Professional Skepticism، ومدركا أنه قد تحدث ظروف معينة تتسبب في تحريف المعلومات عن مجال التكليف تحريف جوهريا، ويجب أن يحصل مراقب الحسابات على فهم كاف لمجال التكليف وظروف مهمة التكليف الأخرى لكي يحدد ويقيم المخاطر المتعلقة بكون المعلومات عن مجال التكليف محرفة جوهريا ولكي يصمم ويؤدي إجراءات جمع الأدلة الإضافية، وضرورة تقييم مدى ملاءمة معايير المستخدمة في تقييم أو قياس مجال التكليف، والأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية، وخطر التوكيد المهني، وذلك بهدف تخفيض خطر صياغة استنتاج غير ملائم.

وأشار الكثيرون (Goicoechea et al., 2019; Maroun, 2017; Jones et al., 2016) أنه بالرغم من الحصول على فهم للشركة وبيئتها في مرحلة قبول العميل إلا أنه كان فهما مبدئيا، لذا فأنه في مرحلة التخطيط يحتاج مراقب الحسابات إلى فهم أكثر عمقا بشأن حجم الشركة وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها وهيكلها التنظيمي وتعقد عملياتها والتعرف على البيئة الخارجية المتمثلة في البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية بشكل أكثر تفصيلا، بما في ذلك هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقرير المتكامل، كأساس لتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية ذات الصلة بمجال الخدمة.

وقد اتفقت الدراسات السابقة (Boiral, etal., 2019 ;Branco,etal., 2014; Ruhnke and Gabriel, 2013) أنه وفقا للمعيار الدولي ISAE 3000 ينبغي علي مراقب الحسابات تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى تقرير الأعمال المتكامل ككل، وعلى مستوى تأكيدات الإدارة، كأساس لتحديد الإجراءات التي تعتبر من حيث طبيعتها، وتوقيتها، ومداها للاستجابة للمخاطر التي حددها. كما يجب علي مراقب الحسابات توسيع نموذج خطر المراجعة التقليدي، ليشمل خطر أعمال العميل، وتقييم المستوى المقبول لخطر التوكيد، والخطر المتلازم، وخطر الرقابة الداخلية وتخطيط مستوى خطر الإكتشاف. وتؤثر دراسة مخاطر الارتباط على برنامج التوكيد المهنى من خلال التأثير على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التى يجب أداؤها ويتم ذلك فى ضوء نسبة الاكتشاف التى يرغب مراقب الحسابات فى تخفيضها للوصول للمستوى المقبول من مخاطر الإرتباط وفقا لنوع التوكيد. من ناحية أخري, أشارت دراستي (Branco,et al., 2014; Ruhnke and Gabriel, 2013) أن

هناك صعوبة في تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل والذي ينطوي علي قدر كبير من المعلومات غير المالية، لذا فإن مراقبى الحسابات يجب أن يستخدموا حكمهم المهنى لاعتبار ما إذا كان الاستبعاد أو التحريف سيكون له تأثير ذو أهمية نسبية على عرض الموضوع محل التوكيد, حتي يمكنه تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة وتقييم ما إذا كانت المعلومات مجال التكليف خالية من التحريفات الجوهرية مع تحديد أهم العناصر التى تؤثر على قرارات أصحاب المصالح. وأضاف (Liao, et al., 2018; Velte and Stawinoga, 2017b) أن عدم وجود معايير موحدة عالمياً خاصة بقياس المعلومات غير المالية، يصعب علي مراقب الحسابات تحديد مستوى الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية ، وتحديد الإجراءات اللازمة للحصول على الأدلة التي تدعم تأكيدات الإدارة بشأن المعلومات غير المالية.

وأضاف كل من (عبد العظيم، ٢٠١٧، موسي، ٢٠١٨) أنه تنتهي مرحلة التخطيط بإعداد وتوثيق خطة عامة لمهمة التوكيد لتخفيض مخاطر التوكيد لمستوى مقبول والتي تتضمن؛ أهداف مهمة التوكيد، معايير التوكيد التي سيعتمد عليها عند أداء الخدمة، نطاق ومجال مهمة التوكيد، معايير القياس المستخدمة، التوقيت الزمني لمهمة التوكيد. ويقود الإعداد الجيد لخطة التوكيد إلي برنامج توكيد ملائم، وهو أكثر تفصيلاً من الخطة ويتضمن؛ أهداف التوكيد لكل مجال من مجالات التوكيد على التقرير المتكامل، طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتم أداؤها لجمع الأدلة لكل مجال من المجالات السابقة، تخصيص أعمال التوكيد لكل مجال من مجالات التوكيد على أعضاء فريق التوكيد وكيفية الإشراف عليهم، موازنة الوقت المخصصة لكل مجال من مجالات التوكيد.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مرحلة التخطيط من المراحل الهامة لنجاح عملية التوكيد، لأنها تساعد في تركيز الانتباه على المناطق الهامة في التكليف، وتحديد المشاكل المحتملة، وتخصيص فريق العمل بشكل ملائم، وتوزيع المهام بين أعضاء الفريق، ومن ثم أداء الخدمة بكفاءة. ويجب على مراقب الحسابات أن يصدر أحكاماً أولية بشأن خطر التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة، وكذلك مستوى الأهمية النسبية لتأكيدات الإدارة، وكذلك مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية، وتصميم إجراءات جمع الأدلة الكافية والملائمة مع أداء تلك الإجراءات بقدر من الشك المهني.

٧-٤-٣ مرحلة تنفيذ أعمال تكليف التوكيد

اتفقت العديد من الدراسات (شرف، ٢٠١٥، زغلول، ٢٠١٨) أنه فى هذه المرحلة يقوم مراقب الحسابات بوضع خطة التوكيد المهنى المتعلقة بتقرير الأعمال المتكامل محل التنفيذ. ويعتبر جمع وتقييم أدلة الإثبات جوهر هذه المرحلة، حيث ينبغي على مراقب الحسابات أن يحصل على الأدلة الكافية والملائمة كى تكون أساسا للوصول إلى الاستنتاج الملائم، ويتم الحصول عليها من خلال تنفيذ

إجراءات التوكيد, علي أن يأخذ فى الاعتبار كلا من الأهمية النسبية، وخطر التوكيد المهنى، عند الحصول على الأدلة الكافية والملائمة. واتفقت العديد من الدراسات السابقة (Maroun, 2018b Erguden et al.,2017; Simnett and Huggins,2015) أن الإصدارات المهنية لم تقدم وصفاً دقيقاً لإجراءات التفاصيل وإجراءات الرقابة، التي ينبغي أن يقوم بها مراقب الحسابات، لكي يحصل على الأدلة الكافية والملاءمة، لدعم رأيه بشأن تقرير الأعمال المتكامل. ولكن وفقًا لمعيار التوكيد الدولي (ISAE No.3000)، سيقوم مراقب الحسابات بتنفيذ الإجراءات التالية التي ستعد من حيث طبيعتها ومداها وتوقيتها إجراءات مُعدة للاستجابة للمخاطر المحددة سلفًا للتحريفات الجوهرية وهي الاختبارات الأساسية للعمليات Substantive tests of transations، الإجراءات التحليلية Analytical procedures، اختبارات التفاصيل Tests of Details، لتجميع الأدلة الكافية والملائمة في شكل مستندي من مصادرها الأصلية لتدنية خطر التوكيد إلى أدنى مستوى مقبول. واتفق كل من (موسي، ٢٠١٨، عبد العظيم، ٢٠١٧) أن أهم أنواع أدلة الإثبات التى يمكن لمراقب الحسابات استخدامها فى مهمة التوكيد المهنى عن تأكيدات الإدارة بشأن التقرير المتكامل هي (الإستفسارات، الملاحظة, الفحص المستندي، الفحص الحسابي، المصادقات، الإجراءات التحليلية، خطابات التمثيل أو إقرارات الإدارة). إضافة إلى ما سبق هناك بعض الأساليب الأخري التى ربما تكون مستحدثة لكي تلائم طبيعة المعلومات التى يحتويها التقرير المتكامل والتي يمكن أن يعتمد عليها مراقب الحسابات لتجميع أدلة إثبات ملائمة وكافية مثل إجراء إستطلاعات رأي لمجموعة معينة من الخبراء المهتمين بمجال معين وإجراء نقاش معهم حول بعض الأمور التى يصعب فهمها من جانب المراقب أو من جانب الخبراء المنضمين لفريق مهمة التوكيد، والاستعانة بنتائج بعض وكالات البحوث التسويقية المستقلة لتى تهتم بتوفير بعض النتائج المتعلقة ببعض الأسواق مثل وكالات عمل البحوث والتطوير التى تهتم بعرض أهم التطورات التى طرأت على كل المنتجات، وكذلك الاستعانة ببعض إرشادات ونصائح لجان أصحاب المصالح لتى تهدف إلى تقديم النصح والإرشاد لمراقب الحسابات فيما يخص بعض القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وأضافت دراستي (Maroun, 2017; Maroun, 2018) أنه قد يصعب الحصول على أدلة متعلقة بكل من التفكير المتكامل للشركة، استراتيجية الشركة، رسالة الشركة، المعلومات المستقبلية، المعلومات غير المالية الوصفية، مثل رضاء الموظفين عن العمل. كما أن الحصول على أدلة كافية بشأن المعلومات غير المالية بصفة عامة، يتطلب من مراقب الحسابات بذل مزيد من الجهد، وأداء قدر أكبر من إجراءات التوكيد، مقارنة بمراجعة القوائم المالية. ومعظم الأدلة التي يحصل عليها، يكون مصدرها من داخل الشركة، ومن ثم يكون مستوى إقناعها أقل بالنسبة له، مقارنة بالأدلة التي يحصل

عليها من خارج الشركة، كما هو الحال في مراجعة القوائم المالية. لذلك يكون تقييمه لخطر التوكيد أكبر عند التوكيد على المعلومات غير المالية، مقارنة بمراجعة القوائم المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن جوهر هذه المرحلة يكمن في الحصول على الأدلة الكافية والملائمة بشأن تأكيدات الإدارة الخاصة بتقرير الأعمال المتكامل، بما يُمكن مراقب الحسابات من إبداء استنتاج فني محايد عن مدى صدق وسلامة المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل.

٧-٤-٤ مرحلة التقرير عن نتائج أعمال التوكيد

تعد هي الخطوة النهائية في عملية التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل، حيث يجب أن يقدم مراقب الحسابات وبشكل واضح الاستنتاج الذى توصل إليه بعد الإنتهاء من جمع ودراسة أدلة الإثبات ذات الصلة بمزاعم الإدارة، لتقديم استنتاجا بمستوى معقولا من التوكيد عما إذا كان مجال التكليف يتفق في كل جوانبه الهامة مع معايير القياس المناسبة والمحددة. (عبد العظيم، ٢٠١٧).

ويتفق الباحث مع (شرف، ٢٠١٥، موسي، ٢٠١٨) أن معايير التوكيد لم تضع شكلا معينا لتقرير التوكيد يلائم كافة الارتباطات، ويتوقف إختيار شكل التقرير على مدى أهمية المعلومات التي يجب توفيرها للمستخدمين وبشكل عام يجب أن يكون التقرير في شكل مكتوب. ولكن وفقاً للإصدارات المهنية والفنية، وكذا الدراسات السابقة ذات الصلة (ISAE No.3000; AA1000AS; GRI, 2013; Erguden et al., 2017) يجب أن يشتمل تقرير التوكيد المهني على العناصر الأساسية التالية؛ عنوان يوضح أنه تقرير توكيد مهني مستقل، الطرف أو الأطراف الذين يوجه لهم التقرير، الأهداف العامة للتوكيد، تحديد ووصف مجال التكليف، مستوى التوكيد، وتحديد معايير القياس. بالإضافة إلى وجود فقرة تنص على أن مهمة التكليف تم أداؤها وفقاً (أو بما يتفق مع) المعايير المهنية لخدمات التوكيد المهني، وملخص العمل الذي تم تأديته، استنتاج مراقب الحسابات بشأن مجال التكليف، تاريخ التقرير، وتوقيع مراقب الحسابات، عنوان مكتب المحاسبة.

وأشارات دراسة (موسي، ٢٠١٨) أن تقرير التوكيد برأي نظيف أو برأي متحفظ أو معاكس من (٨) فقرات وهي؛ فقرة الرأي، فقرة أساس الرأي، فقرة مسئولية الإدارة، فقرة الاستقلال والرقابة على الجودة، فقرة مسئولية مراقب الحسابات، فقرة تقييد استخدام التقرير (عندما تكون معايير القياس المستخدمة في تقييم، أو قياس مجال التكليف، متاحة فقط لمستخدمين معينين، أو ملائمة فقط لطرف محدد)، فقرة القيود الملازمة (إذا كانت هناك حُدود ملازمة مرتبطة بتقييم أو قياس مجال التكليف)، فقرة التقرير عن المتطلبات القانونية واللائحية. وفي حالة الامتناع عن إبداء الاستنتاج ينبغي أن يتكون تقرير التوكيد من (٥) فقرات وهي؛ فقرة الامتناع عن إبداء الاستنتاج، فقرة أساس الامتناع عن إبداء

الاستنتاج، فقرة مسئولية الإدارة، فقرة مسئولية مراقب الحسابات، فقرة التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية.

كما استندت دراستي (عبد العظيم ، ٢٠١٧، موسي، ٢٠١٨) إلي الإصدرات المهنية ذات الصلة، والتي توضح أن قرار مراقب الحسابات المتعلق باختيار نوع الاستنتاج المعدل يستند على طبيعة الأمر الذي يتطلب استنتاج معدل، حيث يُصدر مراقب الحسابات استنتاجاً متحفظاً، في حالة وجود قيود غير شائعة على نطاق عمله، سواء كانت هذه القيود مفروضة من العميل، أو مفروضه بسبب ظروف خارجة عن إرادة العميل ومراقب الحسابات، وهذه القيود تمنعه من الحصول على الأدلة المطلوبة لتخفيض خطر التوكيد المهني إلى المستوى الملائم، أو في حالة وجود تحريفات جوهرية، سواء بصورة منفردة أو مجمعة، وليس شائعاً على مستوى تقرير الأعمال المتكامل ككل. بينما إذا كانت هذه التحريفات جوهرية وشائعة، ينبغي على مراقب الحسابات إبداء استنتاج معاكس. ويمتنع مراقب الحسابات عن إبداء استنتاجه عندما يكون غير قادر على الحصول على الأدلة الكافية والملائمة التي تمثل أساساً لاستنتاجه، ويستنتج أن الآثار المحتملة للتحريفات غير المكتشفة يمكن أن تكون جوهرية وشائعة، أوعندما يفقد استقلاله. كما ينبغي عليه الامتناع عن إبداء الاستنتاج عندما يستنتج، في الظروف التي تحدث بصورة نادرة، والتي تتضمن حالات عدم تأكد متعددة، أنه على الرغم من حصوله على أدلة كافية وملائمة، لكل حالة من حالات عدم التأكد بصورة منفردة ، إلا أنه لايستطيع أن يُصدر استنتاج عن التقرير المتكامل، وذلك نتيجة التفاعلات المحتملة لحالات عدم التأكد والآثار التراكمية المحتملة لها على التقرير المتكامل . وبعد الانتهاء من مرحلة إتمام عملية التوكيد وتكوين الاستنتاج ينبغى على مراقب الحسابات توثيقDocumentation كافة الأمور الهامة التي ساعدت على توفير أدلة تدعم استنتاج وتقرير التوكيد وتؤيد أن المهمة تمت طبقاً للمعايير المقررة التى أعتمد عليها المراقب أثناء أداء مهمته.

٧-٥ تحليل العلاقة بين توكيد تقارير الاعمال المتكاملة وقرار الإستثمار بالأسهم واشتقاق فرض البحث الرئيسي وفرعياته

سعت العديد من الدراسات السابقة (Raimo etal., 2020; Landau etal.,2020; Pavlopoulos etal., 2019; Akisik and Gal, 2019; Gal and Akisik, 2019;) إلي اختبار ما إذا كان التوكيد علي المعلومات المالية وغير المالية الواردة في التقارير المتكاملة له مردود إيجابي إضافي على أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين, وهذا ما سوف يتم تناوله بالتفصيل:

٧-٥-١ تحليل العلاقة بين التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الرئيسي للبحث

علي الرغم من توسع الشركات في إفصاحها عن المعلومات غير المالية لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح المتعددة، فإن مصداقية المعلومات غير المالية تظل محل شك إلى أن يقوم مراقب الحسابات بإضفاء الثقة عليها من خلال ممارسات التوكيد المهني. وهو مايبرر سعي العديد من الباحثين إلي دراسة واختبار المردود الإيجابي للتوكيد المهني على المعلومات غير المالية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المنفصلة المختلفة علي قيمة الشركة وعلي قرارات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين. فلقد حاول البعض (Hassan, et al., 2020 Channuntapipat et al., 2019; Boiral, et al., 2019; Branco,etal., 2014; Ruhnke and Gabriel, 2013) اختبار أثر التوكيد علي المعلومات الواردة في تقرير الإستدامة علي قياس قيمة الشركة وقرار الإستثمار بالأسهم، وتشير النتائج إلي أن التوكيد علي تقارير الإستدامة يساعد المستثمرين على تقييم الآثار السلبية الناتجة عن قيام الشركة بممارسات سلبية تجاه المجتمع، وتقدير قيمة الالتزامات المحتملة وما يترتب عليها من تدفقات نقدية خارجة مستقبلية، كما يظهر مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة وهو ما يبث روح الطمأنينة لدى المستثمرين بشأن مستقبل الشركة واستمراريتها فى المستقبل، ويزيد من رغبتهم في الإستثمار فيها.

في حين ركز أخرون (Clarkson et al., 2019; Maroun, 2018b; Liao, et al., 2018; Velte and Stawinoga, 2017b; Wong and Millington, 2014) علي مردود التوكيد المهني علي المعلومات الواردة في تقرير المسئولية الإجتماعية. وتشير النتائج إلي وجود اتفاق كبير بينها على وجود علاقة إيجابية معنوية بين التوكيد على الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية وقيمة للشركة، حيث ينظر المستثمرون إلى الشركات التي تفصح عن مدى التزامها بمسئوليتها الاجتماعية، وتوفر توكيداً مهنياً عليها، بأنها أكثر مصداقية وثقة، مما يؤثر بشكل إيجابي على تقديرهم لقيمة الشركة، ومن ثم يكون لديهم رغبة أكبر في الاستثمار بأسهم هذه الشركات، مقارنة بالشركات التي لم توفر توكيداً على معلومات المسئولية الاجتماعية. وفي مصر، قدم (شحاتة،٢٠١٤) دليلاً تجريبياً على أن إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية والبيئية مرفق به تقرير التوكيد المهنى ينعكس إيجاباً على سلوك المستثمرين، بيد أن هذا التوكيد يكون غير زى تأثير على القرار الخاص بمنح الائتمان وذلك قد يكون بسبب أن متطلبات منح الائتمان فى البنوك التجارية لا تعطى أهمية للافصاح غير المالى بالقدر الكافى ومن ثم لا يحتاج متحذو قرار الائتمان لمثل هذا التوكيد.

وعلي النقيض من ذلك، خلصت دراسة (Fazzini and Dal Maso, 2016) التي تمت علي الشركات الإيطالية إلي أن الافصاح البيئي يوفر معلومات لها دور تقييمي مرتبطة بشكل إيجابي بالقيمة السوقية للشركة ، ولكن لاتوجد منافع إضافية من توكيد هذه المعلومات، هذا مشابه للنتائج التي توصلت إليها دراسة (Cho et al., 2014) التي طبقت في الولايات المتحدة الامريكية، والتي خلصت إلي أن توكيد تقرير المسؤولية الاجتماعية لايرتبط بارتفاع القيمة السوقية للشركات المصدرة للتقارير. ولكن يعاب علي تلك الدراسات أنها تمت علي دولة واحدة. من ناحية أخري، ركزت دراستي Segui– (Mas et a., 2018; Kend, 2015) علي التوكيد علي معلومات تقرير الحوكمة، نظراً لأن هذا الإفصاح له محتوى معلوماتي، وبالتالي بساعد التوكيد المهني على هذه المعلومات علي تخفيض مستوى خطر المعلومات الذي يواجه متخذ القرار عند اعتماده على تقرير الإدارة عن الإفصاح الحوكمي مما ينعكس إيجابا علي قيمة الشركة وسلبا علي تكلفة رأس المال. وقد قدم (مهران،٢٠١٥) دليلاً تجريبياً على أن التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية لحوكمة الشركات يؤثر إيجاباً على سلوك متخذي قرار الاستثمار بالأسهم.

ويخلص الباحث إلي وجود مساحة إتفاق كبيرة بين الدراسات السابقة علي وجود علاقة معنوية بين التوكيد المهني على المعلومات غير المالية في التقارير المنفصلة المختلفة (الإجتماعية والحوكمية والمستدامة)، وتخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة قيمة الشركة وكذلك علي قرارات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، مما يدل على أن تقرير التوكيد له دور تقييمي أو محتوي معلوماتي يؤثر علي قرار الإستثمار بالأسهم. ويتفق الباحث مع (Hassan, et al., 2020; Landau et al., 2020; Pavlopoulos et al., 2019) بأن التأثير الإيجابي للتوكيد المهني على المعلومات غير المالية قد يزداد عندما تفصح الشركة عن الإرتباط بين هذه المعلومات وإستراتيجيتها، وهذا مايوفره تقرير الأعمال المتكامل. وهو نفس ما أشار إليه (Maroun, 2018b; Maroun, 2017) بأن رد فعل المستثمرين نحو المعلومات غير المالية يكون أقوى إذا تم الإفصاح عنها في تقرير الأعمال المتكامل، مقارنة بالتقارير المنفصلة (البيئي والاجتماعي والاستدامة).

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة (De Villiers et al., 2017) إلي أنه يجب اختبار تأثير التوكيد علي المعلومات الوادرة في التقارير المتكاملة علي عدة مجالات محتملة والتي تعكس الدور التقييمي لهذا التوكيد مثل قيمة الشركة (سعر السهم أو Tobin's Q)، وأداء المنشأة (مثل الربحية المستقبلية والتدفقات النقدية) ، وتكلفة رأس المال بالاسهم أو بالديون، تحسن بيئة المعلومات (تغطية المحللين)، تحسن مستوي السيولة، انخفاض مستويات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أو من خلال الأنشطة الحقيقية، انخفاض مستويات التهرب الضريبي، نتائج قرارات الاستثمار والتمويل. ولقد خلصت دراستي

(Melegy and Alain ,2020; Boiral, et al., 2019) إلي أنه توجد علاقة إيجابية بين التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل وقيمة الشركة وأسعار الأسهم في السوق من خلال تحسين القيمة التنبؤية لعوائد الأسهم غير الطبيعية وتوفير معلومات حول إنشاء القيمة المستقبلية للشركة، والتأثير إيجاباُ علي مستوي التحفظ المحاسبي وأسعار الأسهم ، وسلباً على الاستحقاقات التقديرية. وهو نفس ماخلصت إليه دراسة (Landau et al., 2020) بأن الدور التقييمي للمعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكاملة يزداد مع توفير توكيد مهني مستقل عليها مما ينعكس إيجابا علي قيمة الشركة وذلك من خلال تطبيق نموذج أولسون Ohlson model لتقييم السوق علي ٥٠ شركة من 50 STOXX Europe. وهذا يتفق مع ما سبق وخلص إليه (Erguden et al., 2017) بأن التوكيد على إفصاح الشركات عن المعلومات غير المالية في التقارير المتكاملة يحقق منافع مزدوجة، كونه يخفض من تكلفة رأس المال، ويزيد من سعر السهم، ويدعم من سمعة الشركة وقيمتها من جهة، ويزيد من الشفافية ويضيف قيمة لأصحاب المصالح، بمافيهم الإدارة من جهة أخرى. كما أضاف (Milleret al.,2017) إلي أن التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل وخاصة المعلومات غير المالية، يخفض من خطر المعلومات الذي يواجه المستثمر إذا ما اعتمد على معلومات غير موثوق فيها، خاصة وأن التقرير المتكامل يوصل معلومات كمية ونوعية وهي ذات مخاطر أعلى، خاصة للمستثمر غير المحترف في التعامل مع المعلومات غير المالية. علاوة علي ماسبق، أوضح (Maroun, 2018b) أن خدمة التوكيد على المعلومات غير المالية في تقرير الأعمال المتكامل هي خدمة مضيفة للقيمة لعدة أسباب من أهمها؛ أنها تدعم من الثقة والمصداقية في المعلومات، وتخفض من عدم تماثل المعلومات، وتدعم الشفافية والمساءلة، وتحسن من نظم التقرير الداخلية بالشركة، وتزيد من الثقة في هيكل الرقابة الداخلية، وتحسن من سمعة الشركة. كما اتفق البعض (Goicoechea et al., 2019; Liao, et al., 2018; Velte and Stawinoga, 2017) على أن غياب التوكيد المهنى المستقل علي التقرير المتكامل يجعله مجرد إعلان بسيط عن الشركة وليست أداة لتوضيح قيمة ما تحققه المنشأة فى المستقبل تساعد علي إرسال رسائل إيجابية للمستثمرين.

وركزت العديد من الدراسات علي أثر التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل علي قرار الإستثمار بالأسهم, فلقد خلصت دراستي (Raimo et al., 2020; Pavlopoulos et al., 2019) إلي أن التوكيد علي معلومات تقرير الأعمال المتكامل خاصة المعلومات غير المالية يؤثر إيجاباً على سمعة الشركة وأسعار الأسهم والتدفق النقدي المستقبلي. حيث يرغب المستثمرون في الحصول على معلومات عن المخاطر التي تواجه الشركات، وفهم فرص النمو، وطرق استخدام الطاقة، واستراتيجية الشركة والمخاطر التنظيمية. وذلك لتعزيز قراراتهم حول الاستثمار وتخصيص رأس المال. علاوة علي ذلك،

أشار (Landau et al., 2020) إلي أن توفير خدمة التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل يساعد علي جذب رؤوس الأموال للشركة وخفض تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة نتيجة تحسين بيئة المعلومات، ويساعد علي إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة، خاصة وإذا كان مقدم الخدمة أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة. كما أضاف (Briem and Wald, 2018) أن التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل له تأثير جوهري على تقييم المستثمر لقيمة الشركة وقدرتها على خلق القيمة، وإدارة الفرص والمخاطر، ومن ثم له تأثير جوهري على تقدير المستثمرين لأسعار أسهم الشركة. وهذا نفس ما خصلت إليه دراسة (Zhou et al., 2017) بأن التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل يساعد علي توفير معلومات لها دور تقييمي تضمن التخصيص الفعال للموارد وتشجع مناخ الإستثمار، مما يزيد من قدرة المستثمرين على تقييم أداء الشركة، والتنبؤ بعوائد الإستثمار، وتخفيض عدم التأكد بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تخفيض نسبة خطأ التوقعات، وهو ماينعكس بشكل إيجابي على قرار الإستثمار في الأسهم, وتحسين الأداء المالى للمحفظة الاستثمارية للمستثمر.

علاوة علي ماسبق، اتفقت دراستي (Landau et al., 2020; Pavlopoulos et al., 2019) علي أن تقرير التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل له محتوى معلوماتى كونه يؤثر على قرارات وأحكام المستثمرين، حيث يضفى هذا التوكيد مصداقية على أداء الشركة وإدارتها وهى أمور هامة لاتخاذ قرار الاستثمار فى الشركة, كما أن إفصاح الشركة عن معلومات تعكس أدائها من كافة الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والحوكمية يزيد من قيمة الشركة ويحسن من سمعتها ويضفي المشروعية علي أنشطتها أمام المجتمع. علاوة علي أنه بسبب تعقيد التقارير المتكاملة، قد يركز المستثمرون على توكيدها أكثر من تركيزهم على محتواهم . في حين أن دراسة (Landau etal.,2020) تشير إلي أن هناك طلبًا متزايدًا من جانب المستثمرين على توكيد المعلومات غير المالية في تقرير الأعمال المتكامل لفهم الأداء الحقيقي للشركة كونه وسيلة لتخفيض عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، مما قد يسمح لهم بتقييم الأداء المالى للشركة بشكل أكثر دقة، وتقييم المخاطر، وبالتالى تحسين جودة أحكامهم الإستثمارية. وهو نفس ما خلص إليه (Akisik and Gal, 2019) بوجود إرتباط إيجابي كبير بين توكيد التقارير المتكاملة وسيولة الأسهم وارتفاع قيمة الشركة وتحسن التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية, مما يؤدي إلي تخفيض تكلفة رأس المال، حيث أن المستثمرين يرغبون في قبول معدل عائد أقل نتيجة لتقليل مخاطر المعلومات من بيئة المعلومات المحسنة لهذه الشركات. وهي نفس النتائج التي توصلت إليها دراستي (Zhou et al., 2017; Dumay, et al., 2017) ولكن بالتركيز علي المحللين الماليين, والتي خلصت إلي تحسن خصائص تنبؤات المحللين الماليين من خلال تقليل الأخطاء

وتخفيض التشتت عند إعتمادهم علي المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل خاصة إذا تم توكيده بواسطة طرف خارجي مستقل.

وعلي النقيض من المنهجيات السابقة، اعتمدت دراسة (Reimsbach et al., 2018) علي منهجية مختلفة وهي الدراسة التجريبية، حيث سعت إلي اختبار ما إذا كان توكيد المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة يؤثر بشكل إيجابي على تقييم المستثمرين المحترفين لأداء الاستدامة للشركة وارتفاع جودة الأحكام المتعلقة بالاستثمار، وذلك باستخدام تصميم تجريبي كامل ٢ × ٢ والاعتماد على نموذج (Maines and McDaniel, 2000)، علي عينة من ١٠٤ من المحللين المحترفين ومديري صناديق الإستثمار في ألمانيا. وتشير النتائج إلى أن التوكيد علي معلومات تقرير الاعمال المتكامل يؤثر بشكل إيجابي على تقييم المستثمرين المحترفين لأداء الاستدامة للشركة وتحسين جودة أحكامهم الإستثمارية. وهي نفس المنهجية التي إتبعتها دراسة (Hoang and Soon-Yeow, 2020) لإختبار أثر التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل على تقديرات المستثمرين المحترفين وغير المحترفيين لأسعار الأسهم من خلال تصميم تجريبي ٢ × ٢. وتشير النتائج إلا أنه في حالة عدم وجود تقرير التوكيد كانت الزيادة فى تقديرات أسعار الأسهم أقل بالمقارنة بحالة وجود توكيد ، وكذلك في حالة وجود المعلومات الإيجابية بالمقارنة بالمعلومات السلبية. كما أشارت النتائج إلى أن تباين سعر السهم فى ظل الإفصاح عن أخبار سيئة سلبية كان منخفضا بشكل جوهري عند وجود تقرير التوكيد بالمقارنة بغياب تقرير التوكيد بغض النظر عن خبرة المستثمر.

أخيرا يجد المتتبع لكثير من الدراسات السابقة ذات الصلة والتي تمت في مصر (شرف، ٢٠١٥، عبد العظيم، ٢٠١٧، زغلول، ٢٠١٨) أن توكيد تقرير الأعمال المتكامل يعد بمثابة مؤشراً لمصداقية محتواه، وأن المستفيد الأول من وراء عملية التوكيد هم أصحاب المصالح إلا إنهم ليسوا المستفيد الأوحد فالتوكيد يعد ذا قيمة أيضاً بالنسبة لإدارة المنشأة المعدة لهذا النوع من التقارير. كما أن هناك الكثير من المتغيرات التى من المحتمل أن تؤثر على العلاقة الرئيسية بين محتوى تقرير التوكيد المهنى لمراقب الحسابات وقرار الإستثمار بالأسهم، والتي من أهمها (اختلاف بدائل رأى مراقب الحسابات، نوع الإستنتاج، مستوي التوكيد).

ويتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة، أن معظم الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين التوكيد على المعلومات غير المالية بصفة عامة، أو العلاقة بين التوكيد على تقارير المسئولية الاجتماعية أو التقارير البيئية أو تقارير الاستدامة على وجه الخصوص وقرار الاستثمار في الأسهم. وهناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التوكيد على التقرير المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم. ومن حيث منهجية البحث المتبعة، اتبع البعض المنهج النظري التحليلي، لدراسة أثر توكيد

المعلومات الواردة في تقارير الأعمال المتكاملة (المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية) على قرار المستثمرين بالإستثمار بالأسهم، مثل (Maroun, 2018a; Maroun, 2017; Briem and Wald, 2018) ، في حين اتبع البعض المدخل الميداني الاستقصائي، مثل (Landau et al., 2020 ;Pavlopoulos et al., 2019; Akisik and Gal, 2019)، بينما اتبع البعض المدخل التجريبي مثل(Hoang and Soon-Yeow, 2020; Reimsbach et al., 2018) . ومن ناحية أخرى، بالرغم من اختلاف البيئات التي أجريت فيها هذه الدراسات، فقد أجريت معظم الدراسات في بيئات متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإستراليا وبريطانيا، ومنها دراسات قليلة (Akisik and Gal, 2019; Gal and Akisik, 2019; Reimsbach et al., 2018)، أجريت في دول نامية مثل جنوب أفريقيا، أو مصر مثل (شرف، ٢٠١٥ ، زغلول، ٢٠١٨ ;Maroun, 2017) ويبرر الباحث ذلك بأن موضوع توكيد التقارير المتكاملة حديث نسبياً ، لذا فمن طبيعي أن تهتم به الدول المتقدمة، والتي اهتمت من قبل بتحقيق الاستدامة. وبشأن عينة الدراسة فقد اعتمد البعض على عينة من المستثمرين، مثل (شرف،٢٠١٥؛ Hoang and Soon-Yeow, 2020) بينما اعتمد البعض الآخر على طلبة الدراسات العليا، مثل (Reimsbach et al.,2018). وبالرغم من اختلاف منهجيات وبيئات الدراسات السابقة إلا أنها اتفقت على أن الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة يؤثر إيجاباً على تقدير المستثمرين لأسعار الأسهم والأرباح المتوقعة للشركة وقيمة الشركة. ولكن التوكيد علي تلك المعلومات سوف يضفي عليها قيمة إضافية.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن التوكيد المهني علي المعلومات المالية وغير المالية في تقرير الأعمال المتكامل يضفي الثقة والمصداقية وزيادة إمكانية الأعتماد عليها وبخفض من عدم تماثل المعلومات، ويزيد من قدرة المستثمرين علي تقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، وتقدير أسعار الأسهم والأرباح المتوقعة، ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين تقرير التوكيد الذي يوفره مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة، وبين قرار الاستثمار في أسهم الشركة. وعليه يمكن اشتقاق فرض الدراسة الأول كمايلي:

H1: يؤثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجاباً على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات.

٧-٥-٢ تحليل أثر اختلاف مستوى خبرة المستثمر على العلاقة بين التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الفرعي (H1a)

اتفق الكثيرون (Landau et al., 2020; Pavlopoulos et al., 2019; Akisik and Gal, 2019) على أن قرار الإستثمار هو دالة في العديد من العوامل المرتبطة بالشركة أو بالصناعة أو الدولة أو المستثمر نفسه. حيث يتأثر قرار الاستثمار بخصائص المستثمر نفسه مثل درجة خبرته ومستوي تأهيله العلمي، وهو مايؤثر على حكمه الشخصي، ومن ثم علي قراره. ويؤثر اختلاف مستوى الخبرة بين المستثمرين على إدراكهم وفهمهم للمحتوى المعلوماتي لتقرير التوكيد بشأن التقرير المتكامل، مما يؤدي إلى التباين في قراراتهم بالاستثمار بأسهم نفس الشركات، نتيجة إختلاف تقييمه لأسهم الشركات التي توفر تقرير متكامل مرفق معه تقرير توكيد، مقارنة بالشركات التي لم توفر هذا التقرير. كما أوضحت دراسة (Reimsbach et al., 2018) أن أحكام المستثمرين تعتمد علي خبرتهم وبعض عواملهم النفسية وفقا لنموذج Maines and McDaniel`s 2000.

وخلصت بعض الدراسات (شرف، ٢٠١٥، موسي ، ٢٠١٨) إلي وجود أثر إيجابي لخبرة المستثمرين على العلاقة محل الدراسة، فهناك اتفاق بين هذه الدراسات على وجود تأثير إيجابي لتقرير التوكيد على قرارات الاستثمار، ولكن يختلف مدى التأثير بناءً على مستوى خبرة المستثمرين. ويرجع ذلك للتفاوت في إدارك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي لتقرير التوكيد. حيث يختلف رد فعل المستثمر المحترف عن غير المحترف تجاه تقرير التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل، حيث يكون رد فعل المستثمر المحترف أكثر سرعة وأكبر تأثيراً. علي النقيض من ذلك، اتفق كل من (Hoang and Soon-Yeow, 2020; Reimsbach et al., 2018) علي أن المستثمر غير المحترف كان أكثر تأثراً بتقرير التوكيد الذي يصدره مراقب الحسابات، باعتباره أنه أقل خبرة في التعامل مع المعلومات المالية وغير المالية التي تفصح عنها الشركة، ومن ثم يحتاج إلى تقرير التوكيد بدرجة أكبر من المستثمر المحترف، للتحقق من مصداقية المعلومات المفصح عنها، وإمكانية الاعتماد عليها عند اتخاذ قراره، وبالتالي يؤثر تقرير التوكيد وما يتضمنه من استنتاج بشكل أكبر على قراره الاستثماري، مقارنة بالمستثمر المحترف.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن هناك اتفاقاً بين الدراسات السابقة على أن هناك تأثيراً واضحاً لخبرة المستثمر على قراراته علي الرغم من اختلاف في بيئات ومنهجيات الدراسات السابقة، ولكن لايوجد إتفاق حول شكل هذا التأثير. كما أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت أثر خبرة المستثمر على العلاقة بين التوكيد على التقرير المتكامل وقرار الإستثمار بالاسهم. ويعتقد الباحث أن خبرة المستثمر تساهم في تحسين إدراكه لتقرير التوكيد المرفق بتقرير الأعمال المتكامل، وتقييمه للمخاطر

المختلفة التي تواجه الشركة، مما يساهم في تحسين جودة أحكامه الإستثمارية. وبذلك يتوقع الباحث أن تؤثر خبرة المستثمر على العلاقة الإيجابية بين التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل وبين قرار الاستثمار بالاسهم. وبناءً عليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول (H1a) كما يلي:

H1a: يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي خبرة المستثمر.

٧-٥-٣ تحليل أثر اختلاف مستوي التأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة بين التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الفرعي (H1b)

من ناحية أخري، أشار (Hoang and Soon-Yeow, 2020; Reimsbach et al., 2018) إلى أهمية التأهيل العلمي لمتخذ القرار بصفة عامة، والمستثمر بصفة خاصة، في تكوين المعرفة والمهارة، والتي يمكن أن تساهم في تحسين فهمه وتقييمه للمعلومات التي تفصح عنها الشركات، ومايصدره مراقب الحسابات من استنتاج بشأنها، ممايؤدي إلى تحسين جودة قرار الاستثمار. كما انه كلما ارتفع مستوى التعليم كلما زاد تحمل المخاطر في قراراته الإستثمارية، كون أن مستثمرين بمستوى أعلى من التعليم والتأهيل لديهم المزيد من المعرفة والمهارات المفيدة في قرار الإستثمار والتي تؤدي إلي تحسين جودة أحكامهم الإستثمارية مقارنة بالمستثمريين غير المؤهليين.

علاوة علي ماسبق، اتفق دراستي (شرف، ٢٠١٥، موسي، ٢٠١٨) على أن التأهيل العلمي للمستثمر والذي يعبر عن مستوى المعرفة المكتسبة التي حصل عليها بوسائل مختلفة يساعده على فهم الفرص والمخاطر الاستثمارية، وبالتالي الاختيار الصحيح بين البدائل الاستثمارية المتاحة. حيث خلصت دراسة (موسي، ٢٠١٩) إلى انه كلما زاد مستوى التأهيل العلمى للمستثمر كلما زاد إدراكه وفهمه لمحتوى التقرير المتكامل. وخلصت فى ذلك الشأن إلى وجود تأثير ايجابى للتاهيل العلمى للمستثمر على العلاقة بين التوكيد على تقرير الاعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم.

ويخلص الباحث مما سبق أيضاً، إلى أن مستوى التأهيل العلمي للمستثمر ومعرفته ذو تأثير معنوي على العلاقة محل الدراسة، فكلما زاد مستوى التأهيل العلمي للمستثمر كلما تحسن فهمه وإدراكه لمحتوى تقرير التوكيد بشأن تقرير الأعمال المتكامل، مما يؤثر إيجاباً على قرار الإستثمار بالاسهم. ولذلك يتوقع الباحث أن يؤثر مستوى التأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة الإيجابية بين التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الإستثمار بالاسهم. وبناءً عليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني (H1b) كما يلي:

H1b: يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى تأهيل المستثمر.

ونظراً لأهمية المتغيرات السابقة كمتغيرات معدله للعلاقة محل الدراسة، من ثم يوجد سؤال منطقي، هل يختلف أثر المتغيرات المعدله مجتمعة على العلاقة محل الدراسة ، مقارنة بأثر كل متغير معدل على حده. وبالتالي يري الباحث أن أنه من المنطقي أن نتوقع تأثيرا أكبر لمتغيري خبرة المستثمر ومستوي تأهيله العلمي معا على العلاقة محل الدراسة مقارنة بتأثير كل منهما على حده. ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث (H1c) كما يلي:

H1c: يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى خبرة وتأهيل المستثمر معا.

٧-٦ نموذج ومنهجية الدراسة التجريبية

يعرض الباحث في هذا القسم أهداف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها بالإضافة إلى التصميم التجريبي وأخيراً الاختبارات الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة.

٧-٦-١ أهداف الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار أثر التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل على قرار الاستثمار بالأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك اختبار أثر مستوي التأهيل العلمي وخبرة المستثمرين كمتغيرين معدلين للعلاقة الرئيسية محل الدراسة.

٧-٦-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين ويمثلهم أمناء الاستثمار ببعض البنوك التجارية ومعاونيهم، ومديرو الأستثمار بصناديق الأستثمار بالأسهم، والمحللين الماليين في شركات السمسرة وتداول الأوراق المالية. حيث تم سحب عينة منهم تضم ٨٥ من المستثمرين المحترفيين، قياسا على دراستي (Hoang and Soon-Yeow, 2020; Reimsbach et al., 2018). ويوضح الجدول التالي عدد الحالات التجريبية الموزعة على عينتي الدراسة بالإضافة الي عدد ونسبة الردود، وكذلك عدد ونسبة الردود السليمة، والتي ستخضع للتحليل الاحصائي.

جدول (١): بيان بالردود على الحالات التجريبية

بيان	عدد الحالات التجريبية الموزعة	عدد الحالات التجريبية المستلمة	نسبة الردود علي الحالات المستلمة إلى الموزعة	عدد الردود الصادقة[١٨]	نسبة الردود الصادقة الى الردود المستلمة
عينة المستثمرين بالأسهم	٨٥	٤٩	%٥٧	٤٧	%٥٥

٧-٦-٣ أدوات وإجراءات الدراسة

تتضمن أدوات الدراسة كل من؛ المقابلات الشخصية ، الحالات التجريبية المبنية على التقارير المالية الفعلية لأحدى الشركات المقيدة بالبورصة، والأسئلة المرافقة لهذه الحالات، والإجابة على هذه الأسئلة (الملحق رقم ١) ، قياساً على (موسي ،٢٠١٨ ، شرف ، ٢٠١٥). حيث قام الباحث بإرسال الدراسة التجريبية من خلال الإيميلات الشخصية لهم مع أجراء بعض المقابلات الشخصية مع المشاركين عند توزيع الحالات التجريبية عليهم online باستخدام برنامج Skype.

واعتمد الباحث علي التصميم التجريبي (٢×٢×٢) قياسا علي دراستي (Hoang and Soon-Yeow, 2020; Reimsbach et al., 2018) بهدف اختبار العلاقة محل الدراسة، حيث تم صياغة شكل مقترح لتقرير الأعمال المتكامل في ضوء الإرشادات المهنية ذات الصلة، كما تم اقتراح نموذج للتوكيد المهنى على تقرير الأعمال المتكامل كذلك في ضؤء المعايير ذات الصلة ، وتم تحديد المتغيرات المعدلة التى يفترض أن تؤثر على العلاقتين محل الدراسة وهما خبرة المستثمر ومستوى تأهيله العلمي.

وبعد تصميم الحالات التجريبية أصبحت الحالة تتضمن الأقسام الآتية: (الملحق رقم ١)

القسم الأول: البيانات الديمغرافية، وتشمل الخبرة وتأهيل المستثمر.

القسم الثانى: (الحالة التجريبة الأولي) : يشمل تقرير الأعمال المتكامل لشركة مساهمة مقيدة بالبورصة عن سنتى (٢٠١٧، ٢٠١٨) مرفق به تقرير توكيد علي القوائم المالية فقط ، ويرافق الحالة التجريبية مجموعة من الأسئلة للحصول على إستجابات المشاركين في التجربة لمتغيرات الدراسة ، من خلال مطالبتهم بالإجابة عن بعض التساؤلات التي تعكس إستعداده للإستثمار في أسهم الشركة.

[١٨] تضمنت الحالة التجريبية سؤالاً يختبر صدق الردود واختبار العلاقة محل الدراسة معا. حيث تم سؤال الأفراد عن رغبتهم في بيع أسهم الشركة، فإن أجاب موافق لا يجوز أن يختار يزيد سعر السهم عند التنبؤ بسعر السهم.

القسم الثالث: (الحالة التجريبية الثانية): ويشمل تقرير الأعمال المتكامل لشركة مساهمة مقيدة بالبورصة عن سنتى (٢٠١٧، ٢٠١٨) ، مرفق به تقرير توكيد مقترح علي تقرير الأعمال المتكامل، ويرافق الحالة التجريبية مجموعة من الأسئلة للحصول على استجابات المشاركين في التجربة لمتغيرات الدراسة، من خلال مطالبتهم بالإجابة عن بعض التساؤلات التي تعكس إستعداده للإستثمار في أسهم الشركة.

٧-٦-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يوضح الجدول الأتي توصيف وكيفية قياس متغيرات الدراسة كالتالي:

جدول (٢): قياس وتوصيف متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	توصيفه	طريقة قياسه
التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكامل	مستقل	عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الادارة بشأن تقارير الأعمال المتكاملة، بما يمكن مراقب الحسابات من ابداء استنتاج محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات إستنادا لمعايير القياس السارية ، وتوصيل استنتاج ايجابى لأصحاب المصالح	كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) في حالة وجود تقرير توكيد مهني مرفق مع تقارير الاعمال المتكاملة والقيمة (صفر) في حالة إصدار تقرير متكامل دون تقرير توكيد مهني عليه (موسي ،٢٠١٨ ؛ شرف، ٢٠١٥).
قرار الاستثمار في الاسهم	تابع	يقصد به استعداد المستثمرين للاستثمار فى أسهم الشركة واختيار بين بديليين أو اكثر من بين البدائل المتاحة وفقاً لمعيار العائد على الاستثمار (شحاته، ٢٠١٤)	بتوقع سعر السهم للشركة في نهاية الفترة التالية واتخاذ قرار الاستثمار بالسهم (موسي ،٢٠١٨؛ رميلي ، ٢٠٢٠).
مستوي خبرة المستثمر	معدل	يقصد بها درجة الدراية والمعرفة والخبرة لدى المستثمر، وقدرته على التحليل الدقيق والشامل للمعلومات الهامة ذات الصلة ، واتخاذ قرار الاستثمار على اساسها(Reimsbach et al., 2018)	يقاس بعدد سنوات الممارسة الفعلية التى قضاها المستثمر فى ممارسة عملة ، وتأخذ القيمة (صفر) إذا كانت أقل من عشرة سنوات، وتأخذ القيمة (١) إذا كانت تساوى أو أكبر من عشر سنوات قياسا على دراستي(موسي ،٢٠١٨؛ رميلي ، ٢٠٢٠).
مستوي التأهيل العلمي للمستثمر	معدل	يقصد به المؤهلات العلمية والشهادات المهنية التى حصل عيها المستثمر، والتى تؤهله لأتخاذ قرار الإستثمار بكفاءة وفعالية (موسي ،٢٠١٨؛ رميلي ، ٢٠٢٠).	ويعتبر المستثمرون ذو تأهيل علمي مرتفع إذا حصل على دراسات عليا أو شهادات مهنية ويأخذ القيمة (١) ، وذو تأهيل علمي منخفض بخلاف ذلك ويأخذ القيمة صفر ، قياسا على دراستي (موسي ،٢٠١٨؛ رميلي ، ٢٠٢٠).

٧-٤-٥ نموذج الدراسة

يظهر نموذج الدراسة كما يلي:

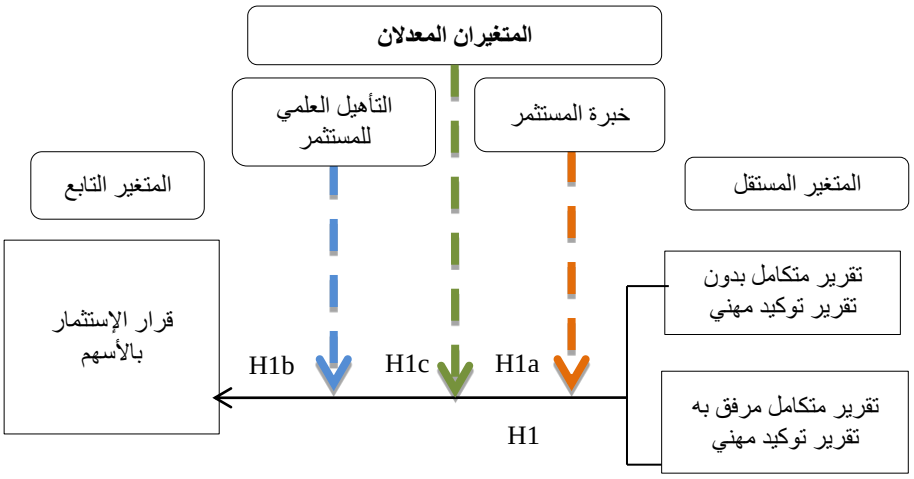

(من إعداد الباحث)

شكل ١: نموذج البحث

٧-٤-٦ التصميم التجريبي للدراسة

لاختبار فرض الدراسة الرئيسي وفرعياته تم إستخدام التصميم التجريبي التالي (٢×٢×٢) للدراسة:

جدول (٣): التصميم التجريبي للدراسة (٢×٢×٢)

سمات المستثمر / بدائل الإفصاح	مستوي خبرة المستثمر (x1)		مستوي تأهيل المستثمر (x2)	
	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض
تقرير متكامل بدون تقرير توكيد مهني	المعالجة (١) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٢) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٣) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٤) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم
تقرير متكامل مرفق به تقرير توكيد مهني	المعالجة (٥) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٦) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٧) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٨) الاستعداد للإستثمار والتنبؤ بسعر السهم

وبناء على هذا التصميم، هناك ٨ معالجات تجريبية كمايلي:

المعالجة (١): مستثمرون ذوي خبرة مرتفعة / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل بدون تقرير توكيد مهني لشركة مقيدة في البورصة / ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٢): مستثمرون ذوي خبرة منخفضة / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل بدون تقرير توكيد مهني لشركة مقيدة في البورصة / ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٣): مستثمرون ذوي مستوي تأهيل علمي مرتفع / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل بدون تقرير توكيد مهني لشركة مقيدة في البورصة / ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٤): مستثمرون ذوي مستوي تأهيل علمي منخفض / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل بدون تقرير توكيد مهني لشركة مقيدة في البورصة / ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٥): مستثمرون ذوي خبرة مرتفعة / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل مرفق به تقرير توكيد مهني غير معدل لشركة مقيدة في البورصة/ ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٦): مستثمرون ذوي خبرة منخفضة / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل مرفق به تقرير توكيد مهني غير معدل لشركة مقيدة في البورصة/ ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٧): مستثمرون ذوي مستوي تأهيل علمي مرتفع / يقدم لهم تقرير أعمال متكامل مرفق به تقرير توكيد مهني غير معدل لشركة مقيدة في البورصة/ ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (٨): مستثمرون ذوي مستوي تأهيل علمي منخفض/ يقدم لهم تقرير أعمال متكامل مرفق به تقرير توكيد مهني غير معدل لشركة مقيدة في البورصة/ ويطلب منهم تحديد مدي إستعدادهم للإستثمار بأسهم الشركة والتنبؤ بسعر السهم.

ولإختبار الفرض الرئيسي للبحث وفروضه الفرعية تم اجراء المقارنات التالية:

المقارنــة الاولــي: بـين المعالجـات (١+ ٢+ ٣+٤) والمعالجـات (٥+٦+٧+٨) وذلـك لقيـاس الأثـر الإيجابي للتوكيد المهني علي تقرير الاعمال المتكامل على قرار الاستثمار بالاسهم، ومن ثم إختبار الفرض الرئيسي الاول (H1) .

المقارنــة الثانيــة: بـين [(١×٥)] × [(٢×٦)] وذلـك لقيـاس أثـر اخـتلاف التـأثير الإيجـابي للتوكيـد المهنـي علـي تقريـر الاعمـال المتكامـل علـى قـرار الاسـتثمار بالاسـهم، بـاختلاف مسـتوي خبـرة المستثمر، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي الأول (H1a).

المقارنة الثالثة: بين [(٣× ٧)] × [(٤×٨)] وذلك لقياس أثر اختلاف التأثير الإيجابي للتوكيد المهني علي تقرير الاعمال المتكامل على قرار الاستثمار بالأسهم، باختلاف مستوي تأهيل المستثمر، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي الثاني (H1b).

المقارنــة الرابعــة: بين [(١+٣) × (٥+٧)] × [(٢+٤) × (٦+٨)] وذلك لقياس أثر اختلاف التأثير الإيجابي للتوكيد المهني علي تقرير الاعمال المتكامل على قرار الاستثمار بالأسهم، باختلاف الأثر المجمع لكل من خبرة المستثمر ومستوي تأهيله العلمي معاً، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H1c).

٧-٦-٧ نتائج الدراسة التجريبية

٧-٦-٧-١الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة التجريبية

استخدم الباحث العديد من الإختبارات الإحصائية التي تتفق مع طبيعة بيانات الدراسة التجريبية وفروض البحث، كالتالي:

٧-٦-٧-١-١ اختبار ثبات أداة القياس أو الاعتمادية (Cronbach`s Alpha)

اعتمد الباحث على اختبار (معامل كرونباخ ألفا) Cronbach`s Alpha وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على العناصر المكونة للأسئلة الخاصة بالحالات التجريبية ، من خلال اختبار مدى مصداقية وثبات إجابات أفراد كل عينة على العناصر المقدمة لهم، وتأخذ قيمة معامل هذا الاختبار قيماً تتراوح بين (صفر، واحد) حيث إذا كانت الإجابات بها ثبات فإن هذا المعامل يكون مساوياً للواحد الصحيح، أما إذا كان هذا المعامل مساوياً للصفر، فإن هذا يعنى عدم ثبات الإجابات. ويشير الثبات إلى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أو بصورة أخرى أن المقياس يعطى نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وتعتبر الزيادة في قيمة معامل الاختبار السابق معبرة عن الصدق بمعنى صحة العلاقة السببية بين المتغير المستقل والتابع (الصدق الداخلي Internal

Validity) ومن ثم إمكانية تعميم النتائج (الصدق الخارجي External Validity). وتعد أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هي ٦٠% وأفضل قيمة تتراوح بين (٧٠% إلى ٨٠%). وإذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا أقل من ٦٠% فيتم استخدام إجراء Scale If Item Deleted (المقياس عند حذف البند) حيث يتم حذف بعض العناصر التي تجعل قيمة معامل كرونباخ ألفا يصل إلى ٦٠% أو أكثر، وتم إجراء ذلك قياسا على (موسي، ٢٠١٨; Reimsbach et al., 2018).

وتم استخدام هذا الاختبار في قياس درجة مصداقية ومدي الاعتماد على كل عنصر من العناصر المكونة للأسئلة الخاصة بالحالات التجريبية لعينة المستثمرين، ووجدت النتائج لعينة الدراسة أن هناك مصداقية لكل عنصر على حدة حيث إن معامل كرونباخ الفا أكبر من ٦٠%، وكذلك وجد أن هناك مصداقية وإمكانية اعتماد علي عناصر الاسئلة ككل لأن معامل كرونباخ الفا لعينة الدراسة ٠.٧٨٣ وهو أكبر من ٦٠% كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤): معامل كرونباخ الفا لعينة الدراسة

Reliability Statistics

sample	Cronbach's Alpha	N of Items
المستثمرون	0.783	10

وقام الباحث أيضا باستخدام اختبار كا٢ ($\chi 2$) Chi-square لتحديد مدى معنوية الأسئلة الاستقصائية (موسي، ٢٠١٨) ، وأظهرت النتائج أن قيمة P-Value أقل من مستوى المعنوية (٥%) لمعظم الأسئلة المرافقة للحالات التجريبية، مما يعني رفض فرض العدم (القائل بأنه لا توجد اختلافات بين فئات الإجابة) وقبول الفرض البديل (القائل بأنه توجد اختلافات بين فئات الإجابة).

٧-٦-٧-١-٢ تحديد نوعية الاختبارات التي تناسب بيانات عينة الدراسة

قام بالباحث بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لتحديد مدي تبعية بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل. حيث إن الاختبارات الإحصائية المعملية تكون مناسبة في حالة تبعية توزيع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل، بينما تكون الاختبارات اللامعلمية هي المناسبة في حالة عدم تبعية بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل. (موسي،٢٠١٨، شرف، ٢٠١٥) ويتمثل الفرض العدم والبديل لهذه الاختبارات فيما يلي:

الفرض العدم H0: توزيع بيانات العينة يساوي التوزيع الطبيعي المعتدل.

الفرض البديل H1: توزيع بيانات العينة لا يساوي التوزيع الطبيعي المعتدل.

وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول (٥): نتائج اختبارات توزيع بيانات العينة

Tests of Normality							
	EXPINV	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Q1	0	.273	19	.001	.784	19	.001
	1	.396	28	.000	.709	28	.000
Q2	0	.302	19	.000	.742	19	.000
	1	.227	28	.001	.859	28	.001
Q3	0	.283	19	.000	.727	19	.000
	1	.227	28	.001	.859	28	.001
Q4	0	.248	19	.003	.802	19	.001
	1	.250	28	.000	.824	28	.000
Q5	0	.525	19	.000	.362	19	.000
	1	.392	28	.000	.622	28	.000
Q6	0	.376	19	.000	.633	19	.000
	1	.482	28	.000	.508	28	.000
Q7	0	.348	19	.000	.641	19	.000
	1	.392	28	.000	.622	28	.000
Q8	0	.348	19	.000	.641	19	.000
	1	.374	28	.000	.631	28	.000
Q9	0	.265	19	.001	.843	19	.005
	1	.447	28	.000	.568	28	.000
Q10	0	.525	19	.000	.362	19	.000
	1	.536	28	.000	.287	28	.000
a. Lilliefors Significance Correction							

يتضح من جدول (٥) أنه وفقا لاختبار الاعتدال السابق تم رفض فرض العدم (القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي) وقبول الفرض البديل (القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي) حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة P– Value (0.000) لجميع المتغيرات محل الدراسة، وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05). وبذلك فإن بيانات عينتي الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل، وبالتالي يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية لاختبار فروض الدراسة.

٧-٦-٧-٢نتائج اختبار فروض الدراسة

فيما يلي يعرض الباحث لنتائج اختبار فروض البحث، كل على حده كالتالي:

٧-٦-٧-٢-١ نتيجة اختبار الفرض الرئيسي للبحث (H1)

استهدف الفرض الرئيسي (H1) اختبار ما إذا كان التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار بالأسهم، واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين، وتم صياغة فرض العدم على النحو التالى:

الفرض العدم H0: لا يؤثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجاباً على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات.

ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H0: M1 = M2$$
$$H1: M1 \neq M2$$

ويعنى فرض العدم عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل اختلاف تقرير التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل، في حين يعني الفرض البديل وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل اختلاف تقرير التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل. ويتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت قيمة (p-value) أقل من أو تساوى ٥%، والعكس إذا كانت قيمة أكبر من ٥%، وذلك وفقا لنتائج الاختبار الموضحة فى الجدول رقم (٦) علي المقارنة الأولي.

جدول (٦): اختبار الفرض الأول H1

Test Statisticsa

W	Q6 - Q1	Q7 - Q2	Q8 - Q3	Q9 - Q4	Q10 - Q5
Z	-5.084b	-5.759b	-5.625b	-5.403c	-4.899b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000
a. Wilcoxon Signed Ranks Test					
b. Based on negative ranks.					
c. Based on positive ranks.					

ويتضح من جدول رقم (٦) أن قيمة (p–value) هي (0.000) أقل من مستوى المعنوية (٥%) لكل مقارنة سؤال من الأسئلة . مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. ومن ثم يمكن القول بوجود تأثير إيجابي لإرفاق تقرير توكيد مهني مع تقرير الأعمال المتكامل علي قرار المستثمرين بالإستثمار بالأسهم . وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Raimo et al., 2020; Landau et al., 2020; Pavlopoulos et al., 2019) بأن تقرير التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل له محتوى معلوماتي كونه يحد من خطر عدم تماثل المعلومات ، ويزيد من ثقة ودرجة اعتماد المستثمرين على هذه المعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار. وكذلك مع نتائج (Maroun, 2018; Maroun, 2017; Briem and Wald, 2018) بأن توكيد المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل خاصة المعلومات غير المالية يؤثر إيجاباً على سمعة الشركة وأسعار الأسهم والتدفق النقدي المستقبلي وينعكس إيجاباً على العوائد المستقبلية للاستثمار. فالمستثمرون يرغبون في الحصول على معلومات تم توكيدها عن المخاطر التي تواجه الشركات، وفهم فرص النمو، وطرق إستغلال الطاقة، واستراتيجية الشركة، والمخاطر التنظيمية. وذلك لتعزيز قراراتهم حول الاستثمار وتخصيص الموراد. علي النقيض من ذلك، تختلف مع النتائج التي خلصت إليها دراستي (Fazzini and Dal Maso, 2016; Cho et al., 2014) بأن الافصاح عن المعلومات غير المالية في تقرير الأعمال المتكامل يوفر معلومات لها دور تقييمي مرتبطة بشكل إيجابي بالقيمة السوقية للشركة، ولكن لاتوجد منافع إضافية من توكيد هذه المعلومات علي قرارات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، خاصة في ظل التحديات التي تواجه مراقب الحسابات في ظل عدم توافر معايير وإرشادات مهنية واضحة يمكن الإستناد عليها في عملية التوكيد.

كما يتضح من الجدول رقم (٧) ان الرتب (Ranks) كانت لصالح الحالة الثانية وهى إرفاق تقرير توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل، بعني أن إتجاه الإستجابات هو ضرورة توفير تقرير توكيد مهني مع تقرير الأعمال المتكامل للمساعدة علي إتخاذ قرار الإستثمار في الأسهم.

جدول (٧): Wilcoxon Signed Ranks Test

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q6 - Q1	Negative Ranks	0a	.00	.00
	Positive Ranks	33b	17.00	561.00
	Ties	14c		
	Total	47		
Q7 - Q2	Negative Ranks	0d	.00	.00
	Positive Ranks	43e	22.00	946.00
	Ties	4f		
	Total	47		

Q8 - Q3	Negative Ranks	0g	.00	.00
	Positive Ranks	41h	21.00	861.00
	Ties	6i		
	Total	47		
Q9 - Q4	Negative Ranks	38j	20.37	774.00
	Positive Ranks	1k	6.00	6.00
	Ties	8l		
	Total	47		
Q10 - Q5	Negative Ranks	0m	.00	.00
	Positive Ranks	24n	12.50	800.00
	Ties	23o		
	Total	47		

حيث يتضح من تلك الإستجابات أن هناك اهتماماً من جانب المستثمرين بتوكيد المعلومات المالية وغير المالية الواردة في التقارير المتكاملة لأهميتها في تقييم الفرص الاستثمارية. حيث أن التوكيد يضفي الثقة والمصداقية على هذه المعلومات ويزيد من إمكانية الاعتماد عليها، بما يخفض من عدم تماثل المعلومات، ويزيد من قدرة المستثمر علي تقييم الأداء الكلي للشركة والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتقييم قيمة الشركة ، وقدرتها على خلق القيمة ومواجهة الفرص والمخاطر. كما أنه بسبب تعقيد التقارير المتكاملة، قد يركز المستثمرون على توكيدها أكثر من تركيزهم على محتواهم.

٧-٦-٧-٢-٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول للبحث (H1a)

استهدف الفرض الفرعي الأول (H1a) اختبار ما إذا كان مستوى خبرة المستثمر كمتغير معدل يؤثر على العلاقة الإيجابية بين التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم. وتم الاعتماد على اختبار ويلكوكسن للعينات غير المستقلة (من خلال التصميم داخل المتغيرات Within groups) لاختبار أثر الخبرة على العلاقة الإيجابية بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وأحكام المستثمرين بشأن قرار الإستثمار بالأسهم ، ويمكن ذلك الاختبار من تحييد أثر الفروق الطبيعية بين الخبراء وغير الخبراء والتي قد تؤدي إلى اختلاف أحكامهم نتيجة تلك العوامل الأخرى بخلاف تقرير التوكيد، حيث أن الاختبار القبلي والبعدي هنا يأخذ الفرق على مستوى كل فئة من خلال مقارنة أحكام تلك الفئة بدون تقرير توكيد مقارنة بوجود تقرير توكيد. وتتضح نتائج الإختبار من خلال الجدول رقم (٨).

جدول (٨): نتائج اختبار ويلكوكسن (للعينات غير المستقلة) لاختبار الفرض الفرعي الأول

الفرض		الاختبار الاحصائي	الاختبار المستخدم	N	Z	P-value
H1a	يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي خبرة المستثمر.	أثر تقرير التوكيد على قرار الاستثمار في الأسهم للمشاركين الأقل خبرة	Wilcoxon Signed Ranks Test Q5- Q10	18	3.873	.003
		أثر تقرير التوكيد على قرار الاستثمار في الأسهم للمشاركين الأكثر خبرة		27	3.000	.000

تشير نتائج الاختبار (جدول رقم ٨) إلى أن كل من المشاركين الأكثر والأقل خبرة يستجيبون بصورة معنوية لتقرير مراقب الحسابات بشأن التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل عند تقييم أسعار الأسهم وإتخاذهم لقرار الإستثمار بالأسهم ، على الرغم من أن استجابة المشاركيين الأقل خبرة كانت بمستوى معنوية (P-Value .003) مقارنة بالمشاركين الأكثر خبرة (P-Value =.030) ، إلا أن كلا من المستثمر الأقل والأكثر خبرة يرغبون في الإعتماد علي معلومات تم توكيدها من جانب مراقب الحسابات ، فهو يزيد من جودة الإفصاح غير المالي، ويضفي المصداقية على محتواه، ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه ، وبالتالي يكون له تأثير على قرار الإستثمار بالشركة. وسعي الباحث إلي الوصول التحقق من صدق ومتانة النتائج من خلال إعادة الاختبارات من خلال تقسيم العينة فرعياً إلى عينتين مستقلتين ، واستخدم الباحث اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، من خلال صياغة فرض العدم على النحو التالى:

H0: لا يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي خبرة المستثمر.

ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H0: M1 = M2$$

$$H1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير معنوي معدل لمستوي خبرة المستثمر على العلاقة الإيجابية بين توكيد تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم (بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة مستثمر ذو خبرة مرتفع عنه في حالة مستثمر ذو خبرة منخفض) مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم حساب قيمة (p-value) فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل

الفرض البديل ويوضح الجدول التالي رقم (٩) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للبحث (H1a) من خلال اختبار Mann–Whitney Test على المقارنة الثانية.

جدول (٩): اختبار الفرض الفرعي H1a

Mann-Whitney Test

Ranks

	خبرة المستثمر	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q5	0	19	16.97	322.50
	1	28	28.77	805.50
	Total	47		
Q10	0	19	23.53	447.00
	1	28	24.32	681.00
	Total	47		

Test Statisticsa

	Q5	Q10
Mann-Whitney U	132.500	257.000
Wilcoxon W	322.500	447.000
Z	-3.404	-.404
Asymp. Sig. (2-tailed)	.001	.687

a. Grouping Variable: خبرة المستثمر

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الثانية) بأنه يوجد تأثير للخبرة علي العلاقة الإيجابية بين تقرير الاعمال المتكامل وقرار الإستثمار في الاسهم في ظل عدم وجود توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل، حيث كانت قيمة (p–value) بالنسبة للسؤال Q05 تبلغ (001) وهي أقل من مستوي المعنوية ٥%، بمعني أن عدم توفير توكيد علي تقرير الأعمال المتكامل يخفض من مصداقية وثقة المعلومات الواردة به وبالتالي يكون للخبرة تأثير معنوي علي قرار الإستثمار، بينما لايوجد تأثير للخبرة علي العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات لتقرير الاعمال المتكامل وقرار الإستثمار في الاسهم في ظل وجود توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل حيث بلغت قيمة (p–value) (.687) وهى أكبر من ٥% مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H1a). وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Hoang and Soon–Yeow, 2020) التى خلصت إلى أن خبرة المستثمر لا تؤثر بصورة معنوية على قرار الاستثمار أو علي العلاقة بين التوكيد علي الإفصاح غير المالي وقرار الاستثمار بالأسهم، ولكنه يختلف مع نتائج دراستي (Reimsbach et al., 2018، موسي، ٢٠١٨) التى وجدت وجود تأثير معنوى لمستوى الخبرة على قرار الاستثمار أو العلاقة بين التوكيد علي الإفصاح غير المالي وقرار

الاستثمار بالأسهم. ويبرر الباحث ذلك بأن وجود تقرير توكيد مهني مرفق مع تقرير الأعمال المتكامل يزيد من مصداقية وإمكانية الإعتماد علي المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل، وبالتالي تنخفض أهمية خبرة المستثمر في قرار الإستثمار في هذه الحالة نتيجة انخفاض عدم تماثل المعلومات وخطر المعلومات، حيث ان المستثمر ذو الخبرة العالية أو المنخفضة يتوافر لكلاهما نفس المعلومات التي تم توكيدها والتي يمكن إستخدامها في إتخاذ قرار الإستثمار دون الحاجة للبحث عن مصادر بديلة أو دون محاولة إثبات مصداقيتها لتحسين جودة احكامه الإستثمارية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى رفض الفرض الفرعي الأول (H1a)، حيث لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف خبرة المستثمر على العلاقة الإيجابية بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم . ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن خبرة المستثمر يظهر دورها جليا في قرار الاستثمار بالأسهم عند الإفتقار إلي معلومات تتصف بالثقة والمصداقية وذلك علي عكس ما توفره المعلومات غير المالية الواردة في تقرير الأعمال المتكامل والتي تم توكيدها من جانب مراقب حسابات مستقل وبالتالي تخفيض عهدم تماثل المعلومات وكذلك خطر المعلومات.

٧-٦-٧-٢-٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني للبحث (H1b)

استهدف الفرض الفرعي الثاني (H1b) اختبار ما إذا كان مستوى تأهيل المستثمر كمتغير معدل يؤثر على العلاقة الإيجابية بين التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم، وتم الاعتماد على اختبار ويلكوكسن للعينات غير المستقلة (من خلال التصميم داخل المتغيرات Within groups) لاختبار أثر مستوي تاهيل المستثمر على العلاقة الإيجابية بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وأحكام المستثمرين بشأن قرار الإستثمار بالأسهم، ويمكن ذلك الاختبار من تحييد أثر الفروق الطبيعية بين الأقل تأهيلاً والأكثر تأهيلا، والتي قد تؤدي إلى اختلاف أحكامهم نتيجة تلك العوامل الأخرى بخلاف تقرير التوكيد، حيث أن الاختبار القبلي والبعدي هنا يأخذ الفرق على مستوى كل فئة من خلال مقارنة أحكام تلك الفئة بدون تقرير توكيد مقارنة بوجود تقرير توكيد. وتتضح نتائج الإختبار من خلال الجدول رقم (١٠).

جدول (١٠): نتائج اختبار ويلكوكسن (للعينات غير المستقلة) لاختبار الفرض الفرعي الثاني

الفرض		الاختبار الاحصائي	الاختبار المستخدم	N	Z	P-value
H1b	يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي التاهيل العلمي للمستثمر.	أثر تقرير التوكيد على قرار الاستثمار في الأسهم للمشاركين الأقل تأهيلاً	Wilcoxon Signed Ranks Test Q5- Q10	19	4.583	.073
		أثر تقرير التوكيد على قرار الاستثمار في الأسهم للمشاركين الأكثر تأهيلاً		28	3.162	.002

تشير نتائج الاختبار (جدول رقم ٨) إلى أن المشاركيين الأكثر تأهيلاً يستجيبون بصورة معنوية بمستوى معنوية (P-Value .002) لتقرير مراقب الحسابات بشأن التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل عند تقييمهم لأسعار الأسهم وإتخاذهم لقرار الإستثمار بالأسهم، بينما لايستجيب المشاركيين الأقل تاهيلا بمستوى معنوية (P-Value .073) لتقرير مراقب الحسابات بشأن التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل عند تقييمهم لأسعار الأسهم وإتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم. ويفسر الباحث ذلك بأن المستثمرين الأكثر تأهيلاً يساهم ذلك في تحسين إدراكهم وفهمهم لمحتوي تقرير التوكيد المرفق بتقرير الأعمال المتكامل مما يساهم في تحسين جودة أحكامهم الإستثمارية.

وسعي الباحث إلي الوصول التحقق من صدق ومتانة النتائج من خلال إعادة الاختبارات من خلال تقسيم العينة فرعياً إلى عينتين مستقلتين، واستخدم الباحث اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، من خلال صياغة فرض العدم على النحو التالى:

H0: لا يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى التأهيل العلمي للمستثمر.

ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H0: M1 = M2$$

$$H1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير معنوي معدل لمستوي تأهيل المستثمر على العلاقة الإيجابية بين توكيد تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم (بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة مستثمر ذو تأهيل مرتفع عنه في حالة مستثمر ذو تأهيل منخفض) مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم حساب قيمة P.Value فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل

الفرض البديل. ويوضح الجدول التالي رقم (١١) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للبحث (H1b) من خلال اختبار Mann–Whitney Test على المقارنة الثالثة.

جدول (١١): اختبار الفرض الفرعي H1b

Mann-Whitney Test

Ranks

	تأهيل المستثمر	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q5	0	18	17.11	308.00
	1	29	28.28	820.00
	Total	47		
Q10	0	18	23.39	421.00
	1	29	24.38	707.00
	Total	47		

Test Statisticsa

	Q5	Q10
Mann-Whitney U	137.000	250.000
Wilcoxon W	308.000	421.000
Z	-3.192	-.498
Asymp. Sig. (2-tailed)	.001	.033

a. Grouping Variable: تأهيل المستثمر

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الثالثة) بأنه يوجد تأثير لمستوي التاهيل العلمي للمستثمر علي العلاقة الإيجابية بين تقرير الاعمال المتكامل وقرار الإستثمار في الاسهم في ظل عدم وجود توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل، حيث كانت قيمة (p–value) بالنسبة للسؤال Q05 تبلغ (001) وهي أقل من مستوي المعنوية ٥%، بمعني أن عدم توفير توكيد علي تقرير الأعمال المتكامل يخفض من مصداقية وثقة المعلومات الواردة به وبالتالي يكون لمستوي تأهيل المستثمر تأثير معنوي علي قرار الإستثمار. كما يوجد تأثير لمستوي تأهيل المستثمر علي العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات لتقرير الاعمال المتكامل وقرار الإستثمار في الاسهم في ظل وجود توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل كذلك، حيث بلغت قيمة (p–value) تساوى (033.) وهى أقل من ٥% مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1b). وتتفق تلك النتيجة مع دراستي (Reimsbach,et al., 2018، موسي،٢٠١٨) التى خلصت إلى أن التأهيل العلمي للمستثمر يؤثر بصورة معنوية فى جودة أحكامه الإستثمارية, ولكنه يختلف مع نتائج دراسة (Hoang and Soon–Yeow, 2020) والتي لم تجد تأثير معنوى لمستوى التأهيل العلمي للمستثمر على قرار الاستثمار أو علي العلاقة بين التوكيد علي الإفصاح غير المالي وقرار الاستثمار بالأسهم. ويبرر الباحث ذلك بأن وجود تقرير توكيد مهني مرفق مع تقرير الأعمال

المتكامل يفيد بصورة أكبر المستثمر ذو مستوي التأهيل العلمي المرتفع والذي يكون علي دراية وملم بإحدث التعديلات في معايير المراجعة أو في شكل تقرير مراقب الحسابات وبخدمات التوكيد المهني غير التقليدية من خلال تحسين فهمه وإدراكه للمعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل، الأمر الذي يمكنه من الإستفادة بالمحتوي المعلوماتي لهذا التقرير بصورة أكبر من المستثمر غير المؤهل عند إتخاذ قرار الإستثمار وبالتالي تحسين جودة أحكامه.

ويخلص الباحث مما سبق إلى قبول الفرض الفرعي الثاني (H1b)، حيث يوجد تأثير معنوي لاختلاف مستوي التأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة الإيجابية بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التأهيل العلمي للمستثمرين يساهم في تحسين إدراكهم لتقرير التوكيد المرفق بتقرير الأعمال المتكامل، حيث أن المؤهلات والشهادات العلمية والمهنية التي حصل عليها المستثمر لها تأثير معنوي على تحسين جودة قرار الاستثمار من خلال تحسين فهمه وقراءته وإداركه للمعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل وتقرير التوكيد المرفق به.

٧-٦-٧-٢-٣ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث للبحث (H1c)

استهدف الفرض الفرعي الثاني (H1c) اختبار ما إذا كان كلا من خبرة ومستوى التأهيل العلمي للمستثمر كمتغيران معدلان يؤثران معا على العلاقة الإيجابية بين التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار بالأسهم، وتم الاعتماد على اختبار ويلكوكسن للعينات غير المستقلة (من خلال التصميم داخل المتغيرات Within groups) لاختبار أثر كلا من مستوي خبرة وتاهيل المستثمر معا على العلاقة الإيجابية بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وأحكام المستثمرين بشأن قرار الإستثمار بالأسهم ، ويمكن ذلك الاختبار من تحييد أثر الفروق الطبيعية بين الأقل خبرة وتأهيلاً والأكثر خبرة وتأهيلا، والتي قد تؤدي إلى اختلاف أحكامهم نتيجة تلك العوامل الأخرى بخلاف تقرير التوكيد، حيث أن الاختبار القبلي والبعدي هنا يأخذ الفرق على مستوى كل فئة من خلال مقارنة أحكام تلك الفئة بدون تقرير توكيد مقارنة بوجود تقرير توكيد. وتتضح نتائج الإختبار من خلال الجدول رقم (١٢).

جدول (١٢): نتائج اختبار ويلكوكسن (للعينات غير المستقلة) لاختبار الفرض الفرعي الثاني

الفرض		الاختبار الاحصائي	الاختبار المستخدم	N	Z	P-value
H1c	يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي خبرة والتاهيل العلمي للمستثمر معا.	أثر تقرير التوكيد على قرار الاستثمار في الأسهم للمشاركين الأقل خبرة وتأهيلاً	Wilcoxon Signed Ranks Test Q5- Q10	26	4.583	.000
		أثر تقرير التوكيد على قرار الاستثمار في الأسهم للمشاركين الأكثر خبرة وتأهيلاً		21	1.732	.083

تشير نتائج الاختبار (جدول رقم ١٢) إلى أنه علي عكس المتوقع فإن المشاركيين الأكثر خبرة وتأهيلاً لايستجيبون بصورة معنوية بمستوى معنوية (P–Value.083) لتقرير مراقب الحسابات بشأن التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل عند تقييمهم لأسعار الأسهم ولإتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم ، بينما يستجيب المشاركيين الأقل خبرة تاهيلا بمستوى معنوية (P–Value .000) لتقرير مراقب الحسابات بشأن التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل عند تقييمهم لأسعار الأسهم وإتخاذهم لقرار الإستثمار بالأسهم. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المردود الإيجابي لتقرير التوكيد يكون علي المستثمر غير المحترف وغير المؤهل أكبر كونه يحسن من جودة أحكامه الإستثمارية.

وسعي الباحث إلي الوصول التحقق من صدق ومتانة النتائج من خلال إعادة الاختبارات من خلال تقسيم العينة فرعياً إلى عينتين مستقلتين, واستخدم الباحث اختبار Mann–Whitney Test لعينتين مستقلتين، من خلال صياغة فرض العدم على النحو التالى:

H0: لا يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى خبرة وتأهيل المستثمر معاً.

ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H0: M1 = M2$$

$$H1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير لمستوي خبرة وتأهيل المستثمر معا على العلاقة الإيجابية بين توكيد تقرير الأعمال المتكامل وقرارالاستثمار بالأسهم (بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة مستثمر ذو خبرة وتأهيل مرتفع عنه في حالة مستثمر منخفض الخبرة ذو تأهيل منخفض) مقابل

الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم حساب قيمة P. Value فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ويوضح الجدول التالي جدول رقم (١٣) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الأول للبحث (H1b) من خلال اختبار مان ويتني على المقارنة الرابعة.

جدول (١٣): اختبار الفرض الفرعي H1c

Mann-Whitney Test

Ranks

	الخبرة والتاهيل معا	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q5	0	26	17.21	447.50
	1	21	32.40	680.50
	Total	47		
Q10	0	26	24.19	629.00
	1	21	23.76	499.00
	Total	47		

Test Statisticsa

	Q5	Q10
Mann-Whitney U	96.500	268.000
Wilcoxon W	447.500	499.000
Z	-4.442	-.221
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.825

a. Grouping Variable: الخبرة والتأهيل معا

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الرابعة) يوجد تأثير للخبرة والتأهيل معا علي العلاقة الإيجابية بين تقرير الاعمال المتكامل وقرار الإستثمار في الاسهم في ظل عدم وجود توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل، حيث كانت قيمة P.Value بالنسبة للسؤال Q05 تبلغ000. وهي أقل من مستوي المعنوية ٥%، ولكن لا يوجد تأثير للخبرة والتأهيل معا علي العلاقة بين علي العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات لتقرير الاعمال المتكامل وقرار الإستثمار في الاسهم في ظل وجود توكيد علي تقرير الاعمال المتكامل حيث بلغت قيمة (p–value) تساوى (.825) وهى أكبر من ٥% مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل(H1c). ويعتقد الباحث ان هذا يعني أن إلى أن تقرير التوكيد وما يتضمنه من استنتاج يؤثر بدرجة أكبر على قرار المستثمر غير المحترف وغير المؤهل بالمقارنة بالمستثمر المحترف المؤهل علمياً. ويخلص الباحث مما سبق إلى رفض الفرض الفرعي الثالث (H1c)، حيث لايوجد تأثير معنوي لاختلاف مستوى خبرة والتأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة

الإيجابية بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المردود الإيجابي لتقرير التوكيد يكون علي المستثمر غير المحترف وغير المؤهل أكبر والذي لايمكنه الحصول علي معلومات من مصادر اخري لتحسن جودة أحكامه الإستثمارية بشأن تخصيص المواراد. ويمكن تلخيص نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي والتحليلات الأخرى كما يلي:

جدول (١٤): نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض	فروض البحث في ظل التحليل الاساسي	نتيجة الاختبار
H1	يؤثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجاباً على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات.	قبول
H1a	يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوي خبرة المستثمر.	رفض
H1b	يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى تأهيل المستثمر.	قبول
H1c	يختلف التأثير الإيجابي لتوكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات باختلاف مستوى خبرة وتأهيل المستثمر معا .	رفض

٧-٧ تحليلات أخري (Other Analysis)

في ظل سعي البحث إلي التاكد من صحة ومصداقية النتائج، فلقد قام الباحث بإستخدام أحد الإختبارات المعلمية وهو اختبار T-test لاختبار معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وذلك إستناداً إلي كون انه يمكن تطبيقه لاختبار الفرض الرئيسي كون العينة تزيد عن ٣٠ مفردة ولكن لايمكن إستخدلمه لاختبار الفروض الفرعية حيث سوف يتم تقسيم العينات. ويتم إستخدام ذلك الإختبار لاختبار معنويه العلاقة بين الفرق بين متوسط كل حالة من الحالات التجريبية لتحديد مدى قبول فرض البحث. وتظهر النتائج في الجدول رقم (١٥)

جدول (١٥): اختبار الفرض الرئيسي H1
(T-Test) Paired Samples Test

		t	df	Sig-(2-tailed)
Pair 1	Q1 - Q6	-7.446-	46	.000
Pair 2	Q2 - Q7	-12.309-	46	.000
Pair 3	Q3 - Q8	-11.592-	46	.000
Pair 4	Q4 - Q9	9.441	46	.000
Pair 5	Q5 - Q10	-6.928-	46	.000

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة p–value لكافة مقارنات الأسئلة هي (.000) أقل من مستوى معنوية ٥%، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود تأثير إيجابي لتقرير توكيد مراقب الحسابات علي تقرير الأعمال المتكامل على قرار الاستثمار في الأسهم ، حيث ان التوكيد المهنى على المعلومات المالية وغير المالية الواردة في تقرير الأعمال المتكامل يعمل تحسين جودة المعلومات وزيادة ملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها، والتي تمكن المستثمرين من تكوين رؤية شاملة حول الأداء الكلي للشركة وقدرتها علي خلق القيمة، مما يؤثر إيجاباً على تقييم المستثمر لأسعار الأسهم ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. ويتفق الباحث مع (موسي، ٢٠١٨) في هذا الشأن بأن سوق رأس المال في مصر يتسم بعدم الكفاءة، وبالتالي يعاني المستثمرون من عدم تماثل المعلومات، وندرة مصادر الحصول عليها، وبالتالي الإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية في تقرير الأعمال المتكامل والتوكيد عليها من قبل مراقب الحسابات، يعود بالنفع على المستثمرين، ويشبع طلبهم الدائم على المعلومات المختلفة، بخصوص الشركات التي يقومون بالاستثمار فيها مما يساعدهم في اتخاذ قرارات واعية ورشيدة.

٨-٧ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر التوكيد المهني لمراقب الحسابات علي تقرير الأعمال المتكامل علي قرار المستثمرين بالإستثمار في الأسهم تجريبياً . وخلص البحث في شقه النظري إلي أن مفهوم تقرير الأعمال المتكامل هو أحدث أشكال الافصاح المحاسبي من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً وشمولية لأداء الشركة وقدرتها خلق القيمة في كافة الأبعاد المالية وغير المالية. ولكن تظل مصداقية المعلومات الواردة به وخاصة المعلومات غير المالية محل شك حتي يتم توكيدها من جانب طرف خارجي مستقل. من هنا برزت خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة، حيث أن نماذج التوكيد التقليدية لم تعد مناسبة للتوكيد على التقرير المتكامل, كون أن مجال التكليف أصبح أكثر

تعقيداً في ظل إحتوائه علي معلومات تتسم بالتنوع الشديد (مالية وغير مالية، تاريخية ومستقبلية). وقد خلص البحث من شقه التجريبي إلي أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل وقرار الإستثمار بالأسهم، كونه يضفي الثقة والمصداقية وإمكانية الإعتماد علي المعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل بما يخفض من عدم تماثل المعلومات، ويزيد من قدرة بشن التدفقات النقدية المستقبلية على المستثمر علي تقييم الأداء الكلي للشركة والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتقييم قيمة الشركة، وقدرتها على خلق القيمة ومواجهة الفرص والمخاطر التي تواجهها. كما أنه بسبب تعقيد التقارير المتكاملة، قد يركز المستثمرون على توكيدها أكثر من تركيزهم على محتواهم. كما خلص إلي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف خبرة المستثمر على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل، كون أن خبرة المستثمر يظهر دورها جليا في قرار الاستثمار عند الإفتقار إلي معلومات تتصف بالثقة والمصداقية وذلك علي عكس ما توفره المعلومات غير المالية الواردة في تقرير الأعمال المتكامل والتي تم توكيدها. وعلي العكس من ذلك يوجد تأثير معنوي لمستوى التأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المؤهلات والشهادات العلمية والمهنية التي حصل عليها المستثمر لها تأثير معنوي على تحسين جودة قرار الاستثمار من خلال تحسين فهمه وقراءته للمعلومات الواردة في تقرير الأعمال المتكامل وتقرير التوكيد المرفق به وزيادة إلمامه بالتطورات في أشكال الافصاح والتعديلات في المعايير.

في ضوء طبيعة ما انتهى إليه البحث من نتائج، وفى ضوء حدوده يُوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة قيام الجهات الإشرافية المعنية خاصة هيئة الرقابة المالية ، بإصدار إرشادات لتنظيم إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن المعلومات غير المالية، وتطوير إطار واضح يوفر إرشادات محددة لإعداد تقرير الأعمال المتكامل، وذلك علي غرار أحدث الإرشادات والإصدارات الدولية وتجارب الدول المختلفة بشأن تقرير الأعمال المتكامل.

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة بتنبي مدخل تقرير الأعمال المتكامل، من خلال تحفيز الشركات المقيدة بالبورصة على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وإعداد تقرير الأعمال المتكامل بصفة اختيارية، وذلك لفترة انتقالية، ثم تطوير قواعد القيد والشطب لديها لتلزم جميع الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة إعداد تقرير الأعمال المتكامل، مع ضرورة إرفاق معه تقرير توكيد مهني من طرف خارجي مستقل.
- ضرورة تحديث معايير المراجعة المصرية وخاصة معيار التوكيد المهنى المصرى رقم ٣٠٠٠ ليتوافق مع تعديلات نظيره الدولى، وليشمل إجراءات وإرشادات مهنية كافية خاصة بالتوكيد علي

تقرير الأعمال المتكامل تمكن مراقبى الحسابات من تحديد مستوي التوكيد المطلوب ومستوي الأهمية النسبية وكيفية التوكيد علي المعلومات المستقبلية والوصفية بطريقة منظمة وسليمة.

- يجب علي مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية القيام بتدريب مراقب الحسابات على خدمة التوكيد المهنى على تقرير الأعمال المتكامل، بإعتبارها خدمة مهنية جديدة يمكن أن يقدمها مراقب الحسابات، وضرورة تطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية علي أداء هذه الخدمة، وعلي العمل من خلاف فرق عمل متعددة التخصصات.
- ضرورة إهتمام أقسام المحاسبة فى الجامعات المصرية بتطوير مقررات ومناهج المحاسبة والمراجعة، وذلك بتدريس البعدين المحاسبى والمهنى لتقرير الأعمال المتكامل، لتوفير كوادر بشرية قادرة على إعداد تقرير الأعمال المتكامل والتوكيد عليها عمليا. مع ضرورة تشجيع الباحثين في الجامعات المصرية علي إجراء المزيد من البحوث المستقبلية في هذا الشان للتغلب علي التحديات المرتبطة بإعداد أو التوكيد علي تقرير الأعمال المتكامل.
- ضرورة زيادة وعى إدارات الشركات والجهات الرقابية ذات الصلة، من خلال المؤتمرات والندوات العلمية، بأهمية الافصاح من خلال تقرير الأعمال المتكامل وتوكيد مراقب الحسابات على ذلك الإفصاح.

وأخيراً، فيما يتعلق بمجالات البحث المقترحة، فإن الباحث يقترح المجالات البحثية التالية:

- أثر تفعيل آليات التوكيد المهني الداخلي علي تقرير الأعمال المتكامل على جودة قرار الاستثمار – دراسة تجريبية.
- أثر التوكيد المهني الداخلي من خلال تفعيل لجنة المراجعة علي تقرير الأعمال المتكامل على قراري الاستثمار والتمويل – دراسة تجريبية.
- أثر توكيد مراقب الحسابات علي تقرير الأعمال المتكامل علي دقة تنبؤات المحللين الماليين – دراسة تجريبية.
- أثر توكيد مراقب الحسابات علي تقرير الأعمال المتكامل علي تكلفة التمويل – دراسة تجريبية.
- أثر الابعاد المالية وغير المالية لمنشأتي مراقب الحسابات وعميله علي جودة التوكيد المهني علي تقرير الأعمال المتكامل – دراسة ميدانية.
- أثر محددات جودة خدمات التوكيد المهنى على تقارير الأعمال المتكاملة على تضييق فجوة التوقعات فى مصر – دراسة ميدانية.
- أثر الخصائص التشغيلية للشركة على العلاقة بين التوكيد المهنى على تقرير الأعمال المتكامل وكفاءة الاستثمار بالشركات – دراسة تجريبية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

رميلي، سناء محمد رزق، (٢٠٢٠) ، " أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية دراسة تجريبية " **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية** ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٤، العددالأول، ص:١- ٨٨.

شحاته، شحاته السيد، (٢٠١٤) ، "أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسئوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان- دراسة ميدانية وتجريبية" **مجلة المحاسبة والمراجعة-AUJAA** ، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مجلد ٢، العددالأول، ص:١٢٧- ١٨٥.

شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (٢٠١٥) ، "**أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة- دراسة ميدانية وتجريبية**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

عبد العظيم، سمير إبراهيم،(٢٠١٧)، "**دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطلوبة واختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات- دراسة تطبيقية**"، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية التجارة، جامعة بني سويف.

مهران، كريم جابر محمد، (٢٠١٥)، "**أثر التوكيد المهني على افصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية للحوكمة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

موسي، سعاد زغلول عبده ، (٢٠١٨) ، " **أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان- دراسة تجريبية**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Adhariani, D., & de Villiers, C. (2019). Integrated reporting: perspectives of corporate report preparers and other stakeholders. Sustainability ***Accounting, Management and Policy Journal,*** 10(1), 126-156.

Ahmed Haji, A., & Anifowose, M. (2016). Audit committee and integrated reporting practice: does internal assurance matter?. ***Managerial Auditing Journal***, 31(8/9), 915-948

Akisik, O., & Gal, G. (2019). Integrated reports, external assurance and financial performance. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***. 201-256

Bakker, R.; Georgakopoulos, G.; Sotiropoulou, V. A., & Tountas, K. S. (2020). The Impact of Integrated Reporting on Analysts Forecasts. ***International Journal of Economics and Finance***, 12(1), 1-76.

Boiral, O.; Heras-Saizarbitoria, I.; Brotherton, M. C., & Bernard, J. (2019). Ethical issues in the assurance of sustainability reports: Perspectives from assurance providers. ***Journal of Business Ethics***, 159(4), 1111-1125.

Branco, M. C.; Delgado, C.; Gomes, S. F., & Eugénio,. (2014). Factors influencing the assurance of sustainability reports in the context of the economic crisis in Portugal. ***Managerial Auditing Journal***. 29 (3). 237-252

Briem, C. R., & Wald, A. (2018). Implementing third-party assurance in integrated reporting: Companies' motivation and auditors' role. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal,*** 31(5), 1461-1485.

Channuntapipat, C.; Samsonova-Taddei, A., & Turley, S. (2019). Exploring diversity in sustainability assurance practice. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***. 32 (2),. 556-580

Cho, C. H.; Michelon, G.; Patten, M., & Roberts, W. (2014). CSR report assurance in the USA: an empirical investigation of determinants and effects. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***. 5 (2),. 130-148.

Clarkson, P.; Li, Y.; Richardson, G., & Tsang, A. (2019). Causes and consequences of voluntary assurance of CSR reports.***Accounting, Auditing & Accountability Journal***. 32 (8), 2451-2474

De Villiers, C.; Hsiao, P., & Maroun, W. (2017). Developing a conceptual model of influences around integrated reporting, new insights and directions for future research. ***Meditari Accountancy Research***. 25. 450-460

De Villiers, C.; Venter, E. R., & Hsiao, P. C. K. (2017). Integrated reporting: background, measurement issues, approaches and an agenda for future research. ***Accounting & Finance***, 57(4), 937-959

Dumay, J.; Bernardi, C.; Guthrie, J., & La Torre, M. (2017). Barriers to implementing the International Integrated Reporting Framework: A contemporary academic perspective. **Meditari Accountancy Research**, 25(4), 461-480

Ergüden, A. E.; Kaya, C., & Sayar, A. Z. (2017). Integrated Assurance for Non-Financial Reporting. ***International Journal of Economics, Commerce and Management***, 1, 72-81.

Fazzini, M., & Dal Maso, L. (2016). The value relevance of "assured" environmental disclosure. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***. 7 (2) . 225-245

Gal, G., & Akisik, O. (2019). The impact of internal control, external assurance, and integrated reports on market value.***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***. 1–14.

Goicoechea, E., Gómez-Bezares, F., & Ugarte, J. V. (2019). Integrated Reporting Assurance: Perceptions of Auditors and Users in Spain. Sustainability, ***www.mdpi.com/journal/sustainability*** 11(3), 713

Haji, A. A., & Anifowose, M. (2017). Initial trends in corporate disclosures following the introduction of integrated reporting practice in South Africa. ***Journal of Intellectual Capital***. ,18(2), 373-399

Hassan, A., Elamer, A. A., Fletcher, M., & Sobhan, N. (2020). Voluntary assurance of sustainability reporting: Evidence from an emerging economy. ***Accounting Research Journal***.

Hoang,H. & Soon-Yeow, P. (2020). How does Combined Assurance Affect the Reliability of Integrated Reports and Investors' Judgments? .European Accounting Review.

Jones, P., Hillier, D., & Comfort, D. (2016). Materiality and external assurance in corporate sustainability reporting: An exploratory study of Europe's leading commercial property companies. ***Journal of European Real Estate Research***, 9(2), 147-170.

Kend, M. (2015). Governance, firm-level characteristics and their impact on the client's voluntary sustainability disclosures and assurance decisions. Sustainability **Accounting**, **Management and Policy Journal**. 6 (1). 54-78

Kılıç, M., & Kuzey, C. (2018). Determinants of forward-looking disclosures in integrated reporting. ***Managerial Auditing Journal***,33(1), 115-144.

Kılıç, M. (2018). Assurance of integrated reports: Evidence from early adopters. ***In 3rd INTERNATIONAL TRAKYA ACCOUNTING FINANCE AND AUDITING SYMPOSIUM*** (p. 38).

Landau, A, Rochell, J, Klein, C, Zwergel, B.(2020). Integrated reporting of environmental, social, and governance and financial data: Does the

market value integrated reports? ***Business Strategy and The Environment***. 1–14.

Liao, L., Lin, T. P., & Zhang, Y. (2018). Corporate board and corporate social responsibility assurance: Evidence from China. ***Journal of Business Ethics***, 150(1), 211-225.

Lopes, A. & Coelho, M. (2018). Engaged in Integrated Reporting? Evidence across multiple organizations. ***European Business Review***, 30(4), 398-426

Maroun, W. (2015). Assurance in the context of the integrated report towards an interpretive assurance model. ***Accounting Perspectives in Southern Africa***, 3, 26-35.

_____ (2017). Assuring the integrated report: Insights and recommendations from auditors and preparers. ***The British Accou-nting Review***, 49(3), 329-346.

_____ (2018a). A conceptual model for understanding corporate social responsibility assurance practice. ***Journal of Business Ethics***, 1-23..

Maroun, W. (2018b). Modifying assurance practices to meet the needs of integrated reporting: The case for "interpretive assurance" ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***.31(2), 400-427.

_____ (2019a). Does external assurance contribute to higher quality integrated reports?. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 38(4).

_____(2019b). Exploring the rationale for integrated report assurance. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***. 32 (6). 1826-1854

Marx, B., & van Dyk, V. (2011). Sustainability reporting and assurance. ***Meditari Accountancy Research***. 19 (2). 39-55

Melegy, M., & Alain, A. (2020). Measuring the effect of disclosure quality of integrated business reporting on the predictive power of accounting information and firm value.***Management Science Letters***, 10(6), 1377-1388

Miller, K. C., Fink, L., & Proctor, T. Y. (2017). Current trends and future expectations in external assurance for integrated corporate sustainability reporting. ***Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues,*** 20(1), 1-17

Needles Jr, B. E., Frigo, M.., Powers, M., & Shigaev, A. (2016). Integrated reporting and sustainability reporting: An exploratory study of high performance companies. In Performance measurement and management control: ***Contemporary issues: Emerald Group Publishing Limited***.

Oprisor, T. (2015). Auditing integrated reports: Are there solutions to this puzzle?. ***Procedia Economics and Finance***, 25, 87-95

Pavlopoulos, A., Magnis, C., & Iatridis, G. E. (2019). Integrated reporting: An accounting disclosure tool for high quality financial reporting. ***Research in International Business and Finance***, 49, 13-40.

Raimo, N., Vitolla, F., Marrone, A., & Rubino, M. (2020).The role of ownership structure in integrated reporting policies. ***Business Strategy and the Environment***.

Reimsbach, D., Hahn, R., & Gürtürk, A. (2018). Integrated reporting and assurance of sustainability information: An experimental study on professional investors' information processing. ***European Accounting Review***, 27(3), 559-581

Richard, G., & Odendaal, E. (2020). Credibility-enhancing mechanisms, other than external assurance, in integrated reporting. ***Journal of Management and Governance***, 1-33.

Ruhnke, K., & Gabriel, A. (2013). Determinants of voluntary assurance on sustainability reports: an empirical analysis. ***Journal of Business Economics,*** 83(9), 1063-1091.

Seguí-Mas, E., Bollas-Araya, H., & Polo-Garrido, F. (2018). Assurance on corporate governance reports in Spain: Towards an enhanced accountability or a new form of public relations? ***Administrative Sciences,*** 8(3), 32

Simnett, R., & Huggins, A. L. (2015). Integrated reporting and assurance: where can research add value?. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***, 6(1), 29-53

Smith, S., & Van Der Heijden, H. (2017). Analysts' evaluation of KPI usefulness, standardisation and assurance. ***Journal of Applied Accounting Research***. Vol. 18 No. 1 pp. 63-86.

Stent, W., & Dowler, T. (2015). Early assessments of the gap between integrated reporting and current corporate reporting. ***Meditari Accountancy Research***, 23(1), 92-117.

Velte, P., & Stawinoga, M. (2017a). Empirical research on corporate social responsibility assurance (CSRA): A literature review. ***Journal of Business Economics,*** 87(8), 1017-1066.

_____ (2017b). Integrated reporting: The current state of empirical research, limitations and future research implications. ***Journal of Management Control,*** 28(3), 275-320

Vitolla, F., Raimo, N., Rubino, M., & Garzoni, A. (2019). How pressure from stakeholders affects integrated reporting quality. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 26(6), 1591-1606

Wong, R., & Millington, A. (2014). Corporate social disclosures: a user perspective on assurance. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***. 27 (5). pp. 863-887

Zhou, S., Simnett, R., & Green, W. (2017). Does integrated reporting matter to the capital market?. ***Abacus,*** 53(1), 94-132

ملحق (١)

الحالات التجريبية

جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم المحاسبة

الأستاذ الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد .....،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث تجريبي في مجال أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقارير ها المتكاملة على قرار الاستثمار في أسهمها. وتمثل الحالات المرفقة أحد أهم أدوات البحث لإجراء الدراسة التجريبية.

ويقدر الباحث مسبقاً حسن تعاونكم ومساهمتكم الفعالة فى إثراء المعرفة المحاسبية لذلك يأمل الباحث فى تعاونكم المثمر بإبداء رأيكم على الاسئلة التى تتضمنها الحالات المرفقة، مع التأكيد، على ان إجاباتكم على كافة الأسئلة، سوف تحظى بالسرية التامة ولأغراض البحث العلمى فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ,,,,,,,,,,,,,

الدكتور/ عمرو محمد خميس محمد مرسي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
01227928199
amrkhamis03@gmail.com

أولاً- البيانات الشخصية

١-الإسم(اختيارى):.....

٢-الوظيفة الحالية:.....

٣- جهة العمل:

- بنك ( ) إدارة (قسم).....
- شركة تداول أوراق مالية ( )
- إدارة صندوق إستثمار ( )
- أخرى ( )

٤- عدد سنوات الخبرة الوظيفية:

- اقل من ٥ سنوات ( )
- من ٥-لأقل من ١٠ سنوات ( )
- من ١٠-لأقل من ١٥ سنة ( )
- من ١٥-لأقل من ٢٠ سنة ( )
- ٢٠ سنة فأكثر ( )

٥- المؤهل العلمي:

بكالوريوس فى(اذكره):..... .....

دبلوم دراسات عليا فى(اذكره):..... ،.....،.....

ماجستير أكاديمي أو مهني فى(اذكره):.....

دكتوراه أكاديمية أو مهنية (اذكره):.....

٦- الشهادات المهنية:

CMA ( ) CPA ( )

CFA ( ) أخرى ( ) وهى .....

أهم المصطلحات الفنية ذات الصلة

- **تقرير الأعمال المتكامل Integrated Business Reporting:** هو ذلك التقرير الذي يجمع المعلومات المالية وغير المالية بشكل مترابط، بحيث يوفر نظرة شاملة عن الأداء الكلي للشركة، وذلك في شكل واضح ومتسق وقابل للمقارنة، ويكون له محتوى معلومات يفترض أن يُمكن أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة، خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل. وتقوم فكرة التقرير المتكامل على أساس تجميع التقارير المختلفة التي تصدرها الشركات بشكل مستقل– مثل القوائم المالية، والتقارير غير المالية مثل تقارير الحوكمة، وتقارير الإستدامة في تقرير واحد شامل مترابط.

- **مبادرة التقريرالعالمي Global Reporting Initiative (GRI):** هي مبادرة تهدف لتوفير مجموعة من المبادئ التوجيهية والإرشادات تكون بمثابة إطار لتمكين الشركات من الإفصاح عن الأداء الإقتصادي والبيئي والإجتماعي.

- **روؤس الاموال الستة:** يتم إلقاء الضوء في التقرير المتكامل عن ٦ أنواع من روؤس الأموال وهي (رأس المال المالي ، والصناعي ، والفكري ، والبشري ، والإجتماعي ، والطبيعي) كونها مخازن القيمة التي تزيد أو تنقص من خلال أنشطة الشركة ، لتوضيح كيفية دمجها في نموذج أعمال الشركة بهدف تعزيز المساءلة بشأنها وتوفير فهم للعلاقة المتبادلة والمفاضلة بينها .

- **التوكيد المهني بواسطة مراقب الحسابات:** هو خدمة مهنية يقوم فيها مراقب الحسابات بجمع الأدلة الكافية والملائمة، بغرض الوصول لاستنتاج Conclusion عن مجال التكليف، كمحصلة لقياس وتقييم مجال التكليف وفقاً لمعايير قياس ملائمة، بغرض دعم ثقة المستخدمين المستهدفين، بخلاف الطرف المسئول، عن محتوى مجال التكليف .

- **قرار الإستثمار بالاسهم:** يحتاج متخذ قرار الإستثمار إلي المعلومات التي تمكنه من تقييم الفرص الاستثمارية من خلال وسيلة شاملة تجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، تعكس أداء الشركة البيئي والاجتماعي والحوكمي، بجانب أدائها المالي ، وتوصل لهم معلومات عن المخاطر، والنمو، وتوضح مدى ارتباط وتأثير المعلومات غير المالية على الأداء المالي للشركة، وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسية، ومدى انعكاسها على الأداء المالي المستقبلي للشركة.

- **تقرير التوكيد غير المعدل:** هو تقرير بإستنتاج نظيف يعده مراقب الحسابات عن تقرير الأعمال المتكامل.

الحالة التجريبية الأولى

تعد الشركة(س) للأسمنت ش.م.م خاضعة لأحكام قانون الإستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ومقيدة بالبورصة، تبنت مدخل تقرير الأعمال المتكامل، حيث تم الإفصاح في تقرير واحد شامل عن كل من المعلومات غير المالية والقوائم المالية وذلك عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ , وفيما يلي شكل مختصر لذلك التقرير:

تقرير الاعمال المتكامل لشركة س للاسمنت (مساهمة مصرية) عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

مقدمة التقرير

- اسم الشركة: (س) للاسمنت شركة مساهمة مصرية تابعة لأحد المجموعات العالمية.
- موقع مصانع الشركة: السويس والعين السخنة.
- الشكل القانوني للشركة: شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الإستثمار رقم ٤٣ لسنة١٩٧٤، تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري في ٢١ ابريل ١٩٨٠ برقم ٣٤١١٣٤.
- عنوان المركز الرئيسي: طريق القاهرة السويس.
- الموقع الالكتروني: www.Scement.com.eg البريد الالكتروني: Scement@Scement.com

محتوي التقرير ينقسم التقرير إلي عدة أقسام كما يلى:

القسم الأول: نبذة عامة عن الشركة ورسالتها ورؤيتها

- تعد الشركة (س) للأسمنت أحدي الشركات الرائدة في صناعة الأسمنت في مصر والتي إستخدمت منتجاتها في تشييد العديد من المعالم البارزة في مصر ، بالإضافة إلي التصدير (لأسواق عدد من الدول العربية والافريقية والاوربية)
- رؤية الشركة : أن تصبح الشركة الأقرب إليك والتي تسهم في قطاع بناء أفضل ومستدام.
- رسالة الشركة: أن تخلق قيمة في عالم مواد البناء من خلال ضمان مستقبل يتسم بالاستخدام المبتكر والمستدام للموراد الطبيعية بما يخدم صالح المجتمع.
- تحصل جميع مصانع الشركة علي شهادتي الجودة ISO 9001، ISO14001 وشهادة الاعتماد لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001 وشهادة المطابقة الاوروبية CE Mark.
- تبلغ الطاقة الإنتاجية حوالي ١٢ مليون طن سنويا , وحصتها السوقية ١٨% من السوق المصري، كما يبلغ إجمالي إيراداتها ٧.٥ مليار جنيه وصافي أرباحها قبل الفوائد والضرائب ٢١٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٨ .

- يعمل في الشركة حوالي ١٢٠٠ عامل بمتوسط دخل ١٣٣٧٣ جنيه مصري.

القسم الثاني: الافصاح عن إستراتيجية الشركة وتخصيص الموراد

شهدت صناعة الأسمنت في مصر صعوبات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصري في أواخر عام ٢٠١٦ ، مما أدى إلي انخفاض الطلب على الأسمنت والمنتجات ذات الصلة بشكل كبير, كما تأثرت الشركات المنتجة بارتفاع تكاليف المدخلات وخاصة ارتفاع تكاليف الطاقة نظرا لطبيعة صناعة الأسمنت المتميزة بكثافة استهلاكها للطاقة، مما أضعف بالضرورة هوامش الأرباح . كما ساهم احتدام المنافسة في السوق في وجود فائض كبير فى المعروض مع تراجع الطلب المحلى، بالإضافة إلى دخول طاقات إنتاجية جديدة للسوق مما أبقى الأسعار عند مستويات متدنية.

لذلك اعتمدت إدارة (س) للإسمنت استراتيجية استباقية **رصينة وهي إستراتيجية خفض التكلفة**، بهدف تعزيز نموذج الأعمال بحيث يكون أداؤها التشغيلي والمالي قويًا في مواجهة ضغوط السوق المستمرة، مع إعداد الشركة للاستفادة بكفاءة وسرعة من أي انتعاش قد يحدث في المستقبل. وبناءا علي تلك الإستراتيجية تم تغيير مزيج الإنتاج في الشركة ، من خلال التحول لتصنيع منتجات بعينها التي تكون الشركة أكثر قدرة على مراقبة التكاليف المرتبطة بها، بالإضافة إلي فرض سيطرة محكمة على بنود التكاليف العامة لديها في مجالات أخرى. وساعدت هذه الاستراتيجية المتأنية الشركة علي خفض التكلفة مما أدي إلي تحقيق الشركة لأرباح في عام ٢٠١٨ مقارنة بخسائر في عام ٢٠١٧.

أما بالنسبة لتخصيص الموراد، تسعي الشركة إلي تحقيق التنمية المستدامة وإستغلال الموراد الإستغلال الأمثل

١- الطاقة والوقود : اعتمدت الشركة استخدام الكتلة الحيوية والوقود المشتق من النفايات في توليد الطاقة لإنتاج الأسمنت. وأصبح يشكل الوقود البديل٩.٢٪ من إجمالي مزيج الوقود المستخدم بالشركة، كما أجرت الشركة دراسات جدوى لبحث إمكانية استخدام الطاقة الشمسية وغيرها من المصادر الخضراء للحصول على جزء من احتياجاتها من الكهرباء في مصانعها.

٢- تأهيل الموردين: استمرت الشركة في تنفيذ برنامج تأهيل الموردين عام ٢٠١٨ بهدف إجراء تقييم موضوعي للموردين عن طريق تحليل أدائهم واستقرار وضعهم المالي والتزامهم بمعايير الصحة والسلامة وحماية البيئة، فضلاً عن الالتزام بمدونة أخلاقيات العمل بالمجموعة، بما في ذلك الالتزام بحقوق الإنسان.

٣- موظفو المجموعة : تفخر (س) للإسمنت بالتزامها بتوظيف نخبة من أفضل المواهب في السوق وبسعيها المستمر نحو إقامة بيئة عمل مواتية يتمكن الموظفون فيها من مواصلة النمو.

القسم الثالث: الافصاح عن الحوكمة داخل الشركة

- تعد الشركة إحدي الشركات الرائدة في مجال تطبيق الحوكمة وإنشاء إدارة خاصة بالحوكمة داخل الشركة.
- يتكون مجلس إدارة الشركة من ١٣ عضو (٢ عضو تنفيذي، ٩ عضو غير تنفيذي)

الرقم	الأسم	المنصب
١-	السيد /رضا محمود عبد الرحيم	رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
٢-	السيد /محمود موسي عبد العال	العضو المنتدب التنفيذي
٣-	السيد /ماركو فان باولو	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٤-	السيد /محمد سعد أحمد	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٥-	السيد /أنطونيو كونتي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٦-	السيد /أحمد السيد صالح	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٧-	السيد /خير الله هاكان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٨-	السيد /أحمد عبده الصباغ	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٩-	السيد /منير تادرس	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
١٠-	السيد /دينا أندريا خياط	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
١١-	السيد /محمد حمودة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

- يختلف رئيس مجلس إدارة الشركة عن العضو المنتدب.
- يتولي مجلس الإدارة مسئولية وضع الاهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء إدارة الشركة طبقا لنظامها الاساسي (مع تحديد واضح للمسئوليات والأدوار) ينبثق من مجلس الإدارة عدة لجان مع توضيح كافي لمهام تلك اللجان وتشكيلها
- تم إنعقاد مجلس الإدارة ٦ مرات خلال عام ٢٠١٨.
- تم تشكيل لجنة المراجعة في ضوء متطلبات دليل حوكمة الشركات مع تحديد مهامها وأدوارها واجتماعتها وهي مكونة من الاعضاء التاليين:

الرقم	الأسم
١-	السيد /رضا محمود عبد الرحيم
٢-	السيد /منير تادرس
٣-	السيد /دينا أندريا خياط
٤-	السيد /محمد إسماعيل السيد

يوجد رسم توضيحي يوضح هيكل الملكية داخل الشركة

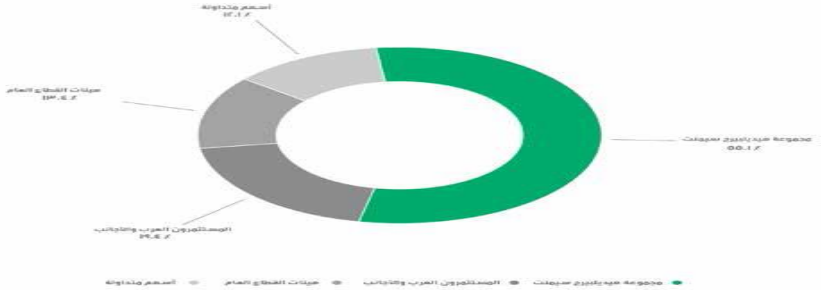

- يوجد هيكل رقابي داخلي داخل الشركة ، كما قامت الشركة بإنتداب مكتب للمراجعة الداخلية وهو مكتب الشروق للمراجعة الداخلية كونه واحد من أكبر ٤ مكاتب معتمدة BIG4.
- عينت الشركة مراقب حسابات من مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y وهما السيد عبد العال رقم القيد بالهيئة (٨٧) س.م.م (٦٥٣٧) وتامر صالح محمود رقم القيد بالهيئة (١٠٣) س.م.م (٩٣٦٥) كونهم يتمتعان بالكمفاءة والسمعة والخبرة الكافية وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بقرار من الجمعية العامة بعد توصية لجنة المراجعة.

القسم الرابع: الافصاح عن الفرص والمخاطر

- يواجه قطاع الأسمنت حالة من الكساد نتيجة وجود فائض كبير فى المعروض مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الطلب المحلى، بالإضافة إلى دخول طاقات إنتاجية جديدة للسوق، أدت لوجود فائض فى الإنتاج يبلغ ٣٠ مليون طن.
- يؤدي اعتماد الشركة على بعض الأصول القديمة إلى تفاقم آثار ارتفاع تكاليف المدخلات، فضلا عن زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة إستمرار الدولة في سياساتها لرفع الدعم عن الطاقة .
- يرتفع سعر الأسمنت المصرى عن نظيره فى الدول المنافسة، بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والتي تمثل ما بين ٥٠ إلي٦٥% من تكلفة إنتاج طن الأسمنت.
- تشير العديد من التقارير إلى أن أسواق شرق أفريقيا مثل كينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا من الأسواق الواعدة التى من الممكن فتح فرصة تصديرية بها خاصة مع وصول حجم استهلاكها من الأسمنت إلى ٣٣.٩ مليون طن فى عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣٧.٦ مليون طن فى ٢٠٢٠.
- يعتبر التحول إلى الطرق الأسمنتية بدلاً من الأسفلتية أحد الحلول المبتكرة للخروج من الأزمة، حيث قامت العديد من دول العالم باستخدام الطرق الأسمنتية نتيجة تميزها بعدة خصائص أهمها انخفاض التكلفة وطول العمر الافتراضى.
- يعد مشروع تحويل النفايات إلى وقود لمصانع الأسمنت أحد المصادر البديلة للطاقة، حيث يصل

حجم نفايات الأسمنت إلى حوالى ١٣ مليون طن سنوياً، وبالتالى استغلال أفران المصانع لحرق هذه النفايات بشكل تقنى منظم سيعمل على تحويلها إلى طاقة تستغل فى إشعال تلك الأفران، الأمر الذى يسهم فى انخفاض عناصر تكلفة الشركة.

القسم الخامس: الافصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة

سعت الشركة إلي إرساء التنمية المستدامة لمجتمعاتها والحد من التأثير البيئي لعملياتها من خلال وضع استراتيجية من أربعة أقسام لإدارة مسئولياتها الاجتماعية وهي كما يلى :

أ- **التعليم:** أطلقت الشركة، بالتعاون مع وزارة التعليم، مبادرة في عام ٢٠١٨ لترميم المدارس، والتي استفادت منها ١٠ مدارس في منطقة كفر العلو من صيانة وإصلاح المكاتب والكراسي وغيرها من المعدات.

ب- **البيئة:** في عام ٢٠١٨، قامت الشركة بعددًا من المبادرات بهدف تقليل التأثير البيئي لعملياتها منها:

- رعاية مبادرة حكومية بعنوان بشأن السلوك الواعي للبيئة، بهدف زيادة الوعي بين موظفيها بأهمية حماية البيئة والتشجيع على التشجير وتوسيع المساحات الخضراء بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- رعاية مؤتمر التنوع البيولوجي، أحد أكبر مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي بهدف إبراز أهمية الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل صحة الإنسان ورفاهه وحماية النباتات.
- تبنت الشركة سياسة بيئية صارمة تهدف إلى تشجيع الاستخدام المستدام للموارد، من خلال عدم الاقتصار على الالتزام باللوائح المحلية وكذلك تحديث شهادة الأيزو ISO14001 بما يتماشى مع أحدث المعايير لتتماشي مع الاشتراطات التي وضعتها الحكومة على إدخال الفحم/الفحم البترولي كوقود أساسي لتشغيل أفران الأسمنت، وكذلك مع فرضها مزيداً من القيود على ملوثات الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- فيما يتعلق بحماية المناخ، ترصد الشركة وتبلغ عن أي انبعاثات لثاني أكسيد الكربون قد تنطلق أثناء عملياتها ، وذلك تماشياً مع البروتوكول الخاص بثاني أكسيد الكربون لمبادرة الاستدامة في مجال الأسمنت. كما أن جميع خطوط الإنتاج مجهزة بأجهزة رصد مستمر للانبعاثات لقياس نسب ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون، والغبار، وجميع الملوثات، مثل المعادن الثقيلة، والزئبق والديوكسين والفوران، ومياه الصرف. وفي نوفمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بتركيب أجهزة رصد جديدة في مصانعها لقياس حمض الهيدروكلوريك وفلوريد الهيدروجين بانتظام في المداخن الرئيسية، وقياس الخصائص الفيزيائية في مطاحن الأسمنت ومطاحن الفحم ومداخن المبردات لضمان

امتثالها لمتطلبات قانون البيئة. وكانت إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الاسمنت:

الإجمالي المطلق ٦١٢٨٦٩١ (طن / سنة)

الإجمالي المحدد ٨٨٢ (كجم /طن كلنكر)

ج- **الصحة والسلامة:** سعت الشركة إلي تعزيز ثقافة راسخة تتنامى فيها عوامل الصحة والسلامة من خلال الالتزام بالمعايير الدولية للصحة والسلامة والأطر الشاملة للحفاظ على البيئة التي تتجاوز المتطلبات التي وضعتها الحكومة المصرية. كما تتوخى الشركة الجدية في سعيها لأن تصبح واحدة من أكثر الشركات أمانًا في قطاع الأسمنت من خلال اتخاذ خطوات فعالة لخفض معدل تكرار الحوادث في مكان العمل، من خلال التدريب والمراجعة والتبليغ بالحوادث والتحري عن أسبابها، فضلا عن العمل على منع أي حوادث في المستقبل . وكانت البيانات كمايلي:

	تكرار الاصابات المهدرة للوقت بين الموظفين	تكرار الاصابات المهدرة للوقت بين غير الموظفين	معدل شدة الإصابات	عدد الوفيات بين الموظفين	عددالوفيات بين غير الموظفين	مجموع إصابات الحالات
٢٠١٨						
السويس	٢.٢٤	٠.٩	٦٣.٩	٠	٠	٦.٧
القطامية	٠	٠	٠	٠	٠	٢.٠

د- **تطوير المجتمع:** في إطار جهودالشركة لدعم المجتمعات المحلية، أطلقت الشركة عددًا من المبادرات حيث نظمت عددًا من الأحداث الرياضية مثل بطولة طلاب المدارس الابتدائية، ورعاية عدد من المناسبات المجتمعية كحفل تكريم للأمهات، وتنظيم فعالية خاصة بيوم الأيتام، وإقامة حفل لتكريم الطلاب الأوائل في المدارس الابتدائية والثانوية . كما قدمت الشركة العون أيضًا في الأنشطة الخيرية خلال شهر رمضان والعيد، وكذلك الدعم لمستشفى السويس العام، مخلال إمدادها بالتوريدات الطبية اللازمة لضمان حصول أفراد المجتمع على الخدمات الطبية التي يحتاجون إليها.

القسم السادس: الافصاح عن المعلومات المستقبلية

من المتوقع أن تشهد الشركة نمو في حجم مبيعاتها بمقدارة ١٥% نتيجة فتح أسواق جديدة في بعض الدول الأفريقية خلال العام القادم مع زيادة الحصة السوقية للشركة بمقدار ٥% في السوق المحلي، كما أن تكلفة المبيعات سوف تنخفض بنسبة١٠%، مما سوف يؤدي إلي زيادة ربحية الشركة وزيادة معدل ربحية السهم مقارنة بالعام السابق, وتحسن مؤشراتها المالية وزيادة قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها المستحقة خلال العام.

القسم السابع: الافصاح عن الاداء المالي الفعلي للشركة

١-قائمة المركز المالي المختصرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بيان	٢٠١٨	٢٠١٧
الأصول غير المتداولة		
أصول ثابتة	٣٥٨٦١٣٠٧٣٧	٣٨٧٥٥٩٧٧٢٩
أصول ثابتة تحت الإنشاء	٣٧٦٥٥٣١٥٧	٣٩٤١٨٤٠١٠
الشهرة	٢٤٩٢١٨٠١٤٦	٢٦٨٩٤٢٩٢٢٣
الاستثمارات بكافة أنواعها	٥٠٨١١٥٦٠	٥٣٥٠٠٤١٠
اجمالي الأصول غير المتداولة (1)	٦٥٠٥٦٧٥٦٠٠	٧٠١٢٧١١٣٧١
الأصول المتداولة		
مخزون	١٥٣٤١٩٢٦٢٨	١٠٦٧٦٨٤٤٧٤
اجمالي العملاء واوراق القبض	٥٢٣٨٨٣٥٨٠	٥٤٦٤٠٥٨٦٣
مضروفات مدفوعة مقدما	٨٤٥٥٨١١١٩	٥٣٩٥٤٨٧٧٠
أصول متاحة للبيع	٤١٤٢٣١٩٢٧	١٨٦٢٥٧٦٥٤
نقدية بالصندوق ولدي البنوك	٧٩٨١٢١٦٤٤	٧٢٦٧٥٦٥٩٩
اجمالي الأصول المتداولة (2)	٤١١٥٩٧٨٩١٦	٣٢٦٧٠٥٣٣٦٠
اجمالي الأصول (1) + (2)	١٠٦٢١٦٨٦٤٨٣	١٠٠٧٩٧٦٤٧٣١
حقوق الملكية والالتزامات		
حقوق الملكية		
حقوق الملكية	٥١٠٢٩٠٠٥٤٩	٥٢٦٣٤٤٢٢٠٤
الحقوق غير المسيطرة	٦٠٤٦٢٥٧٢٥	٥١٣٩٢٣٦٠٦
اجمالي حقوق الملكية (3)	٥٧٠٧٥٣٦٢٧٤	٥٧٧٧٣٦٥٨١٠
التزامات غير متداولة		
اجمالي التزامات غير متداولة (4)	٤٣٦١١٦٧٧٥	٣٥٨٨١٢٠٨٤
الالتزامات متداولة		
مخصصات	٤٢٣٢٤٩١٥٧	٥٦٤٠٧٥٢٨٢
بنوك وسحب علي المكشوف	٤٢٧٤١٦٦٩٥	٣١٦٠٠٨٨٥٥
موردون ومصروفات مستحقة وأرصدة دائنة	٢٤٩٩٩٨٦٠٨٥	١٩٨٨٧٦١٤١٤
التزامات ضريبية	١١٨٤٦٤٥٧٥	١٤٢١٣٠٦٠٣
اجمالي الالتزامات المتداولة (5)	٤٤١٥٢٦٧٤٦٧	٣٨٨٨٧٧٥٤٥٧
اجمالي الالتزامات (6) = (4) + (5)	٤٩١٤١٦٠٢٠٩	٤٣٠٢٣٩٨٩٢١
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات (3) + (6)	١٠٦٢١٦٨٦٤٨٣	١٠٠٧٩٧٦٤٧٣١

٢- قائمة الدخل المختصرة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بيان	٢٠١٨	٢٠١٧
المبيعات	٧٤٢٨٣٩٠٧٣٨	٦٢٦٠٠٦٥٩٠٠
تكلفة المبيعات	(٦٨٠٢٨٣٠٨٠٨)	(٦٤٨٨٢٠٦٨٣٠)
مجمل الربح	٦٢٥٥٥٩٩٢٠	(٢٠٢٨٦٨٥٥)
مصروفات بيعيه وتسويقية	(٥٣٢٣٠١٦٥)	(٧٨٢٠٥٧٤٩)
مصروفات عمومية وادارية	(٤٤٩٣١٣٥٥٣)	(٧٠٧٧٧٣٧٠٢)
فوائد دائنة	٣٢٥٣٨٣١٦	٣٣٨١٨٨٥٥
مصروفات أخري	(٥٥٣٠٣٠٤٦)	-

أرباح بيع أصول ثابتة	٢٠٦٣٥١٦٤٨	١٤٤٢١٤٤٦٤
خسائر الإضمحلال	(٧١٠٠٧٨٢١)	(٦٣٣٥١٠٢٨٠)
إيرادات ومكاسب أخري	١٢٤٤٥٧١٥	١٠٤٣٣٠٥٤
الأرباح قبل الضريبة	٢١٠٨١٤٩٨٤	(١١٤٠٢٥٤٤٢٥)
ضريبة الدخل	(٣٢٧٩٩٦٨٥)	(٢٨٧٩٣٩٥٢)
أرباح العام	١٢١٤٣٧٢٠٠	(١١٧٦٧٦٨٧٨١)

٣-قائمة الدخل الشامل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧
أرباح العام	١٢١٤٣٧٢٠٠	(١١٧٦٧٦٨٧٨١)
الدخل الشامل الاخر		
فروق ترجمة أسعار الضرف	(٦٢٠٠٣٤٣)	(١٠٣٢٦٨٤١٥)
أرباح وخسائر إكتوراية	٣٠٥٢٦٧٧	(٥٥٣٥٥١١)
إجمالي الدخل الشامل عن العام	١١٣٨٦٦٥٦	(٩٩٤٨٣٧٩٨٦)

٤- قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٢٢٨٠٤٣٥٦٧	١٤٧٨٠٥٢٩٦
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(١٩٠٨٣٥٥١٠)	(٣٣٧١٦١١٣٦)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	٣٨٤٤٨٧١٦٠	(٣٩٨٠٩٧٦٢٩)
التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام	٧٥٦٩٥٢١٧	(٥٨٧٤٥٣٤٦٩)
النقدية وما في حكمها في أول المدة	٧٢٦٧٥٦٥٩٢	١٣٥١٠٨٤٩٨٠
النقدية وما في حكمها في نهاية المدة	٧٩٨١٢١٦٤٤	٧٢٦٧٥٦٥٩٩

القسم الثامن: نموذج الاعمال وخلق القيمة والافصاح عن روؤس الاموال الستة

- تتمثل طبيعة نشاط الشركة في إنتاج الأسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات المرتبطة به وإنتاج مواد البناء الأخرى ومستلزمات التشييد والاتجار فيها وإستغلال المناجم والمحاجر فيما عدا الرمل والزلط .
- تضم الشركة شبكة من المصانع قوامها ٥ مصانع للاسمنت و ١٩ وحدة خلط خراسنية, تمكن تلك الشبكة الشركة من التغطية الجغرافية لمختلف انحاء البلاد
- يتم التركيز علي الاعمال الرئيسية (إنتاج وبيع الأسمنت الرمادي والخرسانة) والتخلص من العمليات غير الأساسية وتوجيه جميع العائدات لدعم العمليات والإستثمارات الرأسمالية وتحسين شبكات التوزيع وتبسيطها.
- تسعي الشركة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لها وخلق القيمة بمرور الوقت، من خلال تحقيق التكامل بين كافة روؤس أموالها الستة وهي:

١-الافصاح عن رأس المال المادي يتضمن هذا الافصاح معلومات عن رأس المال المادي الخاص بالشركة

بيان	٣١ ديسيمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
رأس المال المرخص به	٣٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال المصدر والمدفوع	٩.٩.٢٨٢.٥٣٥	٩.٩.٢٨٢.٥٣٥
عدد الاسهم	١٨١.٨٥٦.٥٠٧ سهم	١٨١.٨٥٦.٥٠٧ سهم
الاحتياطيات		
إحتياطي قانوني ٥% من ارباح الشركة	٤٥٤.٦٤١.٢٦٧	٤٥٤.٦٤١.٢٦٧
علاوة إصدار	٢.٠١٣.٨٦٥.٩٠٣	٢.٠١٣.٨٦٥.٩٠٣
إحتياطي خاص	١٨٥.٨٥٣.٣٤٧	١٨٥.٨٥٣.٣٤٧
إحتياطي رأسمالي	١٤.٥٢٦.١١٠	١٤.٥٢٦.١١٠
إحتياطيات أخري	٢.٢١٤.٢٤٥.٣٦٠	٢.٢١٤.٢٤٥.٣٦٠
إجمالي الاحتياطيات	٢.٦٦٨.٨٨٦.٦٢٧	٢.٦٦٨.٨٨٦.٦٢٧

- نتجت علاوة الإصدار من الزيادة الأخيرة في رأس المال بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥.
- يتمثل الاحتياطي الخاص في الأرباح المحولة إلى الاحتياطي الخاص طبقاً لقرار الجمعيات العامة للشركة
- يتمثل الاحتياطي الرأسمالي في الربح الرأسمالي الناتج عن بيع بعض الأصول الثابتة المخردة بقيمة تزيد عن صافى القيمة الدفترية لهذه الأصول.

٢- الافصاح عن رأس المال التصنيعي

يتضمن هذا الافصاح معلومات عن رأس المال التصنيعي الخاص بالشركة:

بيان	التكلفة ٢٠١٨/١/١	مجمع الإهلاك ٢٠١٨/١٢/٣١	صافي القيمة الدفترية ٢٠١٨/١٢/٣١
أراضي	٥٨٠.٠٥٧.٦٨٣	صفر	٤٣٦٨٠٦٣٠١
مباني وإنشاءات	١.٩٦٧.٩٣٨.٤٦٩	(١٤٤٣٨٠٢٨٨٩)	٤٦٤٥٤٠٥٢٥
الالات ومعدات	٧.٦٢٨.٦٧٤.٤٥٢	(٤٩٣٤٠٥٠٣٢٩)	٢٥٥٢٩٠٤٨٢٥
وسائل نقل	٣٥٠.٨٢٨.٥٢٧	(٢٩٧٠٩٦٢١٥)	١١٤٦٢٧٠٦٤
أثاث	١٤٤.٦٦٤.٣١٧	(١٢١٦١٦٢٨٦)	١٧٢٥٢٠٢٢
الإجمالي	١٠.٦٧٢.١٦٣.٤٤٨	(٦٧٩٦٥٦٥٧١٩)	٣٥٨٦١٣٠٧٣٧

٣- الإفصاح عن رأس المال الفكري

يتضمن هذا الافصاح معلومات ومؤشرات عن رأس المال الفكري الخاص بالشركة:

وجود علامة تجارية للشركة	Suez cement
حصول الشركة علي شهادة الايزو	شهادتى الإيزو ISO14001, ISO 9001
حصول الشركة علي مواصفات عالمية أخري	شهادة الاعتماد لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001 وشهادة المطابقة الاوروبية CE Mark.
عدد الخبراء العالميين في إدارة الشركة	٢
نسبة مصروفات البحث والتطوير	٥% من إجمالي مصروفات الشركة
معدل الابتكار (النسبة بين دورة الإبتكار والدورة العالمية)	٧.٥%
نسبة إيرادات الإبتكارات من المبيعات	٦.٧%

٤- الافصاح عن رأس المال البشري

يتضمن هذا الافصاح معلومات ومؤشرات عن رأس المال البشري الخاص بالشركة:

عدد العاملين في الشركة	١٧٠٠ عامل
عدد الموظفين في الشركة	٦٠٠ موظف
عدد برامج التدريب في الشركة	١٧٨ برنامج تدريبي
عدد العمال المستفيدين من برامج التدريب	٤٠٨ عامل و١٢٠ موظف
عدد ساعات التدريب	٢٧١٧٠ ساعة تدريب١٢٠١٦ ساعة تدريب على السلامة لعدد ٢٤٢٦ مقعد تدريبي، مسجلة زيادة قدرها ٢٥ ٪ مقارنة بالعام السابق.
عدد مراكز التدريب الجديدة	٤ مراكز تدريبية
إنتاجية الموظف	٣٦٠٠ طن في عام ٢٠١٨ مقارنة ٢٦٠٠ طن العام الماضي

- تماشياً مع التزام الشركة بتوظيف أفضل المواهب المتاحة في السوق، أطلقت برنامجًا تدريبيًا باسم برنامج النجوم الجدد وهو برنامج مدته عام كامل، أتاح الفرصة للخريجين الجدد للتدريب على متطلبات الوظائف الفنية والإدارية.
- أنشأ قسم الموارد البشرية في عام ٢٠١٨ مصفوفة للمهارات، وهي أداة يتم تطويرها لتحديد الاحتياجات التدريبية بين الموظفين ومن خلالها جرى تجميع ١٣٧ مهارة في ١١٨ دورة تدريبية لسد فجوة المهارات التي سبق تحديدها.

٥-الافصاح عن رأس المال الإجتماعي

يتضمن هذا الافصاح معلومات ومؤشرات عن رأس المال الإجتماعي الخاص بالشركة :

متوسط الدخل الشهري	٣٣٧٣ جنيه مصري
معدل دوران العاملين	%٤٠
نسبة تكاليف الرعاية الصحية	%٠.٠٥
نسبة تكاليف التامين	%٠.٤
نسبة المزايا العينية للدخل	%٠.٠٦
نسبة المكافآت التشجيعية للدخل	%٠.٠٧

٦-الافصاح عن راس المال الطبيعي

يتضمن هذا الافصاح معلومات ومؤشرات عن رأس المال الخاصة بالشركة

كمية الاسمنت المنتجة	٣٥٥٠٠٠٠ طن
كمية الكلنكر المنتجة	٦٨٠٠٠ طن
كمية أنبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٦١٢٨٦٩١ طن / سنة
كمية المياه المستهلكة	١٩٩٦٨٧٥٠ متر مكعب تقريبا
كمية الكهرباء المستهلكة	٣٨٣٤٠٠٠٠٠ وات تقريبا
كمية النفايات	يستلزم إنتاج طن أسمنت واحد حرق ١٠٠ كجم من الوقود (فحم،مازوت، غاز طبيعي)، مما ينتج عنه حوالي٦٥٠ كجم انبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون.
نسبة الوقود البديل	%١٠

القسم الثامن: الإيضاحات المتممة

١- أسس اعداد القوائم المالية تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والقوانين واللوائح السارية، وتم إعدادها وعرضها بالجنيه المصري، وهى عملة التعامل للشركة، ووفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تم قياسها بالقيمة العادلة.

٢-الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة : يتطلب إعداد هذه القوائم المالية المجمعة قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرات تؤثر على قيم الإيرادات، والمصروفات، والأصول، والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية وما يصاحبها من إفصاحات. وفيما يلي الأحكام والتقديرات الرئيسية التي تؤثرا تأثيرا جوهرياً على القوائم المالية للشركة: (إنخفاض قيمة أرصدة العملاء، العمر الانتاجي للاصول الثابتة، الضرائب ، إضمحلال قيمة الاصول المالية ، انخفاض قيمة الاصول غير المالية)

٣-أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

- **الاعتراف بالايراد:** يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذى تتوفر فيه درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به. يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافى بعد خصم أى خصم تجارى أو

خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم.

- **الاقتراض:** يتم الاعتراف بالاقتراض مبدئياً بالقيم التي تم استلامها. ويتم تبويب المبالغ التى تستحق خلال عام ضمن الالتزامات المتداولة، إلا إذا كان لدى الشركة الحق فى تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام.
- **ضرائب الدخل:** يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.
- **الاصول الثابتة:** تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة. يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في المكان والحالة التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمر الإنتاجي للأصل
- **المخزون:** يتم جرد المخزون وفقا للقواعد وتقاس قيمته على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.
- **الإلتزامات:** يتم الاعتراف بالالتزامات بالقيم التى سيتم دفعها فى المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التى تم استلامها سواء استلمت الشركة فواتير من الموردين أو لم تستلم.
- **المخصصات:** يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالى قانونى أو حكمى نتيجة لحدث سابق، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ الميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالى.
- **قائمة التدفقات النقدية:** يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإتباع الطريقة غير المباشرة.
- **الاعتراف بالمصروفات:** يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل، المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل.

تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية لشركة س للأسمنت
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إلى السادة/ مساهمى شركة (س) للأسمنت"شركة مساهمة مصرية"

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة س للأسمنت (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا قوائم الدخل (الأرباح أو الخسائر) والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ .وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف. وتعدالإدارة هي المسئولة عن المعلومات الأخري المدرجة في التقرير السنوي .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وأن رأينا حول القوائم المالية لايغطي المعلومات الأخري ولن نبدي أي نوع من أنواع التوكيد عليها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم

مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية. تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى اخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أُعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى ان أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الـرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها، تعبر بوضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة السويس للأسمنت (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

الإسكندرية في ٢٠١٩/٣/٢٥

السيد عبد العال	تامر صالح محمود
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية	زميل جمعية الضرائب المصرية
س.م.م رقم (٩٣٦٥)	س.م.م رقم (٦٥٣٧)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٣)	سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٧)

في ضوء تحليلك وقراءتك لتقرير الأعمال المتكامل للشركة وتقرير مراقب الحسابات المرفق، يرجي التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

١- بناءً على تحليلك للقوائم المالية للشركة لعامي ٢٠١٧، ٢٠١٨، هل تعتقد أن الشركة سوف تواجه رواجا لأنشطتها في العام القادم :

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٢- لو كنت مستثمراً حالياً في الشركة ولديك سيولة متاحة وترغب بإستثمارها هل ستقوم بإستثمارها في شراء أسهم هذه الشركة ؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٣- لو كنت مستثمراً جديداً ولديك سيولة متاحة وأمامك عدة فرص إستثمارية ومنها هذه الشركة هل ستقوم بإستثمارها في شراء أسهم هذه الشركة؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٤- لو كنت مستثمراً حالياً في الشركة ولديك محفظة أوراق مالية وترغب في بيع بعض الأسهم لإستغلالها في فرصة إستثمارية متاحة هل ستبع أسهم الشركة ؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٥-إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم شركة (س) للأسمنت فى:

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
١٢.٧٩جنيه	٢١.٣٠ جنيه

فهل تتوقع أن هذا السعر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ سوف: (ضع علامة صح (✓) امام اختيار واحد فقط)

سوف يقل عن ٢١.٣٠ جنيه		سوف يثبت عند ٢١.٣٠ جنيه		سوف يزيد عن ٢١.٣٠ جنيه
( )		( )		( )
ليصبح (..... جنيه)				ليصبح (..... جنيه)

الحالة التجريبية الثانية

افترض في الحالة الثانية أن الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٢٠١٨/٣/٢٨ قررت تكليف مراقب الحسابات للشركة بالتوكيد على تقرير الأعمال المتكامل المرفق بما يتضمنه من معلومات مالية وغير مالية. وانك تسلمت تقرير الأعمال المتكامل السابق مرفقاً به تقرير التوكيد المهني التالي:

تقرير توكيد مستقل لمراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل

إلى السادة/ مساهمو شركة س للاسمنت " شركة مساهمة مصرية"

تم تكليفنا لتوفير توكيد معقول بشأن تقرير الأعمال المتكامل الخاص بشركة (س) للأسمنت س.م.م خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والمتمثلة في القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والمعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات. وأعد هذا التقرير بما يتمشى مع إرشادات التقرير عن الإستدامة G4 الصادرة عن مبادرة التقرير العالمي (GRI) ، وكذلك إرشادات المجلس الدولي للتقرير المتكامل (IFRC). وأدينا هذا التكليف من خلال فريق عمل متعدد التخصصات يتألف من المراجعين الخارجيين، مهندسين، علماء بيئيين، متخصصين في حوكمة الشركات ومتخصصين في الشئون الإجتماعية.

مسئولية إدارة شركة(س) للأسمنت عن تقرير الأعمال المتكامل

تعد الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير الأعمال المتكامل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والنظام الاساسي للشركة ولمعايير القياس السارية وفي ضوء إرشادات ومتطلبات الجهات المهنية المختلفة في هذا الشأن، وتشمل هذه المسئولية تصميم، وتنفيذ، والحفاظ على هيكل الرقابة الداخلية على إعداد تقرير أعمال متكامل خالي من التحريفات الجوهرية، سواء أكانت تلك التحريفات بسبب الغش أم الخطأ. إن لجنة المراجعة هي المسئولة عن الإشراف علي عملية إعداد التقرير المتكامل .كما ان الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة الشركة علي الاستمرار والافصاح عند الضرورة عن الامور المتعلقة بالاستمرارية .

إستقلالنا والرقابة على الجودة

إلتزمنا عند إجرائنا لتكليف التوكيد بقواعد أداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، التي تتضمن الإستقلال والمتطلبات الأخرى الراسخة في المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة المتمثلة في الأمانة والنزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني. ووفقاً للمعيار المصري للرقابة على جودة أداء المراجعين الخارجيين

المسجلين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، يحافظ مكتب المتضامنون لخدمات المحاسبة والمراجعة على نظام كامل للرقابة على الجودة يشمل سياسات وإجراءات موثقة بشأن الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية، ومعايير الأداء المهني، والمتطلبات القانونية واللائحة السارية.

مسئولية مراقب الحسابات عن التوكيد علي التقرير المتكامل

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي بشأن تقرير الأعمال المتكامل إستناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد قمنا بأداء تكليفنا للتوكيد المعقول وفقاً لمعيار التوكيد المصري رقم ٣٠٠٠ بشأن مهام التوكيد بخلاف مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية، ومعيار تكليفات التوكيد الدولي رقم ٣٠٠٠ وتعديلاته الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي، والمعايير الفنية ذات الصلة الصادرة عن جهات دولية غير محاسبية، وتتطلب منا تلك المعايير تخطيط وتنفيذ التكليف للحصول على توكيد معقول بشأن ما إذا كان تقرير الأعمال المتكامل خالي من التحريفات الجوهرية. وينطوي أداء تكليف التوكيد المعقول، وفقاً لتلك المعايير على أداء إجراءات التوكيد للحصول على أدلة بشأن المعلومات المالية وغير المالية الواردة في تقرير الأعمال المتكامل. وتعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي تم أداؤها على حكمنا المهني، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في تقرير الأعمال المتكامل سواءً أكانت بسبب الغش أم الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر نأخذ في إعتبارنا الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد إدارة الشركة لتقرير الأعمال المتكامل.

ويشمل تكليف التوكيد المعقول أيضاً تقييم مدى ملائمة معايير القياس السارية المستخدمة في ظل الظروف الحالية لشركة (س) للأسمنت، كأساس لإعداد تقرير الأعمال المتكامل، وتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد تقرير الأعمال المتكامل، ومعقولية التقديرات التي أعدتها الإدارة، وتقييم العرض الشامل لتقرير الأعمال المتكامل، وتحديد الاهمية النسبية للمعلومات غير المالية التي تم الافصاح عنها في التقرير المتكامل.

وإننا نعتقد بأن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفير أساس معقول للوصول إلي إستنتاج.

تقييد إستخدام هذا التقرير

أعد هذا التقرير للمستخدمين المستهدفين بهدف مساعدتهم على تحديد ما إذا كانت الشركة قد إلتزمت بمعايير القياس السارية. نحن غير مسئولين عن أي إعتماد على هذا التقرير، أو ما يرتبط به من معلومات، من جانب أي شخص آخر بخلاف المستخدمين المستهدفين أو لأي أغراض أخرى غير تلك التي تم إعداده من أجلها.

القيود الملازمة

بسبب القيود الملازمة لأي هيكل للرقابة الداخلية، فمن الممكن حدوث وعدم اكتشاف تحريفات أو مخالفات في المعلومات الخاصة بتقرير الأعمال المتكامل. وبالتالي، لا يستهدف تكليفنا اكتشاف جميع نقاط الضعف في هياكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد وتقديم المعلومات، كذلك لم يتم أداء التكليف على نحو مستمر طوال الفترة، كذلك تم أداء الإجراءات كانت منفذة على أساس اختباري، فضلاً عن خضوع المعلومات غير المالية حتما لعدم التأكد من التقديرات. وينشأ عدم التأكد من التقديرات بسبب؛ عدم التأكد من القياس، عدم التأكد من النماذج المستخدمة في التقدير، وعدم التأكد من التجميع. ومن المهم قراءة وفهم تقرير الأعمال المتكامل وإيضاحاته المتممة في ضوء سياسة التقرير المستخدمة من جانب الشركة، بسبب؛ طبيعة معلومات الأداء غير المالي، وتنوع آليات القياس المستخدمة المقبولة، بشكل قد ينجم عنه إختلافات القياسات جوهرياً ويؤثر على إمكانية القابلية للمقارنة.

رأينا: ومن رأينا أن تقرير الأعمال المتكامل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ معد في جميع جوانبه الهامة وفقاً لمعايير القياس السارية ذات الصلة. وتحديداً إرشادات تقرير الإستدامة (G4) وفقاً لمبادرة التقرير العالمي الصادرة عن (GRI)، وكذلك إرشادات المجلس الدولي للتقرير المتكامل (IFRC) والقوانين واللوائح والمعايير المصرية ذات الصلة.

التقرير عن المتطلبات القانونية واللائحية

يعتمد شكل ومحتوى هذه الفقرة على طبيعة مسئوليات التقرير الأخرى لمراقب الحسابات.

الإسكندرية في ٢٠١٩/٣/٢٥

السيد عبد العال	تامر محمود صالح
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية	زميل جمعية الضرائب المصرية
س.م.م رقم (٩٣٦٥)	س.م.م رقم (٦٥٣٧)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٣)	سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٧)

في ضوء تحليلك وقراءتك لتقرير الأعمال المتكامل للشركة وتقرير مراقب الحسابات المرفق، يرجي التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

١- بناءً على تحليلك للقوائم المالية للشركة لعامي ٢٠١٧، ٢٠١٨، هل تعتقد أن الشركة سوف تواجه رواجا لأنشطتها في العام القادم:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٢- لو كنت مستثمراً حالياً في الشركة ولديك سيولة متاحة وترغب بإستثمارها هل ستقوم بإستثمارها في شراء أسهم هذه الشركة ؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٣- لو كنت مستثمراً جديداً ولديك سيولة متاحة وأمامك عدة فرص إستثمارية ومنها هذه الشركة هل ستقوم بإستثمارها في شراء أسهم هذه الشركة ؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٤- لو كنت مستثمراً حالياً في الشركة ولديك محفظة أوراق مالية وترغب في بيع بعض الأسهم لإستغلالها في فرصة إستثمارية متاحة هل ستبع أسهم الشركة ؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق الي حد ما	لا أوافق تماما
( )	( )	( )	( )	( )

٥-إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم شركة (س) للأسمنت فى:

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
١٢.٧٩جنيه	٢١.٣٠ جنيه

فهل تتوقع أن هذا السعر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ سوف: (ضع علامة صح (✓) امام اختيار واحد فقط)

سوف يقل عن ٢١.٣٠ جنيه		سوف يثبت عند ٢١.٣٠ جنيه		سوف يزيد عن ٢١.٣٠ جنيه
( )		( )		( )
ليصبح (..... جنيه)				ليصبح (..... جنيه)